# مجلة العلوم الاجتماعية

الحج وإمكانات زيادة القدرة الاستيعابية للمشاعر

محمد الثمالي

اتجاهات سوق العمل في الاقتصاد الكويتي

يوسف الإبراهيم

سلوك النمط «أ» وعلاقته بالعصابية والانبساطية

حصة الناصر

السلام بين العرب وإسرائيل

حسن العلكيم

التعدد المنهجي: أنواعه وملاءمته للعلوم الاجتماعية

سامي الدامغ

نحو أنموذج نظري للتأصيل

محمد تالش

مناقشة العدد
أسباب الانحطاط العربي

محمد الرميحي




تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

المجلد 24 العدد 4 شتاء 1996

## الاشتراكات

### الكويت والدول العربية:

أفراد: 3 دنانير بالسنة في الكويت، ويضاف عليها دينار للدول العربية.
6 دنانير لسنتين، 8 دنانير لثلاث سنوات في الكويت، ويضاف عليها دينار عن كل سنة أجور بريد للدول العربية.

مؤسسات: في الكويت والدول العربية 15 دينارا بالسنة، 25 دينارا لسنتين. 40 ديناراً لثلاث سنوات.

### الدول الأجنبية:

أفراد: 15 دولارا.

مؤسسات 60 دولارا بالسنة، 110 دولارات لسنتين، 150 دولارا لثلاث سنوات.

وتدفع الاشتراكات مقدما، إما بشيك باسم المجلة مسحوبا على أحد المصارف الكويتية، أو بتحويل مصرفي لحساب مجلة العلوم الاجتماعية رقم 07101685 لدى بنك الخليج في الكويت (فرع العديلية).

### عنوان المجلة:


مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.

ص.ب/ 27780 الصفاة 13055 الكويت، هاتف 4810436 (00965).

بدالة 4846843 (00965) داخلي 4477، 4347، 4296، 8112..

فاكس وهاتف: 4836026 (00965).


اهداءات ٢٠٠٢

المجلس الوطنى للثقافة والفنون و الادب

الكويت

# مجلة العلوم الاجتماعية




جامعة الكويت مجلس النشر العلمي 1996

ISSN - 0253-1097

# مجلة العلوم الاجتماعية

## سياسة النشر الجديدة

مجلة دورية فصلية محكمة، تصدر عن مجلس النشر العلمي في جامعة الكويت. والمجلة منبر مفتوح لكل الباحثين العرب في تخصصات السياسة، الاقتصاد، الاجتماع، علم النفس، الانثروبولوجيا الاجتماعية، والجغرافيا البشرية والسياسية. وتستقبل المجلة الدراسات التي تعالج قضايا حيوية مهمة للمجتمع العلمي فضلا عن المجتمع المثقف، والتي يمكن تعميم فائدتها الفكرية والنظرية فيما يتجاوز دراسة الحالة أو العينة الضيقة. لذا ترحب المجلة بالدراسات التي تتفادى التخصصية الضيقة، والرقمية المبالغ فيها والجداول الكثيرة. وتفتح المجلة بابها للدراسات النوعية بأنواعها من دون أن تستثني الدراسات الكمية ذات القيمة والفائدة، وتشجع الدراسات التي تقارن بين اقتصاديات مختلفة أو أنظمة وسياسات وحقب متفاوتة، وتشجع على التكامل بين مختلف تخصصات العلوم الاجتماعية التي تختص بها المجلة، كالربط بين الاقتصاد وعلم النفس، أو بين السياسة والاجتماع.. وهكذا. وبرغم تركيز المجلة على شؤون البلاد العربية والاسلامية، إلا أنها تستقبل الدراسات الرصينة عن مجتمعات العالم كافة. ومن الضروري أن تكون الدراسات المنشورة مقنعة في قيمتها العلمية، جديدة في موضوعاتها، وذات فائدة للمجتمع الأوسع، كما وتقدم في إطار موضوعي خال من التحيز.

### شروط النشر العامة:

تشترط المجلة أن يكون البحث مباشرا، وأن يتضمن ما هو مفيد لفكرته، وأن لا يزيد البحث مع المصادر والهوامش والجداول عن 30 صفحة مطبوعة مسافتين كما تشترط أن لا يبدى البحث وعلى الأخص الأبحاث التحليلية والنظرية والنوعية Qualitative بصورة تقليدية وفق نمط: مقدمة، فرضيات، أهمية البحث، منهجية البحث، الدراسات السابقة... الخ. ونشترط أن يقوم الباحث بكتابة «مقدمة واضحة» تعرف ببحثه، وطبيعة الموضوع والأسئلة أو الفروض التي يتعامل معها، وتتضمن المقدمة المختصرة منهجية البحث. أما بالنسبة للأدبيات السابقة فلا بد من جعلها مفتاحا مختصرا ضمن المقدمة ويوضح إن كان الباحث يعتمد على هذه النظرية أو تلك، هذا الاتجاه أو ذاك. وبإمكان الباحث أن يشير إلى

بعض الدراسات الهامة ضمن سياق النص وفي الهوامش عند الضرورة. أما بالنسبة للجداول فيجب أن لا تزيد عن ثلاثة جداول للبحث الواحد، ونشجع الباحثين على تضمين ما تعرضه جداولهم من خلال النص عبر الشرح والتعليق والتحليل والمقارنة.

وترحب المجلة بمراجعات نظرية شاملة وعميقة تكتب باللغة العربية عن أحد حقول المعرفة من نمط مراجعة للدراسات الصادرة في اللغة الانكليزية أو أية لغة أخرى إضافة للعربية عن النزاعات أو الاجتماع السياسي أو نظرية الخصخصة وممارستها أو حالة حقل العلوم السياسية أو الاقتصاد أو الانثروبولوجيا أو الجغرافيا السياسية في البلاد العربية.. وهكذا. فهذه دراسات (نتعامل معها كأبحاث) قيمتها في مقدرتها على مراجعة حقل شامل وتوضيحها لنواقص واتجاهات البحث في هذا الحقل وآفاق تطوره في المرحلة القادمة.

أما بالنسبة للأبحاث ذات الطابع العلمي (الامبيريقي) والتي تعبر عن بعض تخصصات العلوم الاجتماعية ومنها علم النفس، فإننا سوف نلتزم بالتقليد المتعارف عليه من حيث: وجود مقدمة مختصرة تحتوي على عرض مشكلة البحث وفروضه وأهدافه والدراسات السابقة. ويليها قسم عن المنهج (الطريقة)، والتي يجب أن تحتوي على العينة، أدوات الدراسة، إجراءات البحث. ثم يستكمل البحث باتجاه النتائج، والمناقشة. ندعوكم في هذه الحال لاختصار الجداول، ووضع الجداول الضرورية فقط، وأن لا تزيد عن متوسط خمسة. ويجب طباعة كل جدول على صفحة مستقلة ووضعه في آخر البحث وتوضيح موقعه في المتن.

إننا بالمحصلة نتطلع لأبحاث تخلو من التكرار الممل والإطناب، ونتطلع لأبحاث تتمتع بلغة منسابة وبتداخل بين الأفكار والفقرات والموضوعات. ونبحث عن أبحاث تقرأ من قبل الأساتذة، فضلا عن الطلبة والمثقفين، وجميع المهتمين بالشأن العام. وهذا يجعلنا في سياستنا الجديدة ننحاز للأبحاث التي تتمتع بقيمة عامة، بالإضافة إلى قيمتها العلمية. وتحتفظ المجلة لنفسها بإضفاء نسبة من التحرير على الصيغة النهائية للبحث لتسهيل قراءته، ولكن دون المساس بفكر الباحث وجوهر أسلوبه. **(انظر قواعد النشر ص 183)**.

وترحب المجلة بالتعقيب على الأبحاث، أو تعليقات على الدراسات المنشورة في المجلة. كما تستقبل المجلة التقارير عن المؤتمرات والنشاطات العلمية في مجالات العلوم الاجتماعية. وتستقبل المجلة أيضا مراجعات الكتب الحديثة الخاصة بحقول المجلة الستة. كذلك ترحب بمراجعات كتب لها طابع شمولي، كأن تتم مراجعة لأربعة أو خمسة كتب حديثة تعالج نفس الموضوع من جوانب مختلفة. هذا النمط من المراجعة يكتب على شكل مقال فيه تقييم متداخل للكتب موضحا نقاط قوتها، ونقاط ضعفها **(انظر قواعد النشر ص 183)**. وعلى المؤلفين والناشرين الذين يسعون لمراجعة كتبهم إرسال نسخة من الكتاب إلى المسؤول عن مراجعات الكتب على عنوان المجلة.




توجه جميع المراسلات إلى:

مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.
ص.ب/ 27780 الصفاة 13055 الكويت، هاتف 4810436 (00965)
بدالة 4846843 (00965) داخلي 4477، 4347، 4296، 8112..
فاكس وهاتف: 4836026 (00954)

مجلة العلوم الاجتماعية
شتاء 96 - مجلد 24 - عدد 4

# المحتويات

الافتتاحية 5

أبحاث

■ المحددات الزمانية والمكانية للحج وإمكانات زيادة القدرة الإستيعابية للمشاعر
*محمد مصلح الثمالي* 9

■ اتجاهات سوق العمل في الاقتصاد الكويتي
*يوسف الابراهيم* 31

■ سلوك النمط «أ» وعلاقته بالعصابية والانبساطية: دراسة للارتباطات بين البنود
*حصة عبدالرحمن الناصر* 57

■ السلام بين العرب واسرائيل: دراسة استشرافية
*حسن حمدان العلكيم* 73

■ التعدد المنهجي: أنواعه وملاءمته للعلوم الاجتماعية
*سامي عبدالعزيز الدامغ* 107

■ من التعريف الإجرائي إلى التفكير الإجرائي: نحو أنموذج نظري للتأصيل
*محمد أسعد نظامي تالش* 127

مناقشة العدد:

أسباب الانحطاط العربي.. من جديد بين الندرة والوفرة
*محمد الرميحي* 159

مراجعات الكتب 163

تقارير 177

ملخصات الأبحاث 187

# الافتتاحية

## تجديد مجلة العلوم الاجتماعية

بقلم: د. شفيق الغبرا

لقد كان تعييني رئيسا لتحرير «مجلة العلوم الاجتماعية» التي عرفتها على مدى السنوات كباحث ودارس أمرا جديدا بالنسبة لي. إذ آلت إليّ رسالة التحرير من الصديق الزميل د.جعفر عباس الذي حرص على متابعة التقاليد التي أرساها رؤساء التحرير السابقين والتي تقوم على تنمية وتطوير المجلة. وعندما بدأت في العمل مع المجلة وجدت نظاما قائما وتقاليد راسخة بجهود كبيرة، ولكن بإمكانيات متواضعة. وكان من حسن حظي أن فريق العمل المباشر في المجلة بدءا من مديرة التحرير، مرورا بالسكرتاريا، هو فريق جاد وحريص على تطوير المجلة..... وكان أول ما قمنا به هو مراجعة شاملة لدور المجلة ولأبحاثها ولسياستها. لهذا سوف يلاحظ القارىء أن المجلة أمام قفزة نوعية في توجهها وسياستها.

وفي رؤيتنا الجديدة لدور المجلة فإننا نسعى لأبحاث تناقش الهموم المحلية والإقليمية والعربية بانفتاح ووضوح وموضوعية، ونبحث عن أبحاث تطرح علما ذا فائدة للمجتمع وللتنمية وللفرد وللوعي العام ولصناع القرار. بمعنى آخر: إن البحث القيم مرتبط بمدى إسهامه في تنمية وتطوير الفرد والمجتمع والمؤسسات والبلاد. ومن القضايا التي نبحث عنها: المشكلات النفسية في مجتمع عربي أو عدة مجتمعات عربية، المشكلات النفسية الحقيقية بين فئات المجتمع المختلفة، التحولات والتغيرات في المجتمع المدني العربي، مشكلات المجتمع المدني العربي في كل قطر أو بشكل عام، العمل التطوعي في الدول العربية، قضايا الحركات الإسلامية وموضوعاتها والاجتهادات المرتبطة بها، الارهاب، قضايا الحدود بين الدول العربية، تقييم لتجربة الخصخصة في هذا البلد العربي أو ذاك والبحث عن طرق لتطويرها، مشكلات التجارة والأسواق المفتوحة بين الدول الخليجية أو العربية، تجارب المشاركة الشعبية العربية في أقطار مختلفة (انتخابات برلمانات حريات... الخ) كما نرحب بالأبحاث الخاصة بالسلام/ الصراع العربي الإسرائيلي، وبالأبحاث عن كل دولة عربية بشرط ألّا تكون محصورة في مجالات تركيز ضيق وغارقة في التخصص الدقيق. كما نرحب بالأبحاث في كافة الموضوعات الخاصة بإسرائيل وإيران وتركيا والدول الإسلامية في وسط آسيا وكل ما له علاقة بالشأن الإسلامي.

إن فريق عمل المجلة يطمح إلى الجديد ومن ضمنه علاقة دائمة وحيوية مع الباحث ومع المثقف والمهتم، ومع الطالب الجامعي. ونطمح لسماع ملاحظاتكم الحيوية وآرائكم القيمة، إذ نشجع نقدكم قبل ثنائكم والملاحظات التي تصوب عملنا قبل التي تؤكد لنا صحته. إن هذه المجلة هي ملك لعلماء العلوم الاجتماعية العرب. وبالتالي، فإن توجهنا يقوم على تحويلها إلى منبر ومتنفس ومكان التقاء وإبداع لهم. بل نطمح لتحويل المجلة إلى أن تكون ذلك الوسيط الذي يعكس آراء الباحثين واتجاهاتهم وخلافاتهم العلمية، بما يطور مهنة البحث العلمي في حقول العلوم الاجتماعية العربية. إن سعينا في هذا الاتجاه قد يساعد على وضع هذه العلوم في خدمة المهتم والقارىء وفي خدمة المجتمع وصانع القرار.

في هذا العدد اخترنا لكم ستة أبحاث ومناقشة، أما بحثنا الأول لهذا العدد فهو عن «**المحددات الزمانية والمكانية للحج**» كتبه الدكتور محمد الثمالي من قسم الجغرافيا في جامعة أم القرى في السعودية. فقريبا يحج المسلمون إلى بيت الله، وفي كل عام تطرح قضايا السعة المكانية والإشكالات المرتبطة به. ويعالج هذا البحث القيم، الذي نبدأ العدد به، قضية السعة المكانية وآفاق إيجاد حلول علمية لها. أما البحث الثاني فهو عن أمر تنموي يمس كل دولة من دول الخليج «**اتجاهات سوق العمل في الاقتصاد الكويتي**» للدكتور يوسف الإبراهيم من قسم الاقتصاد في جامعة الكويت. والباحث الإبراهيم كتب عن الكويت بحثا هاما له قيمة تعميميه تنطبق على دول الخليج كما على الدول العربية الأخرى، فهو يبحث في بوادر الأزمة التي بدأت تنتشر في سوق العمل الكويتي والتي تتلخص باستمرار أو زيادة أعداد العمالة الوطنية الصاعدة مقابل تقلص كبير في فرص العمل المتاحة في القطاعين الحكومي والخاص. وهذا الأمر سوف يؤدي إلى بطالة حقيقية بين الجيل الصاعد من الكويتيين. ولهذا بالتأكيد نتائج سياسية ويطرح بوادر أزمة كبيرة.

ويتميز البحث الثالث للدكتورة حصة الناصر من قسم علم النفس في جامعة الكويت «**سلوك النمط أ**» بأنه يمتلك صفة تخصصية قيمة وهامة، إذ تتفحص الباحثة في هذا البحث الارتباطات بين البنود الفرعية لمقياس سلوك النمط (أ) الخاص بعلم النفس والدرجة الكلية على مقياسي العصابية والانبساطية. ويعالج البحث الرابع أحد الأمور الحيوية «**السلام بين العرب وإسرائيل**» للدكتور حسن العلكيم، من قسم العلوم السياسية في جامعة الإمارات العربية. وينطلق الباحث من نظرة نقدية لاتفاقات السلام العربية الإسرائيلية من واقع أن الاتفاقيات الحالية هي مجرد صيغة لتنظيم العلاقة بين العرب وإسرائيل من دون أن يعني هذا سلاما دائما في المنطقة. بل ينطلق الباحث من مقولة إن الصراع في المنطقة هو صراع عقائدي أزلي وأن تحقيق السلام الحقيقي يتطلب الانتقال من الثقافة الصراعية إلى الثقافة السلمية.

أما البحثان الأخيران اللذان نختتم بهما عدد المجلة فهما في صلب الموضوع الخاص بالعلوم الاجتماعية: إذ يتساءل د.سامي الدامغ من قسم الدراسات الاجتماعية من جامعة الملك سعود في بحثه عن «**التعدد المنهجي**» ما إذا كانت العلوم الاجتماعية تمر بأزمة. ويتساءل إن نجحت العلوم الاجتماعية في تجاوز أزمتها بحكم أنها حقل يستند على أدوات ومناهج متعددة تعالج وتدرس الظواهر السياسية والاجتماعية والاقتصادية والنفسية المختلفة. أما د. محمد أسعد تالش من قسم الدراسات الاجتماعية في جامعة الملك سعود فيعالج في بحثه النقدي والتقييمي «**من التعريف الإجرائي إلى التفكير الإجرائي**» أزمة العلوم الاجتماعية العربية والتي ترتبط بالسعي الذي بدأ منذ عشرين عاما إلى إقامة علم اجتماع عربي والتي يسميها: «**حركة التأصيل**». ويعتبر د.تالش حركة التأصيل نمط من الأقلمة بين الأسس النظرية الغربية للحقل وبين الواقع الحضاري والثقافي والمحلي في مجتمعاتنا، ويصل د.تالش في بحثه إلى وجود الكثير من القصور في هذا الأمر.

ونختم الدراسات العربية بمناقشة لرئيس تحرير مجلة العربي د.محمد الرميحي عن «**أسباب الانحطاط العربي**» والتراجعات التي تتغلغل في كل مشاهد الحياة العربية. ويتعرض د.الرميحي في طرحه لأسباب تعثر الديمقراطية والمشاركة وأسباب تعثر خطط التنمية في العالم العربي وطريقة الخروج من المأزق التاريخي الذي لا زال العالم العربي متورطا به.

أما بالنسبة للأبحاث في اللغة الانكليزية فقبل أن نستعرض البحثين المدرجين في هذا العدد، لا بد من التنويه بأننا قمنا ولأسباب مالية وإدارية، وعلمية أيضا، بإيقاف النشر باللغة الانكليزية. لهذا سيكون هذا العدد هو العدد الأخير الذي يحتوي على أبحاث باللغة الانكليزية. وقد انطلقنا في قرارنا هذا من أن النشر بهذه اللغة العالمية سوف يكون أكثر فائدة لنا كباحثين إذا ما كان من خلال قنوات عالمية وفي دوريات عالمية.

ويتحدث الباحثان د.هادي رضا من قسم الاجتماع في جامعة الكويت والدكتورة ماليندا اورلين من جامعة ماريلاند في بحثهما «**التعامل مع ضحايا الحرب: نموذج كويتي**» عن المؤسسات التي اعتنت بضحايا الحرب منذ تحرير الكويت. وقد قيَّم الباحثان هذه المؤسسات – وعددها خمس – وذلك من حيث دورها وفعاليتها، كما وقفا عند آفاق تطوير المقدرة على التعامل مع الحالات الطارئة في الكويت. أما البحث الثاني في اللغة الانكليزية للدكتور يوسف جواد من قسم الاقتصاد في جامعة الكويت فقد تعامل مع «**الاستهلاك الخاص في دول الخليج**»، إذ سعى الباحث للتأكد من مدى ارتباط استهلاك الفرد بتوقعه لمدخوله على مدى سنوات عمله المقبلة وعلاقة هذا الأمر بالتغيرات المتوقعة على مدخوله.

# المحددات الزمانية والمكانية للحج وإمكانات زيادة القدرة الإستيعابية للمشاعر

محمد مصلح الثمالي

الحج هو الركن الخامس من أركان الإسلام . وهو واجب على كل مسلم مكلف مستطيع. قال تعالى: ﴿ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا ومن كفر فإن الله غني عن العالمين﴾[1]. وللحج زمان ومكان لا يصح في غيرهما. وقد ترتب على تحديد زمان ومكان الحج، وتزايد عدد الحجاج عاما بعد عام، عدم قدرة المشاعر المقدسة على استيعاب كل من يريد الحج، فكان لا بد من تحديد عدد الحجاج الذين يسمح لهم بالحج كل عام، في حدود القدرة الإستيعابية للمشاعر.

وتستمد هذه الدراسة مقوماتها من فكرة إمكانية زيادة القدرة الإستيعابية للمشاعر المقدسة من الحجاج، عن طريق الاستغلال الأمثل لما هو متاح من زمان ومكان للحج. فهي تبدأ بإمعان النظر في خصائص وأنماط الحدود الزمانية، والمكانية، لشعائر الحج، بغية التعرف على نقاط الاختناق، ومن ثم دراستها على ضوء محدداتها الزمانية والمكانية، واقتراح الحلول التنظيمية المناسبة لها.

وقد انتهجنا في دراستنا التنظيرية هذه منهجا تحليليا، نتج عنه بناء نموذج رياضي، متغيراته الرئيسة زمان ومكان شعائر الحج. والنموذج أكثر ما يكون انطباقا على شعيرة رجم الجمرات، وإن كان يصلح من حيث المبدأ لأن يطبق على شعيرتي الطواف والسعي.

ومع أننا لم نحاول جمع المادة العلمية اللازمة لوضع النموذج موضع التنفيذ، إلا أننا دعمناه ببعض الأمثلة المفترضة، مستشهدين بنتائج الدراسات السابقة التي تعطي تقديرات لبعض متغيراته. كذلك يقترح البحث بعض المبادىء للحلول التصميمية المرتبطة بتطبيق النموذج، تاركا مهمة تحديد التفاصيل للمتخصصين الآخرين في هذا المجال.

يتولى مركز أبحاث الحج التابع لجامعة أم القرى بمكة المكرمة مهمة إجراء الأبحاث الخاصة بالحج. وقد أنجز المركز منذ إنشائه سنة 1396هـ عددا كبيرا من الأبحاث والدراسات تم نشر عدد قليل منها. ومما يلاحظ على إنتاج المركز المنشور غلبة نمط الدراسات المسحية والوصفية وقلة المحاولات التنظيرية والتحليلية. والحقيقة أن وجود نموذج عام للحج، يكون بمثابة مظلة فكرية يسترشد بها المركز في توجيه أبحاثه والتنسيق بينها وتحديد أولويات الموضوعات المطلوب بحثها، لهو أمر من الأهمية بمكان.

وفي هذا المجال، فإننا لا نجد إلا محاولات قليلة، لم يكتب لها أن تكتمل، ومن هذه المحاولات: دراسة (GIBSON N.D) وموضوعها نموذج المحاكاة في الحج، بأبعاده الزمانية والمكانية وعناصره المختلفة، ودراسة (SARADAR, N. D) عن الأبعاد الطبيعية والروحية للحج.

وهناك دراسة (Al - Yafi, 1993)، التي عالجت نظام الحركة في الحج، واقترحت نموذجا رياضيا لتنظيم فاعلية هذه الحركة وانسيابها.

وتوجد دراستان أخريان تتعلقان بموضوع الحركة أثناء رمي الجمرات، الأولى دراسة (سليم والرابح، 1406 هـ) والثانية دراسة (سليمان 1415 هـ). هذا فضلا عن عدد من الدراسات والمقترحات التي تعالج قضية الإزدحام في منطقة الجمرات، قام ببعض منها مركز أبحاث الحج في الأعوام 1404 و1408 و1410 هـ، وهي دراسات وصفية في مجملها. كما أن المركز تلقى عددا من المقترحات في شأن مشكلة الازدحام عند الجمرات.

من استعراض هذه الدراسات، والاطلاع على ما تتضمنه من مقترحات وما تدعو إليه من معالجات، نلاحظ ما يلي:

**أولاً:** قلة عدد الدراسات التنظيرية المبنية على تفهم كامل لخلفية وعناصر المشكلة والمؤيدة بالوسائل التحليلية الجادة.

**ثانيا:** التسرع في اقتراح الحلول والتصميمات الهندسية التي لا يمكن ضمان فعاليتها بصورة مؤكدة.

**ثالثا:** عدم إيلاء الجانب التنظيمي للحركة حقه من الاهتمام والتركيز على التوسعة الرأسية والأفقية.

**رابعاً:** إهمال دراسة الجوانب الاجتماعية والنفسية ذات العلاقة بتصرفات وسلوك الحجاج في أوقات الازدحام.

وهذه الدراسة لا تطمح إلى استكمال البحث في جميع هذه الجوانب. وسيكون المؤلف راضيا إن وفق إلى إضافة لبنة جديدة واحدة في المجال التنظيمي، وإلا فعساه ينال أجر المجتهدين.

## الحدود الزمانية والمكانية لشعائر الحج[2]

يؤدى الحج كل عام خلال شهر ذي الحجة، وهو من أشهر السنة القمرية، لذلك يصادف الحج جميع فصول السنة كل (32.47) سنة شمسية تقريبا. أما مكان الحج فهو مكة المكرمة وعرفات ومزدلفة ومنى.

وأول ما يبدأ به الحاج هو النية والإحرام. والنية تكون بالحج إفرادا أو قرانا أو تمتعا. وليس للنية زمان محدد لكنها بداية الإهلال بالحج، أما محلها فهو القلب. ويتم الإحرام من مواقيت الحج المعروفة. ومن كان داخل حدود المواقيت فيحرم من مكانه. ويتفاوت الناس من حيث وقت إهلالهم بالحج، ولبس ثياب الإحرام، حسب بعدهم عن مكة المكرمة، فيؤخذ في الاعتبار الوقت اللازم للوصول إلى المشاعر المقدسة قبل انقضاء الحج.

وعندما يصل الحاج إلى مكة المكرمة، فأول ما يقوم به هو أداء مناسك العمرة، إذا كان قد نوى ذلك. أما مناسك الحج، فإنها تبدأ يوم التروية، وهو اليوم الثامن من الشهر، فيحرم المحلون وأهل مكة، ممن يريد الحج، من منازلهم، ويتوجه الجميع إلى منى للمبيت فيها ليلة عرفة. فإذا طلعت الشمس توجهوا إلى نمره حتى الزوال. وبعد صلاة الظهر في نمرة يقف الحاج في عرفة. والوقوف في عرفة ركن من أركان الحاج. ولا يجوز مغادرة عرفة حتى تغرب الشمس. وعندما يصل الحجاج إلى مزدلفة يبيتون الليلة هناك، ولا يغادرونها إلى منى حتى الفجر. فإذا وصل الحجاج إلى منى، رموا جمرة العقبة بسبع حصيات، ثم ذبحوا هديهم

وحلقوا أو قصروا. بعد ذلك يتوجهون إلى المسجد الحرام لتأدية طواف الإفاضة وصلاة ركعتي الطواف. والسعي لمن كان متمتعا، أما المفرد والقارن فلا يسن له السعي إذا كان قد سعى بعد طواف القدوم.

وترتيب أعمال يوم النحر، على النحو الذي ذكرناه ، غير ملزم، إذ يجوز التقديم والتأخير كيفما تيسر للحاج. كذلك فإن الذبح يجوز يوم النحر أو في أي يوم من أيام التشريق الثلاثة التي تليه. وليس للحلق أو التقصير أو الذبح مكان معين يجب أن يتم فيه، بل يجوز أداء هذه الشعائر في أي مكان داخل مكة.

والمبيت في منى، ليلة الحادي عشر والثاني عشر من الشهر، من واجبات الحج، إلا على السقاة والرعاة ونحوهم فلا يجب. أما المبيت ليلة الثالث عشر فهي ليست واجبة. كذلك فإن رمي الجمرات الثلاث يومي الحادي عشر والثاني عشر من واجبات الحج. ومن بات ليلة الثالث عشر في منى وجب عليه الرجم يوم الثالث عشر. وترجم كل جمرة بسبع حصيات بدءاً بالأولى ثم الثانية ثم جمرة العقبة. ووقت الرجم من زوال الشمس حتى طلوع فجر اليوم التالي[3]. ويجوز للعاجز أن يوكل من يرمي عنه. كذلك يجوز لولي الصغير أن يرمي عنه. وينطبق ذلك أيضا على رمي جمرة العقبة يوم النحر. ويرمي الوكيل عن نفسه ثم عن موكليه في موقف واحد. وآخر أعمال الحج هو طواف الوداع.

## أنماط نسك الحج حسب محدداتها الزمانية والمكانية

لكل شعيرة من شعائر الحج زمان ومكان تؤدى فيهما. وسوف نسمي زمان ومكان كل شعيرة المجال الزماني والمكاني للشعيرة. وتختلف الشعائر من حيث اتساع مجالها الزماني والمكاني. فالبعض منها ذو مجال زماني ومكاني واسع، والبعض الآخر ذو مجال أضيق.

فبالنسبة للمجال الزماني، هناك شعائر مفتوحة البداية مثل الإحرام وطواف القدوم. وهناك شعائر مفتوحة النهاية مثل طواف الوداع. كذلك فإن بعض الشعائر ذات مجال مكاني واسع، مثل الإحرام الذي يؤدى من المواقيت أو ما حاذاها. والحلق والتقصير، والذبح الذي يؤدى في أي مكان داخل الحرم. من جهة أخرى، هناك شعائر محدودة البداية والنهاية. وبعضها ذو مجال مكاني ضيق نسبيا. وأمثلة ذلك الوقوف بعرفة والمبيت بمزدلفة ورمي الجمرات والطواف حول البيت والسعي بين الصفا والمروة.

ويمكن تقسيم شعائر الحج، من حيث استنفادها لمجالها الزماني والمكاني، إلى ثلاثة أنماط يوضحها الجدول رقم (1).

## جدول رقم (1)

## أنماط شعائر الحج حسب إستنفاذها لمجاليها الزماني والمكاني

| المجال الزماني | المجال المكاني | |
|---|---|---|
| | شعائر يستغرق أداؤها كامل مجالها المكاني | شعائر يستغرق أداؤها جزء من مجالها المكاني. |
| شعائر يستغرق أداؤها كامل مجالها الزماني | لا يوجد | الوقوف بعرفة + المبيت بمزدلفة + المبيت بمنى |
| شعائر يستغرق أداؤها جزء من مجالها الزماني | رمي الجمرات + الطواف والسعي بجميع أنواعه | الإحرام + الذبح + الحلق أو التقصير. |

فبعض الشعائر تحتاج إلى كامل مجالها الزماني وجزء من مجالها المكاني. ومثال ذلك الوقوف في عرفة والمبيت في مزدلفة والمبيت في منى ليالي التشريق. فالحاج هنا لا يغادر المكان حتى ينتهي الوقت المخصص للشعيرة. وهو بالنسبة للوقوف في عرفة غروب الشمس، وبالنسبة للمبيت في مزدلفة ومنى إنقضاء الليل وطلوع الفجر. وفي الوقت نفسه، لا يحتاج الحاج إلى الوقوف في كل مكان في عرفة، ولا يحتاج إلى التنقل بين أجزاء مزدلفة أو منى لقضاء الليل. بل يكفيه البقاء في مكان واحد. فالحاج بذلك يبقى كل الفترة المخصصة لهذه الشعائر في جزء من المكان الجائز أداؤها فيه.

أما النمط الثاني من أنماط الشعائر، فهو الذي يحتاج الحاج معه إلى جزء من المجال المكاني للشعيرة، وجزء من المجال الزماني لها. وأمثلة هذا النمط، شعائر الإحرام والذبح والحلق أو التقصير. فالإحرام يتم قبل الحج وهو لا يحتاج إلا إلى جزء من الوقت الجائز أداؤه فيه. كما أنه يتم من مواقيت الحج المعروفة أو ما حاذاها، وبذلك لا يحتاج إلى كل المجال المكاني له بل إلى جزء منه. وكذلك الحال بالنسبة للذبح والحلق أو التقصير. فهي تؤدى في أي مكان داخل الحرم وفي جزء من الوقت الذي تجوز فيه. ولذلك فإن هذه الشعائر لا تسبب إزدحاما، لوجود متسع في الوقت والمكان اللذين يجوز أداؤها فيهما.

أما النمط الثالث من أنماط الشعائر، فهو ذلك الذي يستنفد كامل مجاله المكاني وجزء من مجاله الزماني. ويشمل هذا النمط شعائر رمي الجمرات والطواف والسعي. فهو يستنفد كل مجاله المكاني، لأن جميع الحجاج يرمون الجمرات نفسها، من المكان نفسه ويطوفون بالبيت ويسعون بين الصفا والمروة، ولا يختلف في ذلك اثنان. وهو يحتاج إلى جزء من مجاله الزماني، لأن الحاج يكفيه جزء من فترة الرجم وجزء من فترة الطواف والسعي ليؤدي النسك. فالحجاج، إذاً، يؤدون هذه الشعائر في أوقات مختلفة، ضمن المجال الزماني المحدد لها، لكنهم جميعا يؤدونها في المكان نفسه تقريبا. وهذا النمط من أنماط شعائر الحج أكثر الأنماط تسببا في الازدحام، الأمر الذي يدل على تفوق أهمية المكان على أهمية الزمان من حيث تحديد القدرة الاستيعابية للمشاعر.

ومما يلاحظ من الجدول رقم (1) أنه لا يوجد نسك يحتاج أداؤه إلى كامل مجاله الزمني وكامل مجاله المكاني، ولو وجد نسك من هذا النوع لتسبب ذلك في ازدحام شديد جدا، وهذا من لطف الله بعباده. كذلك نلاحظ أن المجال المكاني للشعائر، التي يزداد الازدحام عند أدائها، والتي تحتاج إلى كامل مجالها المكاني وجزء من مجالها الزماني، هو أقرب ما يكون إلى النقطة: الجمرات والمطاف والمسعى. بينما المجال المكاني لبقية الشعائر الأقل ازدحاماً عبارة عن مناطق: عرفة ومزدلفة ومنى ومواقيت الحج وماحاذاها ومكة المكرمة. وهذا يؤكد مرة أخرى أهمية المكان في تحديد القدرة الاستيعابية للمشاعر المقدسة من الحج.

## أنماط نسك الحج وقياس القدرة الاستيعابية

إن تقدير عدد الحجاح الذين يمكنهم أداء الشعيرة يعتمد على ثلاثة عوامل أساسية هي المجال المكاني للشعيرة والمجال الزماني لها وعدد من يستطيع أن يؤديها في كل وحدة زمانية/مكانية. ويمكن التعبير عن ذلك رياضيا على النحو التالي:

ج = م ز ن

حيث أن ج = مجموع القدرة الاستيعابية للمشعر من الحجاج الذين يؤدون شعيرة ما من شعائر الحج.

م = عدد الوحدات المكانية الجائز أداء الشعيرة فيها.

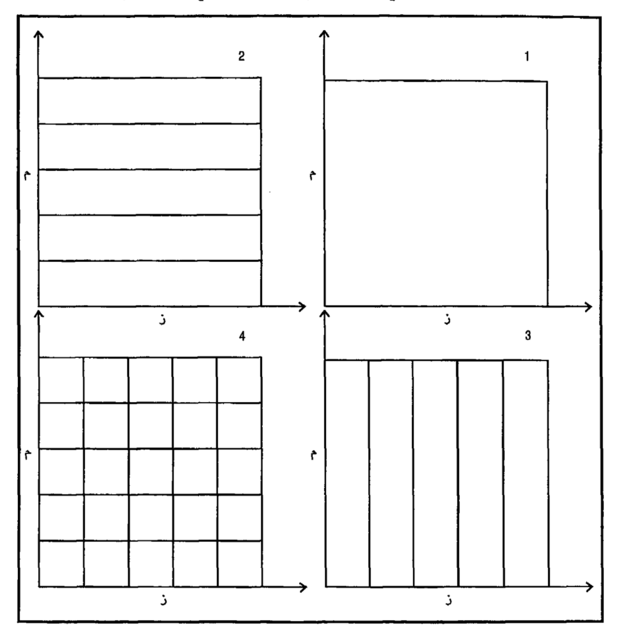
ز= عدد الوحدات الزمانية الجائز أداء الشعيرة أثناءها.

ن = عدد الحجاج الذين يمكنهم أداء الشعيرة في كل وحدة زمانية/مكانية.

هذه المعادلة يمكن تطبيقها على الشعائر الواردة في الجدول رقم (1). ويجب ملاحظة أن قيمة ز ستكون واحداً بالنسبة للشعائر الواردة في المربع رقم

(4) من الجدول. وأن قيمة م ستكون أيضاً واحداً بالنسبة للشعائر الواردة في المربع رقم (3) من الجدول، وذلك لوجود وحدة زمانية واحدة في الحالة الأولى ووحدة مكانية واحدة في الحالة الثانية.

وزيادة في الإيضاح. فإنه يمكن تمثيل تقسيمات المجال الزماني والمكاني لأنماط الشعائر المذكورة في الجدول رقم (1) بيانيا كما في الشكل رقم (1).




شكل رقم (1) حساب القدرة الإستيعابية للمشاعر المقدسة

في المربع الأول، تقاس القدرة الاستيعابية بعدد من يستطيع أداء الشعيرة في كامل المكان وكامل الزمان، والتي – كما رأينا – لا تنطبق لعدم وجود هذا النمط من الشعائر. وفي المربع الثاني، تقاس القدرة الإستيعابية بعدد أجزاء المكان لوجود فترة زمنية واحدة فقط. وفي المربع الثالث، تقاس القدرة الإستيعابية بعدد أجزاء الزمان لوجود وحدة زمانية واحدة فقط. أما في المربع الأخير، فتقاس القدرة الاستيعابية للشعائر الواقعة فيه بحاصل ضرب عدد الوحدات الزمانية في عدد الوحدات المكانية. لذا، فإنه يمكن القول بصورة عامة أن مساحة كل شكل من الأشكال الأربعة تعد مؤشرا قويا، وليس نهائيا، للقدرة الاستيعابية. وبطبيعة الحال، فإن زيادة المجال المكاني أو الزماني لأي نسك يزيد من القدرة الاستيعابية. ويستثنى من ذلك، النسك الذي يستغرق أداؤه كامل مجاله الزماني، وهي الوقوف بعرفة والمبيت بمزدلفة ومنى. فهذه الشعائر لا تؤدي زيادة مجالها الزماني إلى زيادة القدرة الاستيعابية للمشاعر التي تؤدى فيها.

## نموذج لتنظيم الحركة أثناء أداء بعض الشعائر

تبين لنا مما سبق أن المكان هو المتغير الأكثر أهمية من حيث قدرة المشاعر على استيعاب الحجاج. ولذلك فإن الازدحام في الحج أكثر ما يكون في الشعائر التي يتطلب أداؤها كامل مجالها المكاني، وهي شعائر الرجم والطواف والسعي. ويمكن التفريق بين الرجم، من جهة، والطواف والسعي، من جهة أخرى، على أساس أنه في الرجم يساعد التوسع الأفقي على زيادة القدرة الاستيعابية إلى حد معين، هو المسافة التي يستطيع الحاج منها ايصال جمرته إلى الحوض ولا ينفع التوسع بعد ذلك. أما في الطواف والسعي، فإن التوسع الأفقي لا حدود له، على الأقل من الناحية النظرية. أما التوسع الرأسي فإنه يساعد على زيادة القدرة الاستيعابية، في جميع هذه الشعائر.

وقد ساعدت التوسعات المطردة للمسجد الحرام، وإنشاء جسر الجمرات، على زيادة القدرة الاستيعابية للمشاعر. ونحن، هنا، لسنا بصدد إقتراح توسعة أو تحسينات جديدة في هذا المجال. الذي نطمح إليه، هنا، هو إيجاد وسيلة تنظيمية لحركة الحجاج تساعد على زيادة عدد من يمكنه أداء الشعائر كل عام. وعلى وجه الخصوص، فإن البحث يقترح نموذجا لحساب أكبر عدد ممكن يستطيع أداء هذه الشعائر، وبالذات شعيرة الرجم في ظل تنظيم حركي معين.

**فكره النموذج**

تشير الدراسات التي أجراها مركز أبحاث الحج إلى أن الحجاج يتزاحمون بشدة عند رمي الجمرات، في أوائل أوقاتها، أي بعد زوال الشمس مباشرة. ويؤدي ذلك إلى تعطيل حركة الرجم. كما أن الحصى قد لا تقع في حوض الرجم. وقد تخطيء فتصيب حجاجا آخرين بجروح. ويترتب على هذا الإزدحام أيضا وقوع بعض الحجاج من كبار السن والنساء والضعفاء تحت الأقدام، الأمر الذي يتسبب في إصابتهم بجروح أو حتى في موتهم.

وتستند فكرة النموذج المقترح على ضرورة معرفة العدد الأمثل من الحجاج الذين يستطيعون الرجم في وقت واحد، والذي تؤدي زيادته إلى تعطيل حركة الرجم، ويؤدي نقصه إلى عدم استغلال مجال الرجم الزماني والمكاني استغلالا كاملا. فمن المعروف أن زيادة عدد الحجاج الذين يرجمون على قدرة المكان، ينتج عنه انخفاض عدد من يستطيع الرجم خلال الفترة اللازمة للإنتهاء منه. وسبب ذلك، أن الوصول إلى مسافة تكفي للقيام بعملية الرجم، على الوجه الشرعي. ثم الرجم، ثم الخروج من منطقة الرجم، لا تكون متيسرة بسبب إنشغال الحاج بالمزاحمة للمحافظة على نفسه، أو بسبب حاجته إلى إعادة الرجم بسبب عدم وصول جمراته إلى حوض الرجم. وبذا نرى أن تحديد عدد من يقوم بالرجم، بحيث يتناسب مع الطاقة المثلى لمنطقة الرجم، يزيد من القدرة الاستيعابية للمنطقة، كما أنه يقلل من إحتمال الإصابات. وهذه هي أساس فكرة النموذج.

**النموذج**

دعونا نرمز للعدد الكلي من الحجاج الذين يمكنهم رمي الجمرات من أول وقت الرجم، وهو زوال الشمس وحتى آخره وهو طلوع فجر اليوم التالي، بالرمز ج. كذلك ليكن عدد من يقومون بعملية الرجم في الوقت نفسه هو ن. المطلوب اختيار قيمة ن بحيث نحصل على أكبر قيمة ممكنة للمتغير ج وذلك إستنادا إلى العلاقة التالية:

عظم قيمة $\text{ج} = \text{ن ز} = \frac{\text{ن ت}}{\text{ع}}$ (2)

متوقفة على $\text{ن} \geqslant \text{ف}$ (3)

$\text{ز} = \frac{\text{ت}}{\text{ع}} = \text{د (ن)}$. $\text{ز} = \text{ط (ن)}$.

حيث أن:

ت = مجموع وحدات الوقت المسموح أداء الشعيرة خلاله، وهذا هو المجال الزماني للشعيرة.

ع = المدة الزمنية التي يحتاجها عدد ن من الحجاج لإكمال الرجم في الوقت نفسه.

ز = عدد الفترات الزمنية وتعرف بقسمة ت على ع.

ف = الحد الأعلى من الحجاج الذين يمكنهم الرجم في الوقت نفسه، من دون أن تحدث زيادته إخلالا بواجبات وشروط الرجم أو تتسبب في حدوث إصابات بين الحجاج فالمتغير الأساسي في هذه العلاقة هو ن واختيار قيمته، بحيث نحصل على أكبر عدد ممكن من الحجاج الذين يؤدون الشعيرة، ويساوي ج، هو المطلب الرئيسي هنا. والنموذج يشترط ألا تتجاوز قيمة ن الحد الأعلى المسموح به والمحدد مسبقا بحيث نفي بالضوابط الشرعية كإصابة الحوض وعدم إيذاء الآخرين (ن ≥ ف). ومن الواضح أن إختيار قيمة ن يترتب عليه تحديد قيمة ع. فبقليل من التفكير، نرى أن منطقة الرجم تستوعب عددا من الحجاج يمكنهم الرجم في زمن لا يمكن تقصيره بتقليلهم، لأنه الحد الأدنى اللازم للرجم، حتى لو كان عدد من يرجم شخصا واحدا فقط. وعندما يبدأ عدد من يرجم في الزيادة، يبدأ هذا الزمن في الزيادة أيضا، وذلك لأن الحركة والرجم يزدادان صعوبة بالتدريج، مع زيادة عدد من يحاول الرجم. وبذا نرى أن ع دالة في ن، ع = د (ن). وحيث أن ز هي المتغير الثاني في دالة الهدف،.(OBJECTIVE FUNCTION). تحدد قيمتها بقسمة المتغير الثابت ت على ع. لذا فإن ز أيضا دالة في: ن. ز = ط (ن).

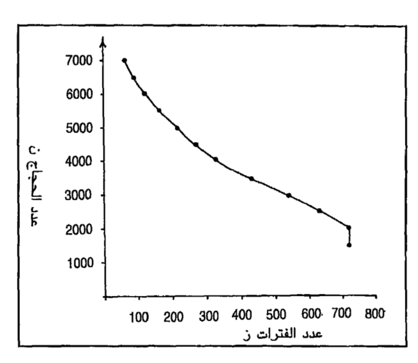
من ذلك نرى أنه عند اختيار قيمة ن يجب أن يؤخذ في الاعتبار اختيار قيمة ز، وذلك لأن العلاقة بينهما عكسية. بينما تتحقق الزيادة في معادلة دالة الهدف بزيادة أي منهما ويتحقق النقص بنقص أي منهما. ج = ن ز. ويمكن رؤية ذلك بصورة أوضح ومعرفة حل المسألة وبالتالي القيمة المثلى للمتغير ج من خلال المثال في الجدول رقم (2) والأشكال رقم (2-4).

## الجدول رقم (2)

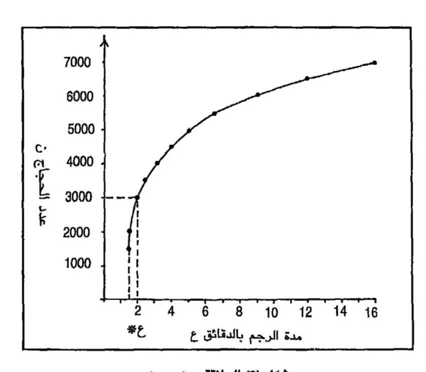
## مثال توضيحي لمتغيرات المعادلة رقم (2)*

| تسلسل | ن | ع | ز | ج |
|---|---|---|---|---|
| 1 | 1500 | 1.5 | 720 | 1080000 |
| 2 | 2000 | 1.5 | 720 | 1440000 |
| 3 | 2500 | 1.75 | 635 | 1588235 |
| 4 | 3000 | 2 | 540 | 1620000 |
| 5 | 3500 | 2.5 | 423 | 1512000 |
| 6 | 4000 | 3.25 | 332 | 1329230 |
| 7 | 4500 | 4 | 270 | 1215000 |
| 8 | 5000 | 5 | 216 | 1080000 |
| 9 | 5500 | 6.5 | 166 | 913846 |
| 10 | 6000 | 9 | 120 | 720000 |
| 11 | 6500 | 12 | 90 | 585000 |
| 12 | 7000 | 16 | 67 | 472500 |

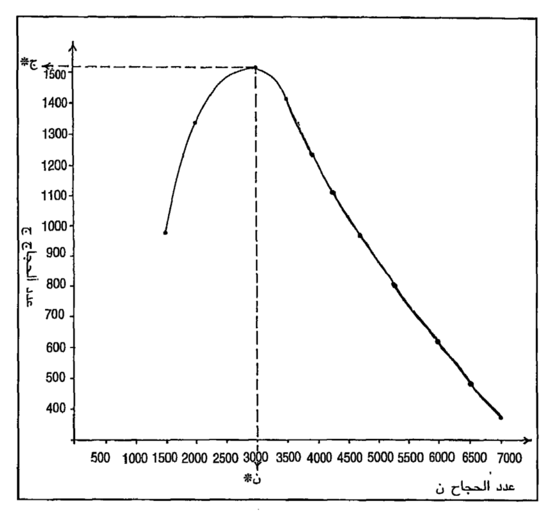
* قيمة ت = 1080 دقيقة (18 ساعة).




**شكل (2) العلاقة بين ز، ن**




**شكل (3) العلاقة بين ع، ن**




**شكل (4) إختيار قيمة ج**

ففي الجدول رقم (2) اخترنا أرقاما للمتغيرات التي اشتملت عليها المعادلة رقم (2) والمعادلة رقم (3) آخذين في الإعتبار العلاقات المتوقعة بين هذه المتغيرات وفي الأشكال (2-4) رسمنا العلاقات على أشكال بيانية. ففي الشكل (2) نلاحظ أن العلاقة عكسية متزايدة بين عدد من يؤدي الشعيرة في وقت واحد ن وعدد الفترات الزمنية ز. فزيادة العدد تقلل من الفترات الزمنية المتاحة. ويوضح الشكل رقم (3) أن العلاقة بين عدد من يؤدي الشعيرة في وقت واحد ن والمدة اللازمة لأداء الشعيرة بالدقائق ع طردية متناقصة. وتسري هذه العلاقة على أقيام ن التي تتجاوز ألفي حاج. أما ما هو أقل من ذلك فلا يؤثر على المدة اللازمة لإتمام عملية الرجم وهي دقيقة ونصف. هذه المدة يمكن وصفها بأنها الحد الأدنى للوقت اللازم لإتمام الرجم حتى من دون أي تزاحم.

أما حل المسألة فيوضحه الشكل رقم (4). الذي يرينا العلاقة بين قيمة ن وقيمة ج. وكما هو واضح فإن أكبر عدد من الحجاج الذين يمكنهم الرجم خلال الفترة المسموح بها شرعا للرجم هو ج*= 1620000. ويتحقق ذلك باختيار قيمة ن = ن*(=)3000 ص حاج. وبطبيعة الحال لا يكون هذا الحل مناسبا ما لم يف بالشرط الذي تنص عليه المعادلة رقم (3). ن $\leqslant$ ف. أما المدة التي يحتاجها ثلاثة آلاف لإتمام الرجم في وقت واحد فهي كما في الشكل رقم (3)، دقيقتان، ع*= 2. لذا فإنه يمكن القول أن حل المسألة – كما في المثال – هو أن يسمح لثلاثة آلاف حاج بالرجم في وقت واحد، بحيث يحتاجون إلى دقيقتين لاتمام الرجم. وبذا يكون لدينا 540 فترة زمنية يمكن خلالها أن يتمكن ما مجموعه 1620000 حاج من اتمام عملية الرجم في كل يوم من أيام التشريق.

## القدرة الاستيعابية مع الإنابة في الرجم

يجيز الشرع الحنيف للعجزة والصبية، ومن هو في حكمهم أن ينيبوا غيرهم ليرجموا عنهم[4]. وفي ذلك تخفيف على الضعفاء وزيادة في قدرة المشاعر على استيعاب مزيد من الحجاج. وسبب الزيادة في القدرة الاستيعابية كون الحاج الذي يرجم عن نفسه وعن شخص آخر يحتاج وقتا أقل من الوقت الذي يحتاجه اثنان لإتمام الرجم. ويمكن تفسير ذلك بتدبر مكونات ع. فالحاج الذي يدخل منطقة الجمرات بقصد الرجم يصرف وقته في شيئين: الأول، الحركة للوصول إلى منطقة الحوض والانصراف منها بعد الرجم وليكن ذلك أ. أما الثاني، فهو عملية الرجم نفسها وليكن ذلك ب. إذن ع = أ + ب. فالحاج الذي يرجم عن نفسه فقط يحتاج إلى أ + ب من الوقت لإتمام الرجم. ويحتاج إثنان من الحجاج لإتمام الرجم 2 أ + 2 ب من الوقت لإتمام الرجم كل واحد بنفسه. والآن لنفترض أن أحدهما أناب الآخر ليرجم عنه. في هذه الحالة سيحتاج إلى أ + 2 ب من الوقت لإتمام الرجم عنه وعن منيبه. وهو رقم يقل عن الرقم الذي يحتاجه اثنان من الحجاج كل يرجم عن نفسه وهو 2 أ + 2 ب بمقدار أ.

والآن لننظر إلى تأثير الإنابة في الرجم على القدرة الاستيعابية لمنطقة الجمرات على ضوء النموذج السابق. كما في المعادلة (2). القدرة الاستيعابية من دون إنابة هي:–

$$ج = ن ز = \frac{ن ت}{ع} = \frac{ن ت}{أ + ب} \qquad (4)$$

أما القدرة الاستيعابية مع الإنابة فتحسب بعد أن يؤخذ في الاعتبار الزيادة في عدد من تؤدى الشعيرة نيابة عنهم والمدة التي يحتاجها الموكل للرجم عن موكليه وذلك على النحو التالي:

$$\text{ك} = (\text{أ} + \text{س})\ \text{ن}\ \text{ل} = \frac{(\text{أ} + \text{س})\ \text{ن}\ \text{ت}}{\text{أ} + \text{ج}} \qquad (5)$$

حيث أن:

ك = مجموع الحجاج الذين يمكنهم أداء شعيرة الرجم، في حالة الإنابة.

س = نسبة من يوكل غيره للرجم عنه.

ج = الفترة التي يحتاجها الحاج للرجم عن نفسه وعن موكليه.

ل = مجموع الفترات الزمنية مع الإنابة.

ويمكن تحديد الزيادة في القدرة الاستيعابية لمنطقة الجمرات الناتجة عن الإنابة في الرجم بطرح المعادلة رقم (4) من المعادلة رقم (5) على النحو التالي:

$$\text{ك} - \text{ج} = \frac{(\text{أ} + \text{س})\ \text{ن}\ \text{ت}}{\text{أ} + \text{ج}} - \frac{\text{ن}\ \text{ت}}{\text{أ} + \text{ب}} \qquad (6)$$

وبقسمة طرفي المعادلة رقم (6) على ن ت نحصل على:

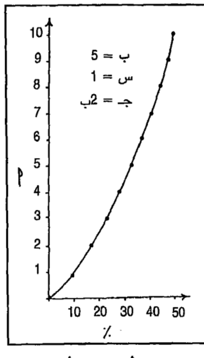
$$\frac{\text{ك} - \text{ج}}{\text{ن}\ \text{ت}} = \frac{\text{أ} + \text{س}}{\text{أ} + \text{ج}} - \frac{1}{\text{أ} + \text{ب}} \qquad (7)$$

كذلك يمكن تحويل الطرف الأيمن للمعادلة رقم (7) ليصبح نسبة الزيادة في القدر الإستيعابية لمنطقة الجمرات وذلك بضرب طرفي المعادلة في (أ + ب) على النحو التالي:

$$\frac{(\text{ك} - \text{ج})\ (\text{أ} + \text{ب})}{\text{ن}\ \text{ت}} = \frac{(\text{أ} + \text{س})\ (\text{أ} + \text{ب})}{\text{أ} + \text{ب}} - 1 \qquad (8)$$

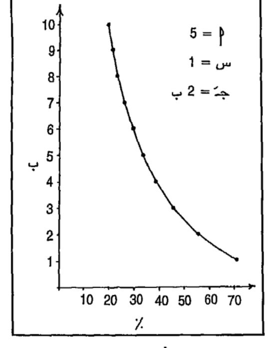
وبذا نرى أن نسبة الزيادة في القدرة الاستيعابية تزداد بزيادة س (نسبة من يوكل) وزيادة أ (الوقت اللازم للحاج للوصول إلى حوض الرجم). فزيادة س تعني زيادة عدد الموكلين وزيادة أ تعني صعوبة الوصول إلى حوض الرجم. أما ب فزيادتها تؤدي إلى نقص في القدرة الاستيعابية، وكذلك الحال مع ج التي ترتبط

قيمتها بقيمة ب وقيمة س فإذا كانت س = 1، ب = 5، فإن ج = 2ب. وإذا كانت س = 2، ب = 5 فإن ج = 3 ب وهكذا. ويمكننا التعرف بصورة أوضح على تأثير متغيرات المعادلة رقم (8) على النسبة المئوية للزيادة في القدرة الإستيعابية لمنطقة الجمرات مع الإنابة من خلال الأشكال رقم (5-7) ففي هذه الأشكال رسمنا منحنيات تمثل أقيام كل متغير (مع الاحتفاظ بأقيام المتغيرات الأخرى ثابتة) مقابل النسبة المئوية للتغير في القدرة الإستيعابية. وكما هو جلي، هناك علاقة طردية متناقصة بين النسبة المئوية وكل من أ. س (الشكل 5 + 6) أما ب فعلاقتها بالنسبة المئوية عكسية متناقصة، (الشكل 7).




شكل (5) تأثير تغيير أ على ج

شكل (6) تأثير تغيير س على ج




شكل (7) تأثير تغيير ب على ج

$$\text{النسبة المئوية للزيادة في القدرة الاستيعابية} = \frac{\text{ك} - \text{ج}\,(\text{أ} + \text{ب})}{\text{ت ن}} \times 100$$

### تطبيق النموذج

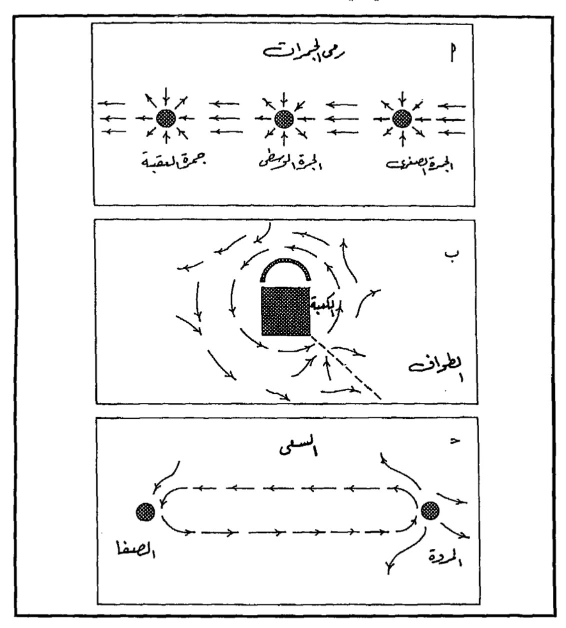
يمكن وضع النموذج موضع التنفيذ على مرحلتين: الأولى، تتضمن قياس متغيراته ومعرفة القيمة المثلى لكل منها وبالتالي الوصول إلى الحل. والثانية، تتضمن إيجاد التصاميم والخطط المناسبة لتنفيذه عمليا. ففي المرحلة الأولى نحتاج إلى الدراسة الميدانية لقياس المتغيرات غير الثابتة وهي ن، ع، س، أ، ب، ج. كذلك لا بد من تحديد قيم المتغيرات الثابتة وهي ت، ف.

ويمكن قياس ن عن طريق التصوير الفوتوغرافي والتلفزيوني أثناء عملية الرجم أيام الحج، بحيث تستخدم هذه الصور، التي تؤخذ على فترات مختلفة وكثافات متنوعة، لتقدير عدد الحجاج الذين يؤدون شعيرة الرجم وإعداد جدول بذلك. أما معرفة قيم ع، أ، ب، ج، فيمكن الحصول عليها عن طريق إرسال متطوعين مزودين بأجهزة لضبط الوقت يقومون بعملية الرجم ساعة التقاط الصور. وتعرف قيمة س عن طريق استبانة تصمم لهذا الغرض.

وتشير الدراسات التي أجراها مركز أبحاث الحج سنة 1410هـ إلى أن 21٪ من الحجاج يرجمون عن أنفسهم وعن غيرهم. أما في دراسة سنة 1408هـ فقد كانت هذه النسبة 26٪، أول أيام التشريق، ثم ارتفعت إلى 36٪ في اليوم الثاني. وتقدر دراسة 1410هـ أن 60٪ من الحجاج احتاجوا من 20 إلى 30 دقيقة لإتمام عملية رجم الجمرات الثلاث، بينما تقدر دراسة 1408هـ المدة بحوالي 24.5 إلى 32.8 دقيقة في اليوم الأول من أيام التشريق وحوالي 17.9 إلى 31.2 دقيقة في اليوم الثاني. ولا يوجد تحديد دقيق لعدد من يحاولون الرجم في وقت واحد، رغم أن دراسة سنة 1410هـ تقدر وجود 8.15 شخص في المتر المربع وقت الذروة[5].

لقد ذكرنا في موضع سابق من البحث أن النموذج سهل التطبيق على شعيرة رجم الجمرات وذلك لوجود البنية المصممة لزيادة القدرة الاستيعابية وإمكانية تعديلها من دون التأثير على شعائر الحج الأخرى. وأشرنا أيضا إلى صلاحية تطبيق النموذج – من الناحية النظرية على الأقل – على شعيرتي الطواف والسعي. ويمكن بتدبر نمط الحركة أثناء أداء هذه الشعائر تفهم الاختلاف في صلاحية تطبيق النموذج على كل منها. فكما نلاحظ من الشكل رقم (8 أ) تتجه الحركة في الرجم نحو نقطة هي حوض الرجم والشاخص الذي يتوسطه. ثم تنساب نحو الجمرة الثانية للتجمع مرة أخرى حول حوض الرجم. ثم تنساب نحو جمرة العقبة للتجمع مرة ثالثة حيث ينتهي أداء الشعيرة بعد ذلك. أما بالنسبة

للطواف والسعي (الشكل 8 ب والشكل 8 ج) فالحركة فيهما دورانية حول الكعبة وبين الصفا والمروة. وبما أن النموذج المقترح يتطلب تطبيقه التحكم في حجم الحركة وفي إتجاهها، لذا فإنه أسهل تطبيقا في حالة رمي الجمرات منه في الطواف والسعي لأن التحكم في الحركة فيها أسهل على خلاف الحركة في الطواف والسعي. من جهة أخرى، مكان أداء رجم الجمرات يسمح بحرية أكبر للتصرف، بينما يؤدى الطواف والسعي في المسجد الحرام الذي تؤدى فيه عبادات أخرى.




**شكل رقم (8) إتجاه الحركة في شعائر الرجم والطواف والسعي**

## من أجل تطبيق ناجع

إن الفائدة المرتقبة من نتائج هذا النموذج يمكن الحصول عليها بمشاركة المتخصصين الآخرين في مجال التصميم والإنشاء. فالنموذج يستدعي تطبيقه إيجاد تصميم يسمح بمرور عدد من الحجاج يساوي ن* على فترات زمنية يساوي طول كل واحدة ع* من الزمن. وهذا يعني حجز منطقة الجمرات بحيث لا يمكن الوصول إليها إلا من مداخل يمكن التحكم فيها. ومن الواضح أنه سيترتب على ذلك نقل منطقة الإزدحام من مواقع أحواض الرجم إلى هذه المداخل. لذلك، قد يكون من المناسب الإكثار من المداخل والمخارج عن طريق ممرات على شكل أذرع متباعدة عن بعضها ومنتشرة على مساحة واسعة. كذلك على المهندسين إبتكار تصميمات مناسبة لتثبيط ما يقوم به بعض الحجاج من معاكسة لإتجاه الحركة، كإيجاد ميل في مستوى الجسر بحيث يتناقص مع إتجاه السير، وتوفير مجال أرحب للرؤية لمساعدتهم على الرمي من مسافة مناسبة ومن جميع الإتجاهات. ويجب الإشارة هنا إلى ما توصلت إليه الأبحاث من ضرورة تغيير شكل الحوض ليصبح بيضاويا للتغلب على مشكلة إزدياد الإزدحام في بعض جوانب الحوض، عما هو في الجوانب الأخرى.

ويضاف إلى ذلك ضرورة وضع خطة إعلامية وتثقيفية لتبصير الحجاج وحثهم على الإلتزام بالطرق الصحيحة والمأمونة في الرجم وتجنب التصرفات الخاطئة والمضرة. فلا شك أن العقبة الكأداء تكمن في التطبيق، خصوصا أن الحجاج يأتون من اصقاع شتى وثقافات وعادات متنوعة. لذا فإنه من الأهمية بمكان أن يعي الحجاج ويقتنعوا بما يجب فعله من التزام للهدوء وإتباع للنظام وأخذ بالرخص الشرعية. ويمكن أن يتم ذلك بالكلمة المسموعة والمقروءة من خلال وسائل الإعلام ومؤسسات الطوافة وسفارات الدول المرسلة للحجاج، وغير ذلك من الجهات المعنية بالحج.

لقد تركز الجهد في هذا البحث على دراسة المحددات الزمانية والمكانية لشعائر الحج بغية التعرف عليها وتصنيفها وتحديد الشعائر التي يحدث فيها أشد الإختناقات وإقتراح السبل التنظيمية الكفيلة بفكها لتحسين مستوى أداء هذه الشعائر وزيادة عدد من يؤديها.

وقد تمخضت الدراسة عن إقتراح نموذج لتنظيم أداء شعيرة الرجم يمكن أن يطبق أيضا على شعيرتي الطواف والسعي إن أمكن التغلب على المعضلات المعمارية في هذا المجال. هذا النموذج يرتقب أن يؤدي تطبيقه إلى زيادة عدد من يستطيع أداء النسك مع المحافظة على حد أدنى من السلامة والأمن ومستوى مقبول من الأداء على الوجه الشرعي الصحيح.

وملخص فكرة النموذج إنه إن أمكن التحكم في عدد من يدخل إلى منطقة الرجم من الحجاج، بحيث يتناسب هذا العدد مع القدرة الإستيعابية للمكان، فسوف يؤدي ذلك إلى التخفيف من شدة الإزدحام وتلافي الحوادث التي تنجم عنه إضافة إلى زيادة مجموع من يتمكن من أداء الشعيرة في الوقت المخصص لها. ويخف الإزدحام كنتيجة مباشرة للتحكم في العدد الذي يسمح له بالدخول إلى منطقة الرجم، بينما تزداد القدرة الإستيعابية نتيجة التنظيم الذي يؤدي إلى استغلال كامل المجال المكاني والزماني الجائز أداء شعيرة الرجم فيهما. كذلك ثبت لنا من خلال النموذج أن الأخذ برخصة الإنابة في الرجم يترتب عليه زيادة في القدرة الإستيعابية. ومرد ذلك أن الحاج الذي يرمي عن نفسه وعن منيبه يحتاج إلى وقت أقل مما يحتاجه إثنان كل واحد يرمي عن نفسه. وبالتالي فإن القدرة الإستيعابية تزداد بزيادة الإنابة في الرجم.

وقد تبينت لنا، من خلال دراستنا هذه، ضرورة تضافر جهود الباحثين، من تخصصات وإهتمامات مختلفة، عند معالجة أي مشكلة من مشاكل الحج.. إن الجهود المخلصة التي يقوم بها مركز أبحاث الحج يمكن أن تتعزز بإسناد المهام البحثية إلى فرق عمل قديرة من تخصصات مختلفة مع التركيز على ضرورة توفير خلفية نظرية لأي مشكلة تبحث، وذلك لتسهيل الوصول إلى حلول مناسبة مستنتجة عن طريق علاج المشكلة من جميع جوانبها الشرعية والإجتماعية والإقتصادية والهندسية والجغرافية. نسأل الله أن يوفق الجميع إلى ما فيه الخير والصلاح. وأن يثيبنا على عملنا هذا. وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

## الهوامش

(1) سورة آل عمران، الآية رقم ٩٧.

(2) الأحكام الشرعية في هذا القسم من البحث مأخوذة من عبدالعزيز بن عبدالله بن باز، التحقيق والإيضاح لكثير من مسائل الحج والعمرة والزيارة على ضوء الكتاب والسنة.

(3) المرجع في ذلك هو فتوى هيئة كبار العلماء في الدورة السادسة والعشرين المنعقدة في الطائف في الفترة من 1405/10/25 إلى 1405/11/7هـ الفقرة رقم (3) من القرار رقم 129 في 1405/11/7هـ أنظر طه عبدالقادر عمارة وباسم عمر قاضي، نبذة تاريخية عن الجمرات وأحكامها، ملحق الفتاوي، ص 9.

(4) أنظر عبدالعزيز بن عبدالله بن باز، مرجع سابق، 101-102.

(5) أنظر نداء محمود القاضي، دراسة الجمرات 25 1410، وكذلك مركز أبحاث الحج دراسة الإزدحام عند الرجم 1408هـ 37.

## المراجع


بن باز عبدالعزيز بن عبدالله

1412 هـ التحقيق والإيضاح لكثير من مسائل الحج والعمرة والزيارة على ضوء الكتاب والسنة، الرياض، المكتبة الإسلامية.

شكري سليم وعلاء الرابح

1406 هـ «دراسة تحليلية للإزدحام في منطقة الجمرات» ص ص 55-57 في وزارة المواصلات، وقائع ندوة النقل في الحج 26-27 ذي القعدة، مكة المكرمة، وزارة المواصلات.

ماهر فتحي سليمان

1415 هـ «دراسة تأثير تغيير قطر دائرة الرجم على صفوف الراجمين» ص ص 44-46 في مركز أبحاث الحج، رمي الجمرات ومشكلة الإزدحام فيه: ملخصات لدراسات وتقارير ووثائق ومشاريع ومقترحات وتوصيات، مكة المكرمة. مركز أبحاث الحج.

نداء محمود القاضي

1410 هـ دراسة الجمرات 1410، مكة المكرمة، مركز أبحاث الحج.

مجموعة بن لادن السعودية

1415 هـ «مشروع تطوير الجمرات 1». و«مشروع تطوير الجمرات 2» ص ص 58-61 في مركز أبحاث الحج، رمي الجمرات ومشكلة الإزدحام فيه: ملخصات لدراسات وتقارير ووثائق ومشاريع ومقترحات وتوصيات، مكة المكرمة، مركز أبحاث الحج.

مركز أبحاث الحج

1404 هـ الجمرات: دراسة الوضع الحالي، مكة المكرمة، مركز أبحاث الحج.

1408 دراسة الإزدحام عند الرجم، مكة المكرمة، مركز أبحاث الحج.

AL-YAFI, ADNAN A.

1993 Management of Hajj Mobility Systems: a Logistical Perspective. Holland: Joh. enschede, Amsterdam Bv.

GIBSON, J, ISMAEL

N.D. "The Framework For Hajj Simulation Model: a Preliminary Report" pp. 39-57 in Ziauddin Sardar and M. A. Zaki Badawi (Eds.), Hajj Studies. 1, Jeddah, Hajj Research Centre.

SARDAR, ZIAUDDIN

N.D. "The Spiritual and Physical Dimension of Hajj: a Systems Over-view". pp. 27-38 in Z. Sardar m. a. Z. Badawi (Ed), Hajj Studies 1, Jeddah, Hajj Research Centre.



# اتجاهات سوق العمل في الاقتصاد الكويتي

يوسف الإبراهيم*

«إن إجمالي العوائد القومية منتج من العمل»

آدم سميث: كتاب ثروة الأمم

يعتبر عنصر العمل من أهم عناصر الإنتاج ليس فقط لدوره في العملية الانتاجية بل لما له من ارتباط مباشر بالإنسان ومستوى معيشته ورفاهه، وبالمجتمع واستقراره السياسي والاجتماعي. وقد أتاحت الظروف المالية في الكويت عبر الأربعين سنة الماضية إلى خلق استقرار في سوق العمل، وخاصة بالنسبة للعمالة الكويتية، حيث كان القطاع الحكومي هو الوعاء الأساسي لها والمانع لأي اختلالات في هذا السوق، إلا أنه مع تغير اتجاه رياح الوفرة المالية، والتطورات السكانية الناجمة عن طبيعة الهرم السكاني ومعدلات النمو المرتفعة للسكان، وكذلك اتساع الفجوة بين مخرجات النظام التعليمي ومتطلبات سوق العمل. بدأت تلوح في الأفق القريب بوادر أزمة في سوق العمل، تتمثل أهم معالمها باستمرار زيادة العرض من العمالة الكويتية مقابل تقلص فرص العمل المتاحة سواء في القطاع الحكومي أو القطاع الخاص.

---

* أستاذ مساعد (مشارك) في قسم الاقتصاد - عميد كلية العلوم الإدارية - جامعة الكويت.

ورقة معدلة من بحث مقدم إلى «مؤتمر التنمية ومتطلبات سوق العمل» (بمناسبة مرور 30 عاماً على تأسيس جمعية الخريجين). جمعية الخريجين الكويتية. الكويت 8 - 10 يناير 1995.

تحاول هذه الورقة استعراض هذه العوامل المؤثرة وتحليل انعكاساتها على سوق العمل، حيث تبدأ بتقديم عرض سريع لأهمية ودور عنصر العمل في النشاط الاقتصادي من منظور النظرية الاقتصادية بهدف وضع أساس للبدء. وتسعى الورقة في الجزء الثاني إلى عرض التطورات في سوق العمل وربطها بالتكلفة المالية والاقتصادية للفترة الماضية. وتحاول بعد ذلك، في الجزء الثالث، إلى بناء تقديرات حول تلك التطورات على ضوء المستجدات الاقتصادية والواقع الحالي للسكان والعمالة للوصول إلى تقديرات لحجم الاختناقات المحتملة. أما في الجزء الأخير تحاول الورقة دراسة بعض السياسات الاقتصادية والسكانية المقترحة والآثار المحتملة لها على سوق العمل.

## أولًا – أهمية عنصر العمل في الاقتصاد:

يتضح من مراجعة تاريخ الفكر الاقتصادي، أن دور وأهمية عنصر العمل، وبالتالي الإنسان، في التنمية الاقتصادية للمجتمع، قد اتبع أنماطا واتجاهات، اختلفت باختلاف الفكر السائد وتطور الفكر الاقتصادي، الذي جاء آدم سميث في بدايته بفكرة الحرية الاقتصادية، وآلية وانفتاح الأسواق، لكي تتوالى بعدها الأفكار الداعية إلى انفتاح التجارة الخارجية والانتاج، والاستهلاك المتبادل القائم على الميزة النسبية للموارد المتاحة في كل دولة.

وانشغلت النظريات الاقتصادية بتحليل عنصر العمل ضمن مفهوم سوق العمل، الذي تم تعريفه بأنه آلية تبين العلاقة بين العرض والطلب على العمالة، التي على ضوئها يتحدد حجم الفائض أو النقص منها، والذي يتلاشى في ما بعد، بناء على آلية الأجور. وتمثل العمالة، عادة، فئة السكان من العمر 15 إلى 60 سنة، من إجمالي السكان.

إلا أنه بالرغم من أن تلك النظريات قد نجحت في وضع العمل في مكانته المرموقة إلا أنها انشغلت بالتعامل معه كعنصر ضمن دالة الانتاج، وقامت بالتعامل معه كمعطيات تدرس في نظرية الانتاج لحساب الانتاجية الحدية والانتاجية المتوسطة وغيرها من المعادلات الرياضية. ولم تحاول تميز الأهمية الكبيرة لسوق العمل مقارنة بالأسواق الأخرى في الاقتصاد، مثل أسواق السلع والخدمات أو أسواق المال وغيرها من الأسواق. تلك الأهمية التي تنبع من الارتباط المباشر لهذا السوق بالإنسان. ففرص العمل المتاحة وعائدها المالي لها انعكاسات اجتماعية

وسياسية، حيث أن عدم توفر فرص عمل أو انخفاض الأجور الحقيقية سيؤدي إلى توترات اجتماعية وسياسية في المجتمع، أدت في كثير من الأحوال إلى تغيير حكومات وانهيار نظم سياسية.

وفي محاولة لعلاج هذا النقص، ظهر مفهوم وفكر جديدين ضمن اقتصاديات التنمية، يحاولان أن ينظرا إلى العمل بمفهوم أبعد وأعمق لكي يشمل تنمية المورد البشري والاهتمام بتوفير «الحاجات الأساسية» له من تعليم وصحة وغذاء وكساء ومأوى وغيرها من الحاجات والرغبات التي تؤثر على أدائه وانتاجيته، وبالتالي تنعكس على مستوى معيشته (عبدالله 1992). وقد تطور تعريف هذا المفهوم من خلال «تقارير التنمية البشرية» التي يصدرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP 1995) منذ بداية التسعينات.

ولاستكمال مدخل موضوع سوق العمل في الاقتصاد الكويتي لا بد أن نضيف محور «الخصوصية الكويتية» إلى محوري «النظرية الاقتصادية» و«اقتصاديات التنمية». حيث أن هنالك سمات مميزة لها يجب أن لا نتجاهلها. من أبرز تلك السمات هو المنظور التاريخي لهذه العمالة وطبيعة العمل التي كانت تقوم به قبل اكتشاف النفط، إذ يتضح لنا أن العمالة الكويتية هي عمالة اعتيادية مثل أي عمالة أخرى في العالم لديها المقدرة على المشاركة في جميع أنواع العمل. وتشير أسماء بعض العائلات الكويتية إلى طبيعة هذه الأعمال.

من السمات الأخرى المميزة لسوق العمل الكويتي، طبيعة «العقد الاجتماعي» بين الدولة والفرد الذي تحول إلى فهم خاطىء للمادة 41 من الدستور[1]، التي تقول أن الدولة ملزمة بتوفير العمل لكل مواطن كويتي يرغب في العمل.. أو بمعنى آخر، الحكومة هي الموظف النهائي في الاقتصاد. وأصبح «التثمين الوظيفي» هو إحدى أدوات إعادة توزيع الثروة النفطية. كذلك دور الحكومة الكبير في النشاط الاقتصادي، الذي أدى إلى تركز أكثر من (93%) من العمالة الكويتية في القطاع الحكومي.

من جانب آخر هناك سمة توافر عرض غير محدد ومن دون قيود من العمالة الوافدة، اللهم إلا بعض القوانين والقرارات المنظمة لعملية استيرادها، مما يعني أن عنصر العمل في النشاط الاقتصادي المحلي هو سلعة قابلة للتداول (traded commodity).

ولا بد أن نشير في ختام هذا الجزء إلى ضرورة التمييز بين أنواع قوة العمل وتوزيعها على القطاعات، وفهم العلاقة بينها عند دراسة سوق العمل في الاقتصاد الكويتي، وإن كان هذا خارج نطاق هذه الورقة إلا أنه لا بد من الإشارة إلى أهم هذه التمايزات وأولها هو نوع وقوة العمل حسب الجنسية، التي تترتب عليها طبيعة النشاط والعائد الأجري لها. كذلك توزيع العمالة على القطاعات الرئيسية، حكومي وخاص، وعلى النشاطات الاقتصادية المختلفة في القطاع الخاص (التشييد والبناء، التجارة والمطاعم والفنادق، الزراعة والصيد،... الخ) كما لا بد من التمييز بين العاملين في القطاع الخاص والعاملين في القطاع العائلي إذ أن الأخير يعتبر من ضمن النشاطات الاستهلاكية، مثل خدم المنازل، والذي بلغ عددهم أكثر من 150 ألف في يونيو 1994.

## ثانياً - تطورات سوق العمل في الكويت:

يعتبر السكان عنصراً من العناصر الأساسية في نشأة واستمرارية المجتمع عبر السنوات الطويلة. ولا شك أن تغير الظروف الاقتصادية التي مرت بها الكويت قد انعكست على اتجاهات الهجرة منها وإليها، وبالتالي على حجم السكان ومعدل نموه. فقد تذبذب حجم السكان تبعاً لتغير الظروف الاقتصادية السائدة، سواء في الكويت أو في الدول المحيطة فيها.

إلا أنه بعد اكتشاف النفط والبدء في تصديره عام 1946، بدأت معدلات النمو السكاني تتزايد بمعدلات تصاعدية نتيجة لزيادة الإيرادات الحكومية وتسارع معدلات الانفاق الحكومي. فقد تزايد عدد السكان من حوالي 200 ألف نسمة في عام 1957، كانت نسبة الكويتيين منهم 55٪، إلى أكثر من 2 مليون نسمة في 1990 وكانت نسبة الكويتيين منهم لا تتعدى 27٪، وانخفض هذا العدد إلى 1.8 مليون نسمة في أغسطس 1994، ويمثل الكويتيون منهم 38٪، وذلك نتيجة للظروف الاقتصادية والسياسية المترتبة من جراء غزو النظام العراقي لدولة الكويت في الثاني من أغسطس 1990. أي أن حجم السكان قد تضاعف 10 مرات خلال 32 سنة (9 مرات حتى سنة 1994). كما يبين ذلك الجدول (1).

## جدول رقم (1)

## تطور أعداد السكان (ألف نسمة)

| السنوات | كويتي | ٪ الاجمالي | غير كويتي | ٪ الاجمالي | الاجمالي |
|---|---|---|---|---|---|
| 1957 | 114 | %55 | 93 | %45 | 207 |
| 1961 | 162 | %50 | 160 | %50 | 322 |
| 1965 | 220 | %47 | 247 | %53 | 467 |
| 1970 | 347 | %47 | 391 | %53 | 739 |
| 1975 | 472 | %47 | 523 | %53 | 995 |
| 1980 | 566 | %42 | 792 | %58 | 1358 |
| 1985 | 681 | %40 | 1016 | %60 | 1697 |
| 1990 | 581 | %28 | 1515 | %72 | 2096 |
| أبريل 1993 | 634 | %46 | 745 | %54 | 1379 |
| أغسطس 1994 | 672 | %38 | 1155 | %62 | 1827 |

المصادر: (1) المجموعة الإحصائية السنوية – وزارة التخطيط، دولة الكويت – سنوات مختلفة
(2) السمات الأساسية للسكان والقوة العاملة، دولة الكويت – وزارة التخطيط، ديسمبر1994.

وكان متوسط معدل النمو السنوي للسكان قد وصل إلى ذروته في فترة النصف الثاني من الخمسينات حتى بداية السبعينات. وقد تراوحت تلك المعدلات ما بين 11٪ – 14٪ سنوياً. وقد كان مصدر الزيادة الرئيسي في حجم السكان هو زيادة الطلب على العمالة الوافدة الناجم عن عدم تطابق إمكانات ومهارات العمالة الكويتية في ذلك الحين مع طبيعة الأعمال والنشاطات المطلوبة (الصحة، التعليم، الإنشاءات،..) واتجاه معظم العمالة الكويتية للعمل في أعمال إدارية في القطاع الحكومي، أو التجارة في القطاع الخاص، إلى جانب السمة اليافعة للهرم السكاني للكويتيين.

وقد أدى هذا الوضع إلى انفتاح الاقتصاد على العمالة الأجنبية وبخاصة من الدول المجاورة والقريبة التي سعت للإستفادة من فرص العمل المتاحة والتمتع بمستوى معيشي مرتفع نسبياً.

ويوضح الجدول (2) تطور حجم قوة العمل الذي تضاعف حوالي 4 مرات خلال 37 سنة. وقد كان مصدر هذه الزيادة الكبيرة هو زيادة العمالة الوافدة التي كانت تمثل في المتوسط أكثر من 80٪ من إجمالي قوة العمل خلال تلك الفترة. وقد تضاعفت العمالة الوافدة 4.5 مرة بينما كانت الزيادة في العمالة الكويتية 2.8 خلال الفترة ذاتها. وهذا يعني أن مقابل كل 100 كويتي انضموا إلى سوق العمل سجل انضمام 160 من العمالة الوافدة.

## جدول رقم (2)

## تطور قوة العمل (ألف نسمة)

| السنوات | كويتي | ٪ الاجمالي | غير كويتي | ٪ الاجمالي | الاجمالي |
|---|---|---|---|---|---|
| 1957 | 43 | %19 | 141 | %81 | 184 |
| 1975 | 56 | %18 | 249 | %82 | 305 |
| 1980 | 74 | %15 | 417 | %85 | 491 |
| 1985 | 96 | %10 | 575 | %90 | 671 |
| 1990 | 122 | %14 | 752 | %86 | 874 |
| يونيو 1994 | 163 | %21 | 776 | %79 | 939 |

المصادر: (1) المجموعة الإحصائية السنوية – وزارة التخطيط، دولة الكويت – سنوات مختلفة
(2) السمات الأساسية للسكان والقوة العاملة، دولة الكويت – وزارة التخطيط، ديسمبر1994.

وعند مقارنة سمات العمالة في الاقتصاد الكويتي يلاحظ أن العمالة الكويتية في بداية تلك الفترة كانت عمالة غير ماهرة، تركزت في أعمال يدوية وإشرافية. إلا أنه يلاحظ، مع بداية السبعينيات، نمو في العمالة الكويتية ذات مستوى تعليمي مرتفع، وليس بشرط مدربة ومؤهلة، وذلك نتيجة لبدء حصاد نتاج النظام التعليمي الذي بدأ يأخذ الشكل المؤسسي منذ الخمسينيات. إذ تشير إحصاءات يونيو 1994 إلى أن نسبة العمالة الكويتية ذات المؤهل العالي تبلغ حوالي 20% من إجمالي قوة العمل الكويتية. وبإضافة أصحاب المؤهلات المتوسطة تصل نسبة العمالة الكويتية ذات المؤهل إلى أكثر من 54٪ من إجمالي قوة العمل الكويتية.

بينما نجد من جانب آخر أن النمو في العمالة الوافدة، خصوصا في السنوات الأخيرة، أغلبيته عمالة من غير مؤهلات أو ذات مؤهلات دنيا (عمال التنظيف، خدم المنازل، عمال المقاولات،...). وتشير إحصاءات يونيو 1994 إلى أن نسبة العمالة الوافدة دون مؤهل تبلغ 44٪ من إجمالي تلك العمالة. وإذا أضفنا إليها العمالة ذات المؤهلات الدنيا فتصل إلى حوالي 72٪. بينما تبلغ نسبة العمالة ذات المؤهلات العليا 8.5٪ فقط من إجمالي العمالة الوافدة. كما تشير تلك البيانات إلى أن هذا النوع من العمالة قد ازداد خلال عام واحد فقط (أي من يونيو 1993 إلى يونيو 1994) بنسبة 33٪ و20٪ للعمالة دون مؤهلات والعمالة بمؤهلات دنيا على التوالي (برقم مطلق قدره 96 ألف عامل دون مؤهلات و54 ألف عامل بمؤهلات دنيا، أي برقم اجمالي مساو تقريباً لإجمالي العمالة الكويتية).

وقد تركزت العمالة الكويتية في القطاع الحكومي لأسباب عديدة معروفة، تم ذكر بعض منها في الجزء السابق، بينما تمركزت معظم العمالة غير الكويتية في القطاع الخاص والعائلي وذلك نظراً لسهولة استقدام وإنهاء عقود هذه العمالة وكذلك انخفاض مستويات أجورهم.

وبما أن الحكومة أصبحت هي الوعاء الأساسي الذي يحضن العمالة الكويتية فقد انعكس ذلك على ارتفاع التكلفة المالية، التي يمكن ملاحظتها في نمو الباب الأول، الأجور والمرتبات، في ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية. ويوضح الجدول رقم (3) حجم النمو في مستوى الأجور والمرتبات لإجمالي العمالة في القطاع الحكومي[2]. فقد ارتفع حجم هذا الباب من 166 مليون دينار في السنة المالية 71 / 1972 إلى 1144 مليون دينار في ميزانية 94 / 1995. ويعني هذا الارتفاع أن الإنفاق على باب الأجور والمرتبات قد تضاعف ست مرات خلال فترة الثلاث والعشرين سنة الماضية حينما ازدادت العمالة الكويتية في القطاع الحكومي بحوالي الضعفين. كما يوضح الجدول أن نسبة الأجور والمرتبات إلى إجمالي الإنفاق تمثل بالمتوسط حوالي 28٪ من إجمالي الإنفاق الحكومي. ويستنزف هذا البند بالمتوسط ما نسبته 25٪ من الإيرادات الحكومية[3].

## جدول رقم (3)

## تطور حجم الباب الأول (المرتبات والأجور) في ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية (مليون دينار)

| السنوات | الانفاق على الأجور والمرتبات | ٪ لاجمالي الانفاق | ٪ للإيرادات |
|---|---|---|---|
| 1972/71 | 166 | 48 | 39 |
| 1973/72 | 181 | 46 | 30 |
| 1974/73 | 198 | 42 | 29 |
| 1975/74 | 264 | 29 | 12 |
| *1976/75 | 354 | 33 | 9 |
| 1977/76 | 368 | 28 | 12 |
| 1978/77 | 423 | 25 | 14 |
| 1979/78 | 457 | 23 | 12 |
| 1980/79 | 622 | 32 | 9 |
| 1981/80 | 639 | 26 | 10 |
| 1982/81 | 724 | 19 | 17 |
| 1983/82 | 646 | 20 | 25 |
| 1984/83 | 652 | 22 | 21 |
| 1985/84 | 675 | 21 | 25 |
| 1986/85 | 731 | 24 | 31 |
| 1987/86 | 757 | 26 | 44 |
| 1988/87 | 793 | 28 | 35 |
| 1989/88 | 846 | 28 | 36 |
| 1990/89 | 883 | 29 | 27 |
| 1991/90 | 671 | 9 | 246 |
| 1992/91 | 829 | 14 | 129 |
| 1993/92 | 968 | 25 | 41 |
| 1994/93 | 1004 | 24 | 36 |
| 1995/94 | 1144 | 28 | 43 |

(*) تبلغ السنة المالية مدة استثنائية قدرها 15 شهرا.

المصدر: منشورات بنك الكويت المركزي، سنوات مختلفة.

وتجدر الإشارة إلى أن التكلفة المالية للباب الأول استمرت بالتزايد في مرحلة ما بعد التحرير، على الرغم من انخفاض أعداد العمالة غير الكويتية في القطاع الحكومي بنسبة 51٪ (من حوالي 79 ألف في يناير 1990 إلى حوالي 39 ألف في يناير 1994) وكذلك انخفاض اجمالي العمالة في القطاع الحكومي بنسبة 18٪. وتعزى أسباب استمرار الزيادة إلى ارتفاع رواتب ومزايا العمالة الكويتية، واتباع نظام الترقيات الحتمية (زيادة العلاوة الاجتماعية بنسبة 52٪).

ويمكن، من جهة أخرى، توسيع نطاق التحليل، وذلك بحساب التكلفة الاقتصادية للعمالة الكويتية في القطاع الحكومي، من خلال حساب الدخل الضائع من انخفاض انتاجية هذه العمالة في القطاع الحكومي، وكذلك الدخل الضائع من عدم انخراطهم في العمل في القطاع الخاص، بافتراض أن لدى القطاع الخاص مستوى إنتاجية مرتفعاً.

أما فيما يتعلق بالتكلفة المالية للعمالة الوافدة، فإنه لا تتوفر بيانات دقيقة عنها وذلك بسبب تواجد حوالي 86٪ منهم في القطاع الخاص والعائلي.

وبالرغم من الانخفاض النسبي لمستويات أجور العمالة الوافدة إلا أن التكلفة المالية غير المباشرة لهذه العمالة كبيرة نتيجة لتحمل الحكومة الجانب الكبير من هذه التكلفة عن طريق الدعم المباشر وغير المباشر (الرعاية الصحية، التعليم، المواصلات، الكهرباء، المواد الغذائية،...). وقد قدرت بعض الدراسات هذه التكلفة، وذلك تحت ما يسمى بأجر الظل (Shadow Wages)، بأكثر من ضعفي الأجر النقدي. كما يمكن النظر إلى التحويلات الخارجية الخاصة من دون مقابل (Private Unrequited Transfers) من بيان ميزان المدفوعات كمؤشر (Proxy) لتقدير التكلفة المالية للعمالة الوافدة. وتوضح بيانات بنك الكويت المركزي أن حجم هذا المؤشر قد تراوح ما بين 220-370 مليون دينار كويتي سنوياً في الفترة ما بين 1984-1992.

## ثالثاً – الأبعاد المقبلة واحتمالات المستقبل لأوضاع سوق العمل:

عند محاولة استقراء الأبعاد المقبلة واحتمالات المستقبل لأوضاع سوق العمل لفترة 10-15 سنة المقبلة، لا بد من تحليل العوامل الرئيسية ذات التأثير المباشر وغير المباشر عليه. كما لا بد من استطلاع بعض السياسات المتبعة والمقترحة، وتتبع آثارها المباشرة وغير المباشرة على سوق العمل. إلا أنه قبل ذلك، لا بد من عرض العوامل والسياسات غير الاقتصادية، التي – في اعتقادنا –

لها تأثير كبير في رسم الصورة المستقبلية لسوق العمل.. مع التنويه بأن نتيجة هذا التحليل، تحتمل الصواب والخطأ، وتبقى بحاجة إلى دراسة ميدانية (empirical Work) لتحديد المسار الصحيح والممكن.

**1 – العامل الديمغرافي:**

تبرز السمات الأساسية لهذا العامل كالتالي:

أ – يبلغ متوسط نمو السكان الكويتيين للفترة 75 - 1993 حوالي 4.2٪ سنوياً. مما يعني أن عدد السكان الكويتيين سيتضاعف في أقل من 17 عاماً تقريباً، أي أنه في عام 2011 سيصبح عدد السكان الكويتيين فقط أكثر من 1.3 مليون نسمة. كذلك يتميز النمو الطبيعي للسكان الكويتيين بنسبة نمو عالية تبلغ حوالي 3.4٪ سنوياً، مما يشير إلى أن عدد السكان الكويتيين سيصل مع نهاية هذا القرن إلى حوالي 830 ألف نسمة أي بزيادة قدرها 166 ألف نسمة. وهذه الزيادة هي أكبر من عدد العمالة الكويتية في الوقت الحاضر.

ب – يمثل من هم دون سن الـ 15 سنة ما نسبته 45٪ من إجمالي عدد السكان الكويتيين، وبإضافة فئة من هم دون الـ 19 سنة تصل هذه النسبة إلى 55٪ من إجمالي السكان الكويتيين.

جـ – يتميز المجتمع الكويتي بمؤشرات ديمغرافية عالية مقارنة بباقي دول العالم منها (UNDP 1995):

1 – انخفاض نسبة وفيات الأطفال الرضع (infant mortality rate) إلى 18 بالألف.

2 – انخفاض نسبة الوفيات (crude death rate) إلى 2.1 بالألف.

3 – ارتفاع معدل الإخصاب (total fertility rate) إلى 3.1.

4 – ارتفاع العمر المتوقع عند الولادة إلى حوالي 74.9 سنة.

**نتائج محتملة**

إن هذا الحجم المحتمل من السكان سوف يعكس نفسه على حجم السوق الاستهلاكية على السلع والخدمات في المدى القريب، وكذلك على شكل الهرم السكاني في المستقبل، إذ سيكون تزايد عدد الكبار في السن مصاحباً لزيادة عدد صغار السن. وبناء عليه ستخلق هذه المعدلات المتسارعة في النمو السكاني ضغوطاً مالية كبيرة لتوفير متطلبات الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية

فضلا عن البنية الأساسية وكذلك توفير السلع - والتي معظمها مستوردة - لتغطية احتياجات هذه الأعداد من السكان. في حين أن الجوانب الإيجابية للزيادة السكانية غير متوفرة في حالة الكويت. فقوة العمل النابعة من هذه الزيادة هي من نتاج نظام تعليمي غير قادر على القيام بأعمال تنمي النشاطات الاقتصادية ذات القيمة المضافة العالية، وستنصب، في نهاية المطاف، في القطاع الحكومي للقيام بأعمال إدارية ذات قيمة مضافة منخفضة.

من ناحية أخرى، سيخلق هذا الوضع الديمغرافي السائد ضغوطا كبيرة على سوق العمل من خلال تزايد العرض من العمالة الكويتية. فبالرغم من انخفاض نسبة مساهمة قوة العمل من إجمالي السكان بنسبة 24٪ (61٪ للذكور و27٪ للإناث) في الوقت الحالي. إلا أن عدد المتوقع قدومهم إلى سوق العمل بدأ يتزايد بشكل متسارع كل عام.

فبناء على بيانات يونيو 1994، نرى أن عدد فئة من هم دون سن العاشرة من الكويتيين يبلغ 214 ألف نسمة، أي ما نسبته حوالي 32٪ من إجمالي السكان الكويتيين. وهو رقم يفوق إجمالي العمالة الكويتية في عام 1994 بأكثر من 30٪. إن هذه الفئة من السكان سوف تدخل إلى سوق العمل خلال فترة زمنية ما بين 10 - 15 سنة مقبلة، وبمعدل متوسط سنوي يقدر بما بين 5000 - 8000 كويتي، مما سيخلق فائضاً كبيراً من العمالة الكويتية وسيؤدي في المحصلة النهائية إلى خلق ضغوط كبيرة على القطاع الحكومي لتوفير فرص العمل لها.

كذلك، هنالك احتمال تزايد هذه الأعداد من العمالة الكويتية الآتية إلى سوق العمل، عن الأعداد المتوقعة، إذا ما استمرت نسبة مساهمة المرأة في قوة العمل بالارتفاع عما عليه الآن، وذلك نتيجة لتزايد أعداد الإناث الخريجات من مراحل التعليم المختلفة وصعوبة الظروف الاقتصادية التي تواجه هذه الفئة من المجتمع التي تزيد من رغبتهن في العمل.

أما من الجانب الآخر، فنرى انخفاض أعداد العمالة الخارجة من سوق العمل. إذ لا يتجاوز عدد المتوقع خروجهم من سوق العمل. (فئة سن 55 - 59 سنة) 3447 عاملا، أي ما نسبته 2٪ فقط من اجمالي العمالة الكويتية الحالية. وإذا ما أخذنا بعدا زمنيا أطول لفترة 10 - 15 سنة القادمة فإن حجم هذا العدد (فئة 45 - 59 سنة) يبلغ حوالي 24 ألف عامل فقط. كذلك عند الأخذ بعين الاعتبار رغبة الحكومة

في منع التقاعد المبكر، لأسباب وجيهة منها الاحتفاظ بالعمالة الكويتية لفترة أطول داخل سوق العمل، وتخفيض التكلفة الحالية على صندوق التقاعد، وذلك عن طريق تعديل نظام التقاعد المطبق حالياً. فإنه من المتوقع أن يؤدي هذا التعديل إلى انخفاض تلك الأعداد الخارجة من سوق العمل.

إذا يمكننا تلخيص ما تم عرضه بالقول أن خلال فترة 10-15 سنة القادمة سيكون عدد الداخلين إلى سوق العمل من الكويتيين 9 أضعاف عدد الخارجين منهم. مما يعني احتمال ظهور بطالة سافرة، وليست بطالة مقنعة، بين العمالة الكويتية.

## 2 – أوضاع المالية العامة:

واجهت المالية العامة منذ ميزانية 81 / 1982 عجزا ماليا وذلك نتيجة لانخفاض الإيرادات النفطية دون أن يواكبها انخفاضا مماثلا في الانفاق الحكومي، بل على العكس من ذلك فقد حافظ على معدلات نمو موجبة. وبالرغم من ذلك العجز في الموازنة العامة في فترة الثمانينات إلا أنه لم يمثل في ذلك الحين أزمة مالية حادة ومباشرة، خاصة في الأجل القصير، آخذين بعين الاعتبار المفهوم المحاسبي لهذا العجز ورصيد وعوائد الاحتياطيات المالية. وقد قامت الحكومة في تغطية هذا العجز باستخدام الاحتياطيات المالية ومع استمرار تزايده في النصف الثاني من الثمانينات لجأت الحكومة في 1987 إلى الاقتراض المحلي عن طريق إصدار سندات الدين العام. ونتيجة لغزو النظام العراقي والآثار والتبعات المترتبة عليه تفاقمت أزمة المالية العامة وتحولت إلى أزمة عجز حقيقية بجميع المقاييس المحاسبية. حيث تكبدت المالية العامة تكاليف ضخمة وذلك خلال فترة الاحتلال وفترة ما بعد التحرير. وقد ترتب من جراء ذلك انخفاض كبير في الاحتياطيات المالية للحكومة إلى جانب خلق التزامات مالية محلية وخارجية عليها لسنوات قادمة مما انعكس سلبا على المركز المالي للدولة وعلى أداء النشاط الاقتصادي المحلي بشكل عام.

وقد سعت بعض الدراسات الجادة إلى تقديم بعض التنبؤات الكمية للاحتمالات القادمة لأزمة المالية العامة (المجلس الأعلى للتخطيط 1994؛ السعدون 1993). حيث تشير تلك الدراسات إلى أن حجم العجز سيزداد في نهاية هذا القرن

ما بين 34.5٪ - 48.9٪ عما كان عليه في ميزانية 93 / 1994. وأن اجمالي العجز لهذه الفترة سيتراوح بين حد أدنى قدره 9698 مليون دينار. وحد أقصى قدره 12309 مليون دينار.

إن العلاقة بين أوضاع المالية العامة وأوضاع سوق العمل هي علاقة تأثير متبادل، حيث أن كلاهما يؤثر على الآخر. فاستمرار تزايد أعداد الكويتيين القادمين إلى سوق العمل، كما أشرنا سابقا، ونتيجة لعدم توافر فرص العمل في القطاع الخاص، ولأسباب عديدة، ستؤدي إلى زيادة الضغوط على الحكومة لتوفير فرص عمل لهذه العمالة مما سيترتب عليه تضخم باب الرواتب والأجور في الميزانية العامة في الأجل القصير وخلق التزامات مالية على المالية العامة في الأجل الطويل نتيجة للمزايا والعلاوات والترقيات الحتمية وديمومة الوظيفة التي يتمتع بها الموظف الكويتي. فكما أشرنا سابقا إلى توقع دخول ما بين 5000 - 8000 كويتي إلى سوق العمل سنويا، وبافتراض أن 93% منهم سيعملون في القطاع الحكومي، كما هو الحال الآن، فإن ذلك يعني أن ما بين 23 ألف – 37 ألف وظيفة للكويتيين يجب أن تخلق في القطاع الحكومي خلال الخمس السنوات القادمة. وبأخذ تقديرات ديوان الموظفين لتكلفة الوظيفة بـ 8192 دينار بأسعار 93 / 94 فإن التكلفة الإجمالية لهذه العمالة ستتراوح ما بين 188 مليون – 303 مليون دينار خلال نفس الفترة، وبتكلفة سنوية قدرها ما بين 37.6 مليون – 60.6 مليون دينار. وهذا يعني أن تكلفة الباب الأول ستزيد سنويا بنسبة ما بين 3-5% نتيجة للزيادة المتوقعة في العمالة الكويتية فقط، والتي لا تشمل الزيادات الأخرى الناجمة عن العلاوات الدورية والتشجيعية وعلاوات الأولاد. ولإضافة تلك البنود إلى احتمال تزايد تكلفة العلاوة الدورية والتشجيعية تبلغ حوالي 6 مليون دينار بينما تبلغ علاوة الأولاد حوالي 8.4 مليون دينار.

إن هذا التوسع المحتمل في العمالة الكويتية في القطاع الحكومي، في معظم الأحيان، ليس نتيجة زيادة الطلب على الخدمات الحكومية، بل هو نتيجة لزيادة العرض من العمالة الكويتية في سوق العمل واضطرار الحكومة لتوظيفهم. مما سيخلق بطالة مقنعة داخل الجهاز الحكومي. وقد قدرت دراسة البنك الدولي حول التخصيص في اكتوبر 1993 حجم العمالة الفائضة ما بين 20-30% من إجمالي العمالة الحكومية (The World Bank 1993).

أما فيما يتعلق بالجزء الآخر من العلاقة وهو تأثير أوضاع المالية العامة على أوضاع سوق العمل، فإنه بلا شك أن مقترحات السياسة المالية المتشددة لمواجهة تلك الأوضاع في المالية العامة سيترتب عليها انعكاسات على أوضاع سوق العمل. من أهم تلك الانعكاسات في الأمد القصير أن سوق العمل، وخاصة في القطاع الحكومي، سيشهد انخفاض في نسبة العمالة غير الكويتية والتي تمثل الآن 39% من إجمالي العمالة الحكومية، حيث بدأ تطبيق سياسة عدم تعيين غير الكويتيين، إلا بأضيق الحدود، وعلى أن يتم ملء شواغر وظائف العمالة الوافدة الكويتية بعمالة كويتية.

إن فرص نجاح هذه السياسة سيكون في بعض الوظائف التي تعتمد على مؤهلات تعليمية متوسطة وعليا (مثل الأطباء، المهندسين، المدرسين،...) إلا أنها ستصطدم بعقبات في الوظائف التي تعتمد على مؤهلات دنيا أو بدون مؤهلات، والتي تمثل حوالي 42% من إجمالي العمالة غير الكويتية في القطاع الحكومي، حيث أن العمالة الكويتية ليس لديها الرغبة في القيام بهذه الأعمال في الوقت الحالي نتيجة للظروف الاقتصادية والاجتماعية.

من الانعكاسات الأخرى هو تأثير تخفيض بعض بنود الانفاق الحكومي، وخاصة في بنود الانشاءات والمشتريات من السلع والخدمات، على الطلب على العمالة الأجنبية من قبل القطاع الخاص. وإن كان هذا الأثر نظريا صحيح، إلا أن البيانات تشير إلى تزايد أعداد العمالة في قطاعات التشييد والبناء والتمويل والتأمين وخدمات الأعمال والتجارة والمطاعم والفنادق ما بين سنة 1993 وسنة 1994. ويمكن تفسير ذلك إما بنمو الطلب على تلك النشاطات من قبل الأفراد والمؤسسات الخاصة أو نتيجة لوجود عوامل غير اقتصادية ناجمة عن طبيعة سوق العمالة الوافدة.

أيضا من الاحتمالات القادمة، ومن خلال رغبة الحكومة في السيطرة على معدلات نمو باب الأجور والرواتب، أن تبدأ الحكومة في الأجل القصير بتقليص الانفاق على التدريب والبعثات لموظفي الحكومة، وكذلك محاولة تقليص الامتيازات الممنوحة للوظائف القيادية في الجهاز الحكومي. وبالرغم من أهمية هذه الإجراءات إلا أنها لن تكون الحل الناجع لهذه المعضلة المتفاقمة. وما هذه الإجراءات إلا حلول مؤقتة تؤجل وقوع أزمة عدم توافر الموارد المالية الكافية لتغطية تكاليف باب

الأجور والرواتب. وإذا ما استمر الوضع على ما هو عليه الآن، فمن المحتمل أن نرى في الأجل المتوسط أن تبدأ الحكومة في مد فترة الانتظار للراغبين في العمل، وأن تتشدد في تطبيق شرط المؤهل التعليمي للوظيفة الحكومية. والأبعد من ذلك، أن يأتي ذلك اليوم الذي تعلن فيه الحكومة أنه لا توجد وظائف شاغرة تكفي لتعيين كل من يرغب في العمل من الكويتيين. لذلك فإنه لا محالة من بدء الحكومة، بغض النظر عن البعد الزمني، في اتخاذ إجراءات متشددة حيال هذا الوضع.

### 3 - النظام التعليمي:

من العوامل الرئيسية التي ستؤثر بشكل واضح وكبير على أوضاع سوق العمل في المستقبل هو النظام التعليمي ومخرجاته. وسينعكس هذا التأثير على تركيبة العمالة من حيث الجنسية وتوزيعها على القطاعات الاقتصادية.

لا شك أن سياسة التعليم في الكويت عبر السنوات الطويلة قد نجحت في خلق قفزة نوعية في المجتمع الكويتي من خلال رفع أعداد المتعلمين وزيادة إمكاناتهم الانتاجية والثقافية والاجتماعية. إلا أن سياسة التعليم لم تستطع بعد ذلك أن تتطور لكي تواكب التغيرات والتطورات في النشاط الاقتصادي واحتياجاته من العمالة، حيث استمر تزايد أعداد مخرجات النظام التعليمي التي لا تتوافق قدراتهم وتخصصاتهم مع متطلبات التنمية في البلاد. وقد غلب على النظام التعليمي، وخاصة التعليم العام، النمط التقليدي في التعليم، وكما أسماه د.إسماعيل صبري عبدالله، طابع التمدرس «schooling» على حساب تنمية القدرة الذاتية على التعلم «learning» (عبدالله 1992). كما فرض على نظام التعليم العالي قبول أكبر عدد ممكن من مخرجات التعليم العام بغض النظر عن امكاناتهم ورغباتهم. مما أدى في النهاية إلى التعامل مع أعداد كمية على حساب النوعية. ونجد في الطرف الآخر، ارتباط درجة الوظيفة الحكومية بالشهادة العلمية، بغض النظر عن تفاوت التقديرات ونوعية التعليم والتعلم. ومن الملاحظات الأساسية على النظام التعليمي، تعارض رؤى واستراتيجية وفلسفة التعليم مع السياسات والإجراءات. (من الأمثلة على هذا التعارض: سياسة الابتعاث للهيئة العامة للتعليم التطبيقي لـ 10٪ من خريجي الهيئة لاستكمال دراستهم الجامعية في الخارج. وهذا يعني أن سوق العمل يخسر أفضل نوعية من العمالة المتوسطة الفنية الآتية لسوق العمل).

إن الكويت تستثمر استثماراً ضخماً في التعليم، فقد تعدى ما أنفقته الحكومة على التعليم منذ التحرير حتى الآن 1600 مليون دينار أي ما نسبته 12٪ من إجمالي الإنفاق أو ما يمثل 10٪ من الناتج المحلي الاجمالي. لذلك نرى أنه مع شح الموارد المالية، وتزايد الضغوط لتقليص الإنفاق، لا بد من اتباع سياسة متوازنة في النظام التعليمي، تعتمد على حسن استغلال الموارد، دون المساس بنوعية التعليم، والتركيز على نوعية من التعليم ذات مردود وقيمة مضافة عالية.

إن استمرار النظام التعليمي في مساره الحالي، وضمن المعطيات الحالية، سيؤدي في الأمد القريب إلى تزايد حجم الفجوة بين مخرجاته وبين متطلبات سوق العمل، التي يتم ردمها، دائماً، بجلب العمالة الوافدة، مما سيؤدي إلى زيادة الخلل في تركيبة قوة العمل، وبالتالي خلل التركيبة السكانية.

والجديد في الصورة المستقبلية، مقارنة بالفترات السابقة، هو تزايد أعداد خريجي النظام التعليمي، نظراً لطبيعة الهرم السكاني، وحصولهم على شهادات علمية ومؤهلات عالية، مما سيترتب عليه ارتفاع تكلفة هذه العمالة وعدم قدرة الحكومة - أو القطاع الخاص - على استيعابها أو إحلالها محل العمالة الوافدة. ويمكن تقدير إطار عام لهذه الفجوة المحتملة والبطالة المتوقعة بين الكويتيين، وذلك من خلال النظر إلى أعداد الطلبة في مؤسسات التعليم العالي، وتوزيعهم على الأقسام والكليات المختلفة، وكذلك الأعداد المتوقع تخرجها في فترة 10 - 15 سنة المقبلة، من جانب، ومتطلبات واحتياجات القطاع الحكومي والقطاع الخاص من العمالة حسب المؤهل والتخصص، من جانب آخر.

**4 - طبيعة النشاطات الاقتصادية:**

من العوامل الأخرى التي سترسم ملامح أوضاع سوق العمل في الفترة المقبلة، طبيعة النشاطات الاقتصادية السائدة. فبشكل عام، من المحتمل أن يؤدي استمرار الإيرادات النفطية عند معدلاتها المنخفضة إلى انخفاض آثار ما يسمى بالمرض الهولندي "Dutch Disease" (حمودة والبرازي 1987). وذلك يعني تراجع النشاطات الاقتصادية التي تعتمد على السلع القابلة للمبادلة الدولية "tradable Goods" وازدهار النشاطات التي تعتمد على السلع غير القابلة للتداول "nontradable Goods"، مثل الازدهار الذي يشهده قطاع الخدمات في الكويت

(المطاعم، النقل، التمويل،...). كما سيؤدي انخفاض الانفاق الحكومي، كما ذكرنا سابقاً، إلى تراجع النشاطات الاقتصادية المعتمدة على الطلب الحكومي، وازدهار النشاطات الاقتصادية التي تعتمد على القطاع العائلي والقطاع الخاص.

إن هذا التحول، أو التراجع، في بعض النشاطات الاقتصادية سينعكس بلاشك على أعداد ونوعية العمالة الوافدة، بشكل خاص، وسوق العمل، بشكل عام. فمن الملاحظ أن ازدهار قطاع الخدمات أدى إلى تزايد العمالة الوافدة في قطاع التجارة والمطاعم والفنادق من حوالي 130 ألف عامل في يونيو 1993 إلى حوالي 175 ألف عامل في يونيو 1994، أي بزيادة قدرها 35٪. وكذلك في قطاع النقل والتخزين والمواصلات، إذ ازدادت بنسبة 33٪، وفي قطاع التمويل والتأمين وخدمات الأعمال بنسبة 24٪، وقطاع خدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية والشخصية بنسبة 28٪. كما يلاحظ زيادة حجم العمالة الوافدة بقطاع التشييد والبناء بنسبة 53٪ وإن كان هذا القطاع من القطاعات التي من المتوقع ازدهارها مع انخفاض آثار المرض الهولندي إلا أن ارتفاع معدل النمو يشير إلى وجود عوامل أخرى أدت إلى هذه الزيادة الكبيرة وتحتاج إلى تحليل ودراسة.

كذلك سيعمل القطاع الخاص، لمواجهة هذا التراجع والتحول في النشاطات الاقتصادية، إلى جلب عمالة ذات تكلفة أقل، بهدف تخفيض تكاليف الانتاج، وبالتالي تحقيق بعض الأرباح، وذلك عن طريق جلب عمالة بلا مؤهلات وغير مدربة، ربما، من مناطق جغرافية جديدة، مما سيؤدي إلى تغيير تركيبة العمالة الحالية، وإلى خلق انعكاسات على سوق العمل والمجتمع بصورة أكبر. إن انفتاح سياسة جلب العمالة الوافدة وتوافر العمالة الوافدة بأسواق قريبة وبتكلفة رخيصة سيعزز هذا الاتجاه بدلاً من التحول إلى نشاطات اقتصادية ذات كثافة رأسمالية، أو تكنولوجيا تزيد من الكفاءة الانتاجية وترفع من هامش الربحية. كذلك سيعزز هذا التوجه اتساع فجوة الأجور بين العمالة الكويتية والعمالة الوافدة مما يضيف صعوبة جديدة إلى صعوبات إحلال العمالة الوافدة بعمالة كويتية.

## رابعاً – السياسات الاقتصادية والسكانية المقترحة والآثار المحتملة على أوضاع سوق العمل:

أصبحت القضايا والمشاكل الاقتصادية والسكانية التي تواجه الكويت بعد التحرير أكثر تشابكاً وتعقيداً عما كانت عليه في السابق، مما سيزيد من احتمالات

خلق سلسلة من التناقضات بين الأهداف المعلنة والسياسات المقترحة، لمواجهة تلك القضايا والمشاكل، وأصبح من الضروري تحري الدقة في دراسة السياسات العامة المتبعة والمقترحة وتتبع آثارها وانعكاساتها على مختلف الجوانب وذلك لمنع التناقضات بين الأهداف المرجوة من تلك السياسات. فعلى سبيل المثال لا الحصر، من المحتمل أن يؤدي هدف تخفيض عجز الميزانية، ضمن أهداف السياسة المالية، إلى تناقضات مع هدف توفير فرص العمل للكويتيين، ضمن أهداف سياسة العمالة، بحيث أن سياسات تقليص الإنفاق الحكومي والتخصيص ستؤدي إلى تقليل فرص العمل المتاحة للعمالة الكويتية وزيادة الطلب على العمالة الوافدة، على الأقل في الأجل القصير. وسنحاول هنا استعراض بعض السياسات المقترحة، وبالتحديد سياسة تقليص الإنفاق وسياسة التخصيص، والسياسة السكانية والعمالية، وتناول الآثار المحتملة لهذه السياسات على أوضاع سوق العمل، مع تقديم بعض المقترحات العامة لضمان نجاح تلك السياسات ومنع التناقضات المحتملة بينها.

## سياسة تقليص الانفاق الحكومي:

يسود المجتمع نوع من الاتفاق على خطورة أزمة المالية العامة، وهناك طرح شبه مشترك من السلطتين التنفيذية والتشريعية على وجوب التصدي لهذه المشكلة سواء من خلال بنود إطار الميزانية العامة أو من خلال إطار فلسفة دور الدولة في الاقتصاد. إلا أن النتائج حتى الآن لا تشير إلى وجود خطوات عملية تفصيلية واضحة للتصدي لهذه المشكلة وكما يقول المثل الانجليزي «المعضلة تقع دوماً في التفاصيل» (The Devil, as always, is in the details).

وقد بدأت الحكومة في إجراءات تخفيض الإنفاق الحكومي. وكان التركيز في إجراءات التخفيض على بنود الانفاق الرأسمالي (الباب الثالث والباب الرابع)، بدلاً من تقليص الإنفاق الجاري، وذلك تجنباً للضغوطات السياسية والاجتماعية التي ربما قد تنجم عن ذلك. وما زال الحديث جارياً عن تنمية إيرادات الحكومة غير النفطية.

يمكن القول، وبصورة عامة، إن سياسة تقليص الإنفاق، لمواجهة عجز الميزانية، يمكن أن تؤدي إلى انخفاض الطلب على العمالة سواء بشكل مباشر، في القطاع الحكومي، أو بشكل غير مباشر في القطاع الخاص وذلك كنتيجة طبيعية لما

للإنفاق الحكومي من دور كبير في تحريك النشاط الاقتصادي المحلي. وسيتضح في الأجل القصير انخفاض الطلب على العمالة الوافدة من قبل القطاع الخاص، خاصة العمالة ذات المؤهلات العليا، بسبب ارتفاع تكلفة هذا النوع من العمالة. كما سينخفض الطلب على العمالة الوافدة في القطاع الحكومي، خاصة العمالة ذات الاختصاصات القابلة للإحلال، والتي تميل بطبيعتها إلى العمالة ذات المؤهلات العليا أيضا.

أما في الأجل المتوسط والبعيد فإن انعكاسات مثل هذه السياسة، ربما، ستخلق زيادة في الطلب على العمالة الوافدة غير المؤهلة من قبل القطاع الخاص، وذلك بهدف تخفيض التكاليف، وبخاصة في العقود المبرمة مع القطاع الحكومي، وفي محاولة لفتح مجالات جديدة في القطاع العائلي، كما ذكرنا سابقاً. وتكمن معضلة هذه السياسة في انعكاساتها على العمالة الكويتية. ذلك أن تراجع النشاط الاقتصادي المحلي سيقلل من فرص العمل المتاحة للعمالة الكويتية في القطاع الخاص، بل وربما توجه بعض العمالة الكويتية، في القطاع الخاص، إلى القطاع الحكومي، خصوصا في قطاع الأعمال الصغيرة. ويواكب هذا الشح في فرص العمل في القطاع الخاص، استمرار تزايد تدفق العمالة الكويتية إلى سوق العمل بمعدل مستوى يتراوح ما بين 5000 - 8000 كويتي، والتزام الحكومة بتوفير فرص العمل لها، نتيجة للممارسة التاريخية وللضغوط الشديدة من قبل أعضاء مجلس الأمة، وفيما يلاحظ أن متخذ القرار لم يتعرض لباب الأجور والرواتب حتى الآن، لعدم شعبية أي قرارات تتخذ حول ترشيد أو تقليص هذا الباب.

أول الإجراءات المتاحة، هنا، والتي تنعكس على الميزانية العامة بشكل عام، هو تطوير ورفع مستوى أداء وكفاءة الإدارة الحكومية. فيجب إعادة النظر في دور الحكومة، ليس بمفهومها السياسي، إنما من خلال الهيكل والعمالة والقوانين وذلك بهدف «خلق حكومة تعمل أفضل وبتكلفة أقل» وكذلك محاربة «سوء الاستخدام» (abuse) و«الاختلاس» (fraud) و«الهدر» (waste)، (Gore 1993).

وثاني تلك الإجراءات هو التحكم في باب الرواتب والأجور من خلال تجميد أو تخفيض الأجور، بل واتباع سلسلة من الإجراءات، يمكن تحديد عناوينها بالآتي:

أ - القضاء على استغلال الوظائف من قبل عمالة خفية، ليس لها تواجد حقيقي إنما توجد أسماؤها في كشوفات الرواتب.

ب - تخفيض الانتدابات لخارج الجهاز الحكومي.

ج - تقنين ظاهرة العمالة التي تجمع بين الدراسة والعمل.

د - القضاء على العمالة الفائضة في القطاع الحكومي، التي قدرتها دراسة البنك الدولي حول التخصيص بما بين 20 و30٪ من إجمالي العمالة الحكومية.

هـ - إلغاء الشواغر والعاملين بشكل مؤقت.

و - التفكير جدياً بنظام التقاعد المبكر الاختياري، وتقديم الحوافز لذلك. خاصة في القطاعات التي سيتم تخصيصها أو إعادة هيكلتها.

ز - إعادة النظر في برامج التوظيف من خلال سياسات التعيين وجداول الرواتب الحالية.

### سياسة التخصيص (Privatization)

أعلنت الحكومة عن تبنيها لسياسة التخصيص وحددت بشكل عام برامجها المتمثلة في تحويل قطاع الاتصالات إلى مؤسسة يملك فيها القطاع الخاص الأغلبية ويحق للشريك الأجنبي المشاركة بحد أقصى لا يتجاوز 25٪، وكذلك بعض مشاريع محطات توليد الكهرباء ومجمع البتروكيماويات ومحطات الوقود ومشاركة القطاع في بناء وملكية بعض المشاريع والأراضي الحكومية[5]. من جانب آخر يسعى مجلس الأمة إلى إصدار تشريع يقنن هذا الاتجاه الجديد في السياسة الاقتصادية.

ولا شك أن اتباع تلك السياسة سيكون له انعكاسات إيجابية وسلبية على الاقتصاد الكويتي مثيرة للجدل والنقاش، إلا أن ما يعنينا - هنا - هو انعكاسات سياسة التخصيص على سوق العمل، إذ من البديهي أن تلك السياسة ستؤدي إلى الاستغناء عن عدد كبير من العمالة في تلك القطاعات خاصة في الأجل القصير. ومما يعزز حدوث هذه النتيجة هو الفوارق الأجرية بين العمالة في القطاع الحكومي والقطاع الخاص، إضافة إلى الفوارق في الأداء والكفاءة. وكذلك رغبة القطاع الخاص في تعظيم أرباحه عن طريق تخفيض التكاليف، والتي منها تخفيض عدد العمالة في تلك المشاريع. أما في الأجل الطويل فإن تلك السياسة تأمل أن يكون هناك انتقال تدريجي ومستقر للعمالة من القطاع الحكومي إلى القطاع الخاص.

لكن سياسة التخصيص لن تغير من أوضاع سوق العمل الحالية إذا ما استمر «العقد الاجتماعي» بين الدولة والفرد، واستمرت الفوارق الأجرية واختلاف الجهد والأداء بين القطاع العام والقطاع الخاص. بل ربما قد تؤدي إلى زيادة أعداد العمالة الوافدة، التي سوف تحل محل العمالة الكويتية التي تعمل في القطاعات التي سيتم بيعها للقطاع الخاص، وتنتهي الحال إلى تزايد حجم العمالة الكويتية في قطاع عام أصغر مما كان عليه في السابق.

إن نجاح سياسة التخصيص، خصوصا في أهدافها المتعلقة بالعمالة، التي تتضمن زيادة أعداد العمالة الكويتية في القطاع الخاص، وخلق فرص عمل جديدة في الاقتصاد، تتطلب مجموعة من القرارات والإجراءات الحساسة والصعبة منها:

1 – إعادة النظر في مفهوم «العقد الاجتماعي» وضمان الدولة العمل للفرد.

2 – تقليل الفجوة بين مستوى الأجور في القطاع العام والقطاع الخاص، وبخاصة في العوائد غير الأجرية والمساهمة في التأمينات الاجتماعية، وتكلفة التجنيد الإلزامي.

3 – فرض رسوم على أرباب الأعمال التي توظف العمالة الوافدة مساوية لقيمة الدعم الذي تقدمه الدولة.

4 – الاهتمام بسياسة إعادة التدريب والتأهيل للعمالة الكويتية لضمان سهولة انتقالها من قطاع إلى آخر أثناء عملية التخصيص.

5 – اتخاذ قرار حول تحديد حد أدنى للأجور لضمان نوعية العمالة الوافدة وتحديد أعدادها.

6 – إعادة النظر بقوانين العمل، خاصة المتعلقة بالعمالة الوافدة وضمان تطبيقها.

### السياسة السكانية والعمالية:

بالرغم من الاهتمام الكبير الذي أولي لموضوع السكان والعمالة من قبل متخذي القرار وراسمي الخطط التنموية عبر السنوات الطويلة، إلا أنها قضية ما زالت من أهم القضايا التي تواجه هذا الاقتصاد وتؤثر على مساره المستقبلي. وللأسف تركزت معظم تلك الاهتمامات على موضوع اختلال التوازن السكاني والحث على استمرار المعدلات المرتفعة للنمو الطبيعي للسكان الكويتيين من خلال تطبيق سلسلة من الإجراءات والقوانين تبدأ من تشجيع الزواج المبكر مرورا بالعلاوة الاجتماعية وعلاوات الأطفال غير محددة العدد، وانتهاء بالرعاية السكنية

والصحية والتعليمية. وتم التعامل مع هذه القضية رقميا، دون الأخذ بعين الاعتبار البعد الاقتصادي لها، فلم تجر دراسة التكاليف والعوائد لهذه الزيادة السكانية الكبيرة عبر مدى زمني يتعدى ميزانية سنة مالية واحدة[6]. وكذلك لم يتم حساب البعد الاقتصادي للعمالة الكويتية من حيث مواءمتها مع فرص العمالة المتاحة وقدرتها على إحلال العمالة الوافدة وطبيعة البيئة الاقتصادية المحيطة بها.

من جانب آخر، ما زالت قضية تنظيم سوق العمالة الوافدة من القضايا التي تبحث عن حل وما زال يتخذ حيالها العديد من السياسات المتناقضة، إذ تسيطر على هذا السوق قوى خفية وعوامل غير اقتصادية عديدة تعوق توفير المناخ الملائم لعمل آلية السوق، التي تعكس الأداء الاقتصادي للقطاعات الاقتصادية المختلفة وانعكاسات ذلك على الطلب على العمالة. كما تؤثر هذه القوى والعوامل على القرار الاقتصادي والاجتماعي الرشيد الذي ينعكس إيجابا على المجتمع بشكل عام. فظاهرة تجارة الإقامات أصبحت واضحة للعيان، والعمالة الوافدة، بخاصة التي بلا مؤهل، تقوم بدفع مبلغ مقطوع لهؤلاء التجار، بعد أن اقترضت أو رهنت ما تملك لدفعه إلى تجار من نفس الشاكلة في بلدهم. كذلك أثرت العوامل السياسية على أعداد ونوعية العمالة الوافدة. حيث أصبح نظام الحصص للعمالة الوافدة من بعض الدول في المشاريع الحكومية أمر مقبول ومعتاد.

كانت قضية جلب العمالة في البداية قضية مقبولة كحال المجتمعات المنفتحة التي قامت بجلب تلك العمالة لسد النقص في العمالة المحلية، وبخاصة في فترات معينة، مثل أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية. وكانت حالة الكويت أيضاً مقبولة بعد التحرير، لإعادة البناء والإصلاح. لكن النمو في أعداد العمالة، خصوصا في السنة الأخيرة، أكد وجود فاعلية العوامل غير الاقتصادية المسيطرة على سوق العمل. فأعداد العمالة الوافدة ارتفع خلال سنة واحدة بنسبة 32.5٪، أي برقم مطلق قدره 190 ألف عامل، وذلك خلال الفترة ما بين يونيو 93 – يونيو 1994، كما ذكرنا سابقاً. وجاء حوالي 79٪ من هذه العمالة تحت حالة تعليمية بدون مؤهل ومؤهلات دنيا، كما جاء 75٪ من تلك العمالة تحت مظلة القطاع الخاص والذي لا يتضمن القطاع العائلي (خدم المنازل).

من الأمور الأخرى المرتبطة بسوق العمل، نسبة العمالة الكويتية في القطاع الخاص. وهنا تغيب حقيقة وواقعية هذه النسبة في الإحصاءات والبيانات المنشورة. وهذه البيانات تشير إلى أن أغلبية العمالة الكويتية تعمل في القطاع

الحكومي وأن نسبة العمالة الكويتية التي تعمل في القطاع الخاص لا تتعدى 7٪ من إجمالي العمالة الكويتية. لكن عند النظر إلى الواقع نرى أن نسبة العمالة الكويتية في القطاع الخاص، حسب التصنيف الاقتصادي، تفوق 40٪ على أقل تقدير. فالعمالة الكويتية في القطاع الحكومي لها ارتباط اقتصادي مباشر وغير مباشر مع القطاع الخاص، ويتفاوت هذا الارتباط من ملكية مباشرة أو غير مباشرة لمؤسسات وشركات إلى ملكية تراخيص أو أصول أخرى تقع ضمن النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص. ويترتب على فهم هذه الحقيقة الكثير من الانعكاسات، خاصة في رسم السياسات السكانية والعمالية وأوضاع سوق العمالة. فإن كان هناك جزء من تلك العمالة الحكومية تعمل كذلك في النشاط الاقتصادي الخاص بهدف زيادة دخلها. إلا أن هناك جزء آخر يستغل الوظيفة الحكومية لتيسير أعماله الخاصة والتي ربما ينجم عنها تعارض مع رسم السياسة العامة وتنفيذ إجراءاتها. لن نتوغل أكثر في هذا الموضوع حيث أنه يحوي على أمور شائكة ومصالح متشابكة ينبغي طرحها ومعالجتها من منظور أبعد من منظور هذه الورقة. إلا أنه وجب عرضها باختصار حتى نستكمل عرض أوضاع سوق العمل والتأكيد على أن مستقبل أوضاع سوق العمل في الكويت سيتحدد على ضوء قدرة المجتمع على معالجة هذه العوامل.

إن استمرار السياسات السكانية والعمالية بأسلوبها الحالي، ومع استمرار وجود تلك العوامل والقوى، سيؤدي إلى زيادة اختلال التركيبة السكانية[7]، واختلال تركيبة قوة العمل من حيث الجنسية والمؤهل والمهن. كما أشرنا سابقاً، وكذلك إلى بروز مشكلة البطالة السافرة بين العمالة الكويتية.

إننا لا ندعي القدرة على تقديم الشكل الأمثل لتلك السياسات، لأنه لا يغيب عن بالنا مدى تعقد وتشابك السياسة السكانية والوضع السكاني من حيث درجة الارتباطات الأمامية والخلفية كحجم السكان مع سوق العمل، والتشابكات الاقتصادية، والعوامل الخارجية وكذلك سمات السكان الكويتيين، والنظام التعليمي ومخرجاته، والسياسات العامة وبالأخص المتعلقة في مجال التوظف والعمالة. إلا أنه كإطار عام لرسم تلك السياسات، لا بد أن تتضمن محاور أساسية مثل: الأمن بمفهومه الشامل، والقدرة الاقتصادية وما يتصل بها من مستوى المعيشة والدخل، والحجم الأمثل للسكان الذي يتناسب مع الامكانات والموارد المتاحة، وتوزيع

الثروة والدخل في المجتمع، والإيرادات النفطية في المستقبل (الإبراهيم 1991). وانطلاقاً من هذا الإطار يتم وضع سياسات تفصيلية للعمالة تتضمن مجموعة من الأهداف الممكنة والإجراءات الواضحة والعملية.

## الهوامش

(1) تنص المادة (41) من الدستور: لكل كويتي الحق في العمل وفي اختيار نوعه. والعمل واجب على كل مواطن تقتضيه الكرامة ويستوجبه الخير العام، وتقوم الدولة على توفيره وعلى عدالة شروطه.

(2) هذه البيانات لا تشمل رواتب العاملين في الهيئات المستقلة والملحقة والعسكريين. على سبيل المثال تقدر رواتب هذه الفئة بحوالي 850 مليون دينار في ميزانية السنة المالية الحالية 94 / 1995.

(3) تم استبعاد سنة 90 / 91 من حساب السنة الأولى والسنوات 90 / 91 و 91 / 92 من النسبة الثانية للأوضاع غير الاعتيادية في النفقات والإيرادات.

(4) لقاء مع مسئول في وزارة التربية.

(5) تم تكليف البنك الدولي في 1993 بإعداد دراسة حول التخصيص، وتم تعيين مؤسسة الخليج للاستثمار مستشارا محليا.

(6) على سبيل المثال سيكون هناك 60 ألف طلب سكني في سنة 2000 بتكلفة إجمالية قدرها 4.2 بليون دينار. (معهد الكويت للأبحاث العلمية 1988).

(7) ما زالت نسبة السكان الكويتيين من إجمالي السكان تتناقص بشكل مستمر منذ التحرير. حيث تشير بيانات يونيو 1994 إلى أن نسبة الكويتيين من إجمالي السكان قد بلغت 38٪، بعد أن كانت تمثل 43٪ في يونيو 1993 و 46٪ في أبريل 1993.

## المصادر العربية

اسماعيل صبري عبدالله

1992 «التنمية البشرية: المفهوم والقياس والدلالة» ورقة مقدمة في المؤتمر الثاني للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية. بيروت.

جاسم السعدون

1993 «جوانب الاقتصاد الكلي لعملية الدمج في الاقتصاد الكويتي» مؤتمر الدمج في قطاع البنوك والمؤسسات المالية. الجمعية الاقتصادية الكويتية وآخرون. الكويت.

المجلس الأعلى للتخطيط

1994 تقرير بشأن الإصلاح المالي وتوجهات التنمية في الاقتصاد الكويتي (الإطار العام). الكويت.

معهد الكويت للأبحاث العلمية

1988 دراسة سبل مواجهة العجز في الميزانية العامة للدولة: ملخص تنفيذي. الكويت.

شوكت حمودة ومظفر البرازي

1987 «تأثير التغيير في الصادرات النفطية على اقتصادات الدول العربية المصدرة للبترول وعلى تجارتها الخارجية» مجلة النفط والتعاون العربي. منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط – الكويت. (العدد الثاني) 80 - 132.

يوسف الإبراهيم

1991 «مذكرة موجزة عن سياسات السكان والعمالة لفترة ما بعد التحرير» قدمت لوزير التخطيط.

وزارة التخطيط

سنوات مختلفة المجموعة الاحصائية السنوية. الكويت.

وزارة التخطيط

1991 السمات الأساسية للسكان والقوة العاملة. الكويت.

## المصادر الأجنبية

Gore, A.

1993 Creating a Govenment that Works Better and Costs Less: The Report of the National Performance Review. USA: Penguin Group.

UNDP

1995 Human Development Report USA: Oxford University Press.

The World Bank

1988 World Development Report USA: Oxford University Press.

1993 Kuwait: A Privatization Strategy. MENAR, The World Bank.

# سلوك النمط «أ» وعلاقته بالعصابية والانبساطية:
# دراسة للارتباطات بين البنود

حصة عبدالرحمن الناصر*

ظهر مصطلح سلوك النمط «أ» Type A behaviour في منتصف الخمسينيات عندما وضع إثنان من الاختصاصيين في أمراض القلب وهما Meyer Friedman وRay Rosenman وصفاً لشخصية المرء المهيأ للإصابة بأمراض الشريان التاجي للقلب Coronary Heart Disease (CHD). ويمكن القول – اعتمادا على عديد من الدراسات – أن الأفراد ذوي النمط «أ» يتسمون بعدة خصائص، منها: التنافس الشديد، الرغبة القوية في الإنجاز، التسرع، نفاد الصبر، سرعة الحديث، توتر عضلات الوجه، الإحساس بعامل الوقت وإلحاحه، العدوانية. وفي المقابل، فإن الأفراد ذوي النمط «ب»، الذين ينخفض احتمال تعرضهم لمخاطر الإصابة بأمراض الشريان التاجي للقلب يتصفون بالتحرر من العداء، الاسترخاء، عدم وجود إلحاح عامل الزمن (Friedman & Rosenman 1959, 1974; Kaplan et al. 1993; Rosenman et al., 1964).

ويرى (Rosenman et al 1988) أنه يمكن تعريف سلوك النمط «أ» بأنه مركب محدد من الفعل والانفعال action/emotion complex، يتضمن ثلاثة عوامل رئيسة هي: (1) القابليات السلوكية behavioural dispositions، التي يمكن استنتاجها من السلوك

* كلية الآداب – قسم علم النفس – جامعة الكويت.

الظاهر كالطموح والعدوانية، (2) أنماط محددة من السلوك الظاهر كتوتر العضلات، والتيقظ، والسرعة في الحديث، والاستعجال في أداء معظم الأنشطة، (3) أنماط من الاستجابات الانفعالية كالتهيج، والعداء والغضب.

وقد افترض «ديفيد جلاس» (Glass 1977) أن سلوك النمط «أ» ما هو إلا سلوك تكيفي لمواجهة مواقف الانعصاب أو المشقة stress، على اعتبار أن الأفراد من ذوي النمط «أ» يشعرون بالتهديد وعدم الأمان في حالة فقدانهم السيطرة والتحكم في المواقف، لذا فهم يعملون جاهدين للحفاظ على التحكم. وقوة هذه الحاجة لديهم قد تؤدي إلى خبرات متكررة من الشعور بالعجز والاحباط والاكتئاب، استجابة لمواقف الحياة الكثيرة التي يصعب التحكم فيها، لذا يلجأ الأفراد من ذوي النمط «أ» إلى التنافس والعدوانية ضد الأشخاص الذين يتدخلون في عملية التحكم هذه. كما أنهم يشعرون بقلة الصبر أمام الأشياء التي لا يمكنهم التحكم فيها.

وخلافا للاعتقاد الذي تبناه «جلاس»، فإن «روزنمان» وزملاءه (Rosenman et al., 1988) يرون أن سلوك النمط «أ» يختلف تمام الاختلاف عن كونه موقفا مسببا للضغوط أو استجابة مسببة للضيق، ومن هنا فإن النمط «أ» ليس مرادفا للانعصاب أو المشقة، ولكنه قائم على مجموعة من القيم والأفكار والوسائل التي يتخذها الفرد لإقامة العلاقات مع غيره من الأفراد. ويؤكد «روزنمان» وزملاؤه أن سلوك النمط «أ» يستمد من التفاعل بين صفات شخصية الفرد واستعداده الوراثي ومحيطه البيئي وإدراكه لمسببات الضغوط على أنها تحد، وهذه العمليات المتفاعلة في ما بينها هي التي تؤدي، في النهاية، إلى انبثاق نمط حياة غالبا ما يكون مرتبطا بالتنبه النفسي الفيزيولوجي.

ومن الجدير بالذكر أن العديد من الدراسات كشفت عن وجود ثلاثة مكونات رئيسة للنمط «أ» هي:

1 – التنافس competitiveness والرغبة القوية في الإنجاز achievement striving، وهنا يتميز الأفراد من ذوي النمط «أ» بالرغبة القوية في النجاح في جميع المواقف، لذا نجدهم يعملون لساعات طويلة، ويرغبون في القيام بكثير من الأعمال، ولا يشعرون أبدا بالرضا أو القناعة في وظائفهم أو مصدر رزقهم. كما أن لديهم نزعة قوية للتنافس الذي قد يشتد إلى درجة متطرفة، مما قد يؤدي إلى

نشوء صراعات وعداوات، سواء أكان ذلك في محيط الأسرة أو الأصدقاء أو زملاء العمل.

2 – نفاد الصبر impatience وإلحاح الوقت time urgency، بحيث يشعر الأفراد من ذوي النمط «أ» بعدم وجود الوقت الكافي لعمل ما يرغبون به. فهم دائما في عجلة من أمرهم. لذا، فهم أناس منتجون، ولكن انتاجيتهم في العمل ليست أكثر مقدارا من انتاجية الأفراد من ذوي النمط «ب»، لأن أصحاب النمط «أ» يحاولون القيام بعدة أشياء في وقت واحد، لذا يبدون أقل تنظيما أو أنهم مرهقون في كثير من الأحيان. كما أنهم في عجلة من أمرهم في المنزل أيضا، ويقضون وقتا أقل مع أفراد عائلاتهم، ويتكلمون بسرعة، ويقودون السيارة بسرعة، ويقاطعون أحاديث الآخرين باستمرار، ويشعرون بالضيق عند الوقوف في «طوابير»، ويقومون بعدة أعمال في آن واحد كالقراءة والتحدث مع شخص ما على الهاتف وتناول الطعام.

3 – العداء hostiltiy والعدوانية aggressiveness. فهم يغضبون بسهولة، ولكنهم ليسوا بالضرورة عدوانيين، إنما تظهر ملامح العداء عندهم من خلال تفاعلهم مع الآخرين، حيث يبدون أكثر تململاً أو يتصرفون بأسلوب فيه تحدٍ أو فوقية، مما قد يتسبب في إيجاد صراعات في بيئة العمل (Kaplan et al., 1993; Taylor 1991).

وعلى الرغم من وفرة الدراسات والبحوث التي هدفت إلى فحص العلاقة بين سلوك النمط «أ» والإصابة ببعض الأمراض العضوية من جهة، وعلاقته ببعض متغيرات الشخصية من جهة أخرى – خلال العقود الثلاثة الماضية – فإن الخلاف ما زال قائما حول ما إذا كان النمط «أ» سمة من سمات الشخصية أم أسلوباً سلوكياً.

من جهة أخرى، فإن النتائج تتضارب في ما يختص بطبيعة العلاقة بين سلوك النمط «أ» وكل من العصابية والانبساطية. فقد كشف عدد من الدراسات عن ارتباط بين العصابية وسلوك النمط «أ» انظر مثلاً: (Chesney et al., 1981; Irvine et al., 1982; Langeluddeche & Tennant 1986; Smith 1984) أما الانبساطية فإنها لم تكن مرتبطة بالنمط «أ» أو ارتبطت به بدرجة ضعيفة (Furnham 1984; Ray & Bozek 1980). وقد يعزى تضارب نتائج هذه الدراسات إلى وجود الفروق المنهجية بينها، وبخاصة اختلاف المقاييس المستخدمة لتقدير سلوك النمط «أ».

## الدراسات العربية

ومن الدراسات العربية التي تناولت علاقة سلوك النمط «أ» ببعض متغيرات الشخصية تلك التي أجراها عبدالخالق ودويدار والنيال وكريم (1992). وقد أسفرت نتائج هذه الدراسة عن ارتباطات موجبة بين سلوك النمط «أ» (كما قيس بمسح جنكنز للنشاط) والانبساطية فقط. وتم تفسير ذلك على ضوء المكونات المشتركة بين المتغيرين، ومنها على سبيل المثال: النشاط الزائد، والمغامرة، والاجتماعية، والاندفاعية، والسيطرة (أحمد عبدالخالق وآخرون 1992). ومع ذلك لم تكشف هذه الدراسة عن علاقة جوهرية بين سلوك النمط «أ» وكل من العصابية والذهانية.

من جهة أخرى، قام جمعة يوسف (1994) بدراسة على عينة مصرية تبلغ 387 فردا (210 ذكوراً و177 إناثاً)، استخدم فيها المقاييس الآتية: استخبار نمط السلوك «أ» من إعداده، ومقياس «تايلور» للقلق الصريح، ومقياس توهم المرض، ومقياس النشاط العام (مسح جيلفورد – زيمرمان للمزاج). وقد أسفرت نتائج هذه الدراسة عن ارتباط سلوك النمط «أ» بكل من: القلق وتوهم المرض والنشاط العام عند الذكور، فيما ارتبط استخبار نمط السلوك «أ» بكل من: القلق والاكتئاب والنشاط العام عند الإناث.

ومن هذا العرض الموجز لعلاقة سلوك النمط «أ» بكل من العصابية والانبساطية نلاحظ ندرة الدراسات العربية في هذا الصدد، في مقابل وفرتها على المستوى العالمي. كما أن الغالبية العظمى من البحوث التي تهدف إلى دراسة العلاقة بين سلوك النمط «أ» وأبعاد الشخصية وسماتها تركز على فحص الارتباط بين الدرجات الكلية على المقاييس المستخدمة، على الرغم من أن مقاييس الشخصية يمكن أن ترتبط ببعض بنود مقياس سلوك النمط «أ»، في حين لا ترتبط بنود أخرى لهذا المقياس بمقاييس الشخصية. ولذا، فمن الأهمية بمكان أن نفحص الارتباطات بين البنود الفرعية لمقاييس سلوك النمط «أ» المستخدمة والدرجة الكلية على مقياس الشخصية، وهذا ما تقوم به هذه الدراسة.

### أهداف الدراسة

تروم هذه الدراسة تحقيق الأهداف التالية:

1 – فحص الارتباطات بين البنود الفرعية لمقياس سلوك النمط «أ» والدرجة الكلية على مقياس العصابية.

2 – فحص الارتباطات بين البنود الفرعية لمقياس سلوك النمط «أ» والدرجة الكلية على مقياس الانبساطية.

## المنهج

**العينة:** استخدمت مجموعة من 283 من طلاب جامعة الكويت (125 ذكرا، 158 أنثى)، من أقسام مختلفة من كليات هذه الجامعة. وتعد هذه العينة من المتطوعين، فلم يجبر أحد من الطلاب على التطوع للإجابة عن المقاييس. وكان متوسط أعمار عينة الذكور (±3.53) 20.31، في حين كان متوسط أعمار عينة الإناث (±3.2) 20.52.

**المقاييس:** استخدمت ثلاثة مقاييس كما يلي:

### 1 – مقياس سلوك النمط «أ»

صمم هذا المقياس المختصر لسلوك النمط «أ» من قبل «يونج، باربورياك» (Young & Barboriak 1982). ويتكون هذا المقياس من عشرة بنود[1] تم انتقاؤها من استخبار «ميلووكي» الذي يكشف عن القابلية للإصابة بأمراض القلب الوعائية[2]. وعند مقارنة استجابات المفحوصين على استخبار «ميلووكي» باستجاباتهم على نوعين من المقاييس التقليدية، التي تستخدم عادة للكشف عن سلوك النمط «أ»، وهما: مقياس مسح «جنكنز» للنشاط (JAS) والمقابلة المقننة، أشارت النتائج إلى أن استخبار «ميلووكي» يتسم بصدق مرتفع، بحيث تصل نسبة الاتفاق بينه ومسح «جنكنز» للنشاط إلى 80٪، ونسبة الاتفاق بينه والمقابلة المقننة إلى 69٪. ومن هنا يتضح أن استخبار «ميلووكي» يوفر للباحثين أداة مختصرة، يمكن الاعتماد عليها، للكشف عن سلوك النمط «أ» القابل للإصابة بمرض الشريان التاجي للقلب.

وقد قام عبدالخالق (غير منشور) بترجمة هذا المقياس إلى العربية، وقد روجعت الترجمة من قبل عدد من المتخصصين في اللغة الإنجليزية وأساتذة علم النفس. ويجاب عن بنود هذا الاستخبار على أساس مقياس خماسي: لا، قليلا، متوسط، كثيرا، كثيرا جدا. وقد حسبت لهذا المقياس في صيغته العربية معاملات ثبات وصدق على عينات كويتية، فوصل معامل «كرونباخ» ألفا إلى 0.65 للجنسين، وهو معامل غير مرتفع، ولكنه يقبل نظراً لقصر المقياس. كما ترتبط الدرجة الكلية على المقياس بمقياس آخر لسلوك النمط «أ»، هو مقياس تقدير النمطين: «أ و ب» (Leak & Flotte 1987) كما يلي: 0.523 لدى الذكور (ن = 125)، 0.351 عند الإناث (ن = 158)، 0.421 عند الجنسين (ن = 285). وجميع هذه الارتباطات دالة إحصائياً عند مستوى 0.001، مما يشير إلى الصدق المرتبط بالمحك لهذا المقياس.

### 2 – مقياس العصابية

وهو المقياس الفرعي المشتق من استخبار أيزنك للشخصية Eysenck Personality Questionnaire (EPQ) (Eysenck & Eysenck 1975)، في صيغته العربية (Abdel-Khalek & Eysenck 1983). ويتكون في صيغته العربية من 23 بندا لها ثبات ألفا مرتفع، يصل إلى 0.80، لدى كل من الذكور والإناث المصريين (أيزنك، آيزنك، 1991). والعصابية Neuroticism بعد من أبعاد الشخصية، ويميل الشخص النموذجي، الذي يحصل على درجة مرتفعة في هذا البعد، إلى أن تكون استجاباته الانفعالية مبالغا فيها، ومن الصعب عليه أن يعود إلى حالته الطبيعية بعد المرور بخبرات انفعالية مثيرة. وهو شخص مهموم، وقلق، وكثيراً ما يشكو من اضطرابات نفسية جسمية (سيكوسوماتية) مثل الصداع والاضطرابات الهضمية وآلام الظهر والأرق. ويمكن القول – بإيجاز – إن الشخص العصابي ينقصه الاتزان الانفعالي (عبدالخالق 1987, 295).

### 3 – مقياس الانبساطية

وهو المقياس الفرعي المشتق من استخبار «أيزنك» للشخصية في صيغته العربية، ويتكون من 20 بندا لها ثبات ألفا مقبول، يصل إلى 0.77 عند الذكور، 0.76 عند الإناث في صيغته العربية. والانبساطية extraversion هي أحد الأبعاد الثنائية القطب لوصف الشخصية، حيث تمثل الانبساطية مقابل الانطوائية. والنمطان قطبان لمتغير واحد مستمر، يمكن أن يقترب منهما الأشخاص بدرجة كبيرة أو صغيرة، مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار أن قلة من الناس ينطبق عليهم الوصف النموذجي للانبساطي، الذي يتميز بأنه شخص اجتماعي، ويحب الحفلات، وله العديد من الأصدقاء، ويحتاج إلى أن يكون الناس من حوله ليتحدث معهم، ولا يحب القراءة أو الاستذكار منفردا، ومولع بالإثارة، ويحب المخاطرة، ويتصرف بسرعة من دون ترو، وإجاباته دائما حاضرة، ومتفائل، ويحب الضحك والمرح، وهو – بشكل عام – مندفع، ودائم الحركة والنشاط، ولا يسيطر على انفعالاته بدقة، ولا يعتمد عليه أحياناً، ويميل إلى أن يكون عدوانياً. أما الانطوائي فهو على العكس من ذلك إلى حد بعيد (عبدالخالق 241,1987).

### تطبيق المقاييس

طبقت الاستخبارات الثلاثة معا في موقف جماعي في الفصول الدراسية ذاتها، وقد تراوح الطلاب في كل جلسة ما بين 40 إلى 50 طالبا وطالبة، يعدون من المتطوعين، إذ لم يجبر أحد منهم على الإجابة دون إرادته. وتم التأكيد على ضرورة الإجابة عن كل بنود المقاييس، وكانت أوراق الإجابة تراجع بدقة، وتعاد للمفحوص لتكملة أي نقص إن وجد.

### التحليل الإحصائي

استخرجت المتوسطات والانحرافات المعيارية وقيم «ت»، وحسبت معاملات ارتباط «بيرسون» بين القيم الخام للمقاييس الثلاثة.

## النتائج ومناقشتها

يبين جدول (1) المتوسطات والانحرافات المعيارية للدرجات الكلية على المقاييس، وقيم «ت» لدلالة الفروق بين متوسطات الذكور والإناث في المقاييس المستخدمة في الدراسة. ويتضح من الجدول أن الفروق غير جوهرية بين الذكور والإناث في مقياسي سلوك النمط «أ» والانبساطية. ولكن الفرق جوهري بين الجنسين في مقياس العصابية. فقد كان متوسط الإناث أعلى منه عند الذكور. وهذه النتيجة متفقة مع نتائج الدراسات السابقة، التي أشارت إلى أن الإناث أكثر عصابية من الذكور (عبدالخالق 1995، 18، 31؛ عبدالخالق وآخرون 1992؛ دويدار، 1987؛ Abdel-Khalek & Eysenck 1983).

**جدول (1): المتوسطات (م) والانحرافات المعيارية (ع) للدرجات الكلية وقيم «ت» لمقاييس الدراسة**

| المقاييس | ذكور (ن = 125) | | إناث (ن = 158) | | ت |
|---|---|---|---|---|---|
| | م | ع | م | ع | |
| سلوك النمط «أ» | 29.7 | 5.78 | 30.29 | 4.79 | 0.922 |
| العصابية | 11.74 | 5.10 | 13.12 | 4.54 | 2.84* |
| الانبساطية | 12.91 | 4.27 | 12.73 | 3.97 | 0.363 |

* تصبح قيمة «ت» جوهرية عند مستوى 0.05 عندما تكون ⩾ 1.97.

ويبين جدول (2) معاملات الارتباط المتبادلة بين كل بند من بنود مقياس سلوك النمط «أ» والدرجة الكلية على المقياس ذاته.

### جدول (2) معاملات الارتباط بين البنود الفردية لمقياس سلوك النمط «أ» والدرجة الكلية على المقياس ذاته لدى الذكور (ن = 125) والإناث (ن = 158) والجنسين (ن = 283)

| بنود مقياس سلوك النمط «أ»[1] | معاملات الارتباط بالدرجة الكلية على المقياس «أ» | | |
|---|---|---|---|
| | ذكور | إناث | ذكور وإناث |
| 1 – أستمتع بالمنافسة في العمل | 0.400** | 0.314** | 0.345** |
| 2 – أكلف نفسي فوق طاقتها | 0.501** | 0.514** | 0.496** |
| 3 – أنا حاد المزاج | 0.459** | 0.330** | 0.392** |
| 4 – عندي مواعيد نهائية | 0.591** | 0.342** | 0.460** |
| 5 – أضع لنفسي مواعيد قصوى | 0.569** | 0.326** | 0.450** |
| 6 – يهمني التقدم في الحياة | 0.187 | 0.312** | 0.243** |
| 7 – لدي ساعات إضافية كثيرة في المنزل | 0.495** | 0.413** | 0.448** |
| 8 – لم أحصل على إجازات | 0.593** | 0.602** | 0.597** |
| 9 – إجازتي أيام قليلة | 0.568** | 0.578** | 0.571** |
| 10 – أستيقظ من نومي غير مرتاح | 0.458** | 0.308** | 0.388** |

(1) صيغت البنود الواردة في الجدول صياغة مختصرة.
** دال إحصائياً عند مستوى 0.001.

ومن ملاحظة جدول (2) يتضح أن جميع البنود العشرة ترتبط بالدرجة الكلية على المقياس ارتباطاً إيجابياً دالاً إحصائياً عند مستوى 0.001، ما عدا البند السادس لدى الذكور فقط. وتشير هذه النتيجة، بوجه عام، إلى اتساق داخلي لا بأس به لمقياس سلوك النمط «أ» المستخدم في هذه الدراسة.

ويبين جدول (3) معاملات الارتباط المتبادلة بين بنود مقياس سلوك النمط «أ» والعصابية. ويتضح من جدول (3) أن الارتباط جوهري موجب بين بعض بنود مقياس سلوك النمط «أ» ومقياس العصابية لدى الذكور في البند (2) (أكلف نفسي فوق طاقتها) والبند (3) (أنا حاد المزاج) والبند (10) (أستيقظ من نومي غير مرتاح). والنتيجة نفسها تتكرر لدى الإناث في البندين (3) و(10).

وقد ظهر الارتباط الموجب بين العصابية ومقياس سلوك النمط «أ» لدى الجنسين في البنود رقم (2) و (3) و (10). وهذه النتيجة متوقعة على ضوء الخصائص

المشتركة بين كل من العصابية وسلوك النمط «أ». فمن خصائص العصابي: الاستجابة الانفعالية العنيفة، التي تتفق مع خصائص الفرد ذي النمط «أ» وهي كونه حاد المزاج، ويغضب بسهولة، ويشعر بعدم الاستقرار. كما أن الفرد ذي النمط «أ» غالبا ما يكلف نفسه أعمالا فوق طاقته، نظرا لرغبته القوية في الإنجاز، وهذه الخاصية – فضلا عن قيامه عادة بعدة أعمال في وقت واحد – يمكن أن يتولد عنها الشعور بالقلق (الذي هو أحد خصائص العصابي) الناتج، إما عن عدم القدرة على إتمام هذه الأعمال، أو بسبب حجم المسؤولية الملقاة على عاتقه. وقد أكدت دراسة «وولف، نوتكن» (1966) أن هناك ارتباطا جوهريا بين ذوي النمط «أ» وكل من العصابية والقلق (من خلال: عبدالخالق وآخرين 1992). كما كشفت دراسة جمعة يوسف (1994) أن المرتفعين في النمط «أ»، سواء أكانوا ذكورا أم إناثا، هم أكثر قلقا من المنخفضين في النمط «أ». أما بالنسبة للشعور بعدم الراحة عند الاستيقاظ من النوم (وهي من خصائص النمط «أ»)، فإن ذلك يتفق تماما مع ما يتسم به العصابي من الميل للشعور بالأرق، وكونه أكثر عرضة للإصابة بالأمراض النفسية الجسمية.

**جدول (3): معاملات الارتباط بين البنود الفردية لمقياس سلوك النمط «أ» ومقياس العصابية لدى الذكور (ن = 125) والإناث (ن = 158) والجنسين (ن = 283)**

| بنود مقياس سلوك النمط «أ» | معاملات الارتباط بالعصابية | | |
|---|---|---|---|
| | ذكور | إناث | ذكور وإناث |
| 1 – أستمتع بالمنافسة في العمل | -0.046 | -0.144 | -0.111 |
| 2 – أكلف نفسي فوق طاقتها | 0.264* | 0.192 | 0.206** |
| 3 – أنا حاد المزاج | 0.545** | 0.462** | 0.498** |
| 4 – عندي مواعيد نهائية | 0.066 | -0.239* | -0.095 |
| 5 – أضع لنفسي مواعيد قصوى | 0.050 | -0.270** | -0.102 |
| 6 – يهمني التقدم في الحياة | 0.032 | -0.065 | -0.019 |
| 7 – لدي ساعات إضافية كثيرة في المنزل | 0.064 | 0.027 | 0.049 |
| 8 – لم أحصل على إجازات | 0.123 | 0.074 | 0.109 |
| 9 – إجازتي أيام قليلة | 0.014 | 0.081 | 0.072 |
| 10 – أستيقظ من نومي غير مرتاح | 0.337** | 0.286** | 0.327** |

* دال إحصائياً عند مستوى 0.01

** دال إحصائياً عند مستوى 0.001

من جهة أخرى يكشف جدول (3) عن ارتباط جوهري، سالب، بين مقياس العصابية ومقياس سلوك النمط «أ» لدى الإناث في البند (4) (أضع لنفسي مواعيد محددة ونهائية لإنجاز أعمالي)، والبند (5) (أضع لنفسي مواعيد قصوى لإنهاء حصص معينة من الإنتاج ينبغي أن ألتزم بها). وقد يرجع الارتباط السالب لدى الإناث – وليس الذكور – في هذين البندين إلى أن أهمية العمل ومدى قيمته، عند الذكور، يرتبطان بكون العمل مهمة رئيسة ترتبط بقيام الذكر بدوره عائلا للأسرة. وللحفاظ على مصدر رزقه ومكانته في العمل، فإن الرجل يحاول باستمرار إنجاز مايعهد إليه من مهام، بحيث يمكن أن يترتب على ذلك حصوله على الترقية أو المكافأة المادية. أما بالنسبة للإناث، فإن الأوضاع قد تبدو مختلفة إلى حد ما. فالمسؤوليات المناطة بالمرأة قد تكون في المنزل وليس في بيئة العمل. ومن هنا، لا يتطلب منها الموقف أن تحدد مواعيد قصوى لإنجازها، لأنه لن يترتب على عدم القيام بها أي نوع من العقاب أو عدم الحصول على تقدير مادي.. على العموم، لا بد من التنويه إلى صعوبة الوصول إلى تفسير دقيق ومرض لهذه النتيجة، إذ إن عينة الدراسة تشمل طلبة الجامعة وطالباتها، وليست هناك أي معلومات حول قيام بعضهم بالجمع بين الوظيفة والدراسة.

ويبين جدول (4) معاملات الارتباط المتبادلة بين البنود الفردية لمقياس سلوك النمط «أ» ومقياس الانبساطية لدى الذكور والإناث. ويتضح من هذا الجدول أن الارتباط جوهري، موجب، بين مقياس الانبساطية وعدد قليل من بنود مقياس سلوك النمط «أ». فالارتباط بينهما جوهري لدى الذكور في البند رقم (4) (أضع لنفسي مواعيد محددة ونهائية لإنجاز أعمالي). ويمكن تفسير ذلك على ضوء عامل مشترك وهو النشاط والاندفاعية. فالانبساطي يتميز بشكل عام بالنشاط الدائم وقيامه بأعمال مختلفة، والفرد ذو النمط «أ» يتسم أيضا بقيامه بأنشطة متعددة في الوقت نفسه، وبالرغبة القوية في الإنجاز، مما يترتب عليه عدم قدرته على إنجاز كل ما يرغب فيه من أعمال في المواعيد المحددة لها.

كما يتضح من جدول (4) أن الارتباط موجب بين مقياس الانبساطية وبند واحد من مقياس سلوك النمط «أ» لدى الإناث وعند الجنسين أيضا، وهو البند رقم (6) (يهمني جدا أن أتقدم وأرتقي في الحياة) إذ أن من خصائص الانبساطي:

التفاؤل والاندفاعية والنشاط والحيوية (عبدالخالق 1987). كما يتسم الفرد ذو النمط «أ»، أيضا، بالاندفاعية والرغبة في الإنجاز، ولهذا فإن الخصائص المشتركة لكليهما ينتج عنها التقدم في الحياة، وهذا يتفق مع نتيجة دراسة «أيزنك، فولكر» (Eysenck & Fulker 1983) التي بينت أن الطموح(بوصفه عاملا يستوعبه سلوك النمط «أ») يرتبط بالانبساطية. وتبدو هذه النتيجة متسقة مع ما توصل إليه باحثون سابقون. فقد أشار جمعة يوسف (1994) إلى وجود ارتباط جوهري بين سلوك النمط «أ» والنشاط العام عند الذكور والإناث. وبشكل عام يتفق ارتباط سلوك النمط «أ» إيجابيا بالانبساطية مع عدد من الدراسات السابقة (مثلا: عبدالخالق وآخرون 1992)، كما سبق أن فصلنا في مقدمة هذا البحث.

**جدول (4): معاملات الارتباط بين البنود الفردية لمقياس سلوك النمط «أ» ومقياس الانبساطية لدى الذكور (ن = 125) والإناث (ن = 158) والجنسين (ن = 283)**

| بنود مقياس سلوك النمط «أ» | معاملات الارتباط بالانبساطية | | |
|---|---|---|---|
| | ذكور | إناث | ذكور وإناث |
| 1 – أستمتع بالمنافسة في العمل | 0.093 | 0.154 | 0.121 |
| 2 – أكلف نفسي فوق طاقتها | -0.024 | -0.008 | -0.018 |
| 3 – أنا حاد المزاج | 0.039 | -0.183 | -0.075 |
| 4 – عندي مواعيد نهائية | 0.270* | 0.033 | 0.146 |
| 5 – أضع لنفسي مواعيد قصوى | 0.082 | 0.111 | 0.097 |
| 6 – يهمني التقدم في الحياة | 0.150 | 0.217* | 0.181* |
| 7 – لدي ساعات إضافية كثيرة في المنزل | 0.050 | -0.051 | -0.003 |
| 8 – لم أحصل على إجازات | -0.065 | -0.022 | -0.040 |
| 9 – إجازتي أيام قليلة | -0.032 | -0.066 | -0.045 |
| 10 – أستيقظ من نومي غير مرتاح | -0.101 | -0.034 | -0.062 |

* دال إحصائياً عند مستوى 0.01

## استنتاجات ختامية

حققت نتائج هذه الدراسة الأهداف التي بدأت بها. فمن جهة، أبرزت النتائج عدم وجود فروق جوهرية بين الذكور والإناث في الدرجة الكلية على مقياسي سلوك النمط «أ» والانبساطية، في حين كان متوسط الإناث في مقياس العصابية أعلى منه عند الذكور. وتبدو هذه النتائج متسقة إلى حد كبير مع ما توصل إليه باحثون آخرون (عبدالخالق 1995؛ دويدار 1987).

كما أسفرت النتائج عن ارتباط موجب، بين بعض البنود الفرعية لمقياس سلوك النمط «أ»، وكل من الدرجة الكلية على مقياس العصابية، من جهة، والدرجة الكلية على مقياس الانبساطية، من جهة أخرى. فمثلا، ارتبطت البنود المتعلقة بحدة المزاج والشعور بعدم الراحة عند الاستيقاظ من النوم بمقياس العصابية لدى كل من الذكور والإناث. في حين ارتبط البند المتعلق بوضع مواعيد نهائية مع مقياس الانبساطية لدى الذكور، وارتبط البند الذي يتعلق بالاهتمام بالتقدم في الحياة مع الانبساطية لدى الإناث، وعند الجنسين معا.

ومن الأهمية بمكان أن نحدد بنود مقياس سلوك النمط «أ» غير المرتبطة بمقياس العصابية المستخدم في أي عينة (الذكور، الإناث، الذكور والإناث). ومن فحص النتائج الواردة في جدول (3) يتضح أن عشرة معاملات ارتباط، أي 33٪ منها، ترتبط ارتباطا جوهريا بمقياس العصابية. أما البنود التي لا ترتبط بالدرجة الكلية على مقياس العصابية، في أي عينة من العينات الثلاث، فهي البنود الخمسة الآتية:

1 – أستمتع بالمنافسة بالعمل.

2 – يهمني التقدم في الحياة.

3 – لدي ساعات إضافية كثيرة في المنزل.

4 – لم أحصل على إجازات.

5 – إجازتي أيام قليلة.

كما يتضح من النتائج الواردة في جدول (4) أن ثلاثة معاملات ارتباط، أي 10٪ من بنود مقياس سلوك النمط «أ» ترتبط ارتباطا جوهريا بمقياس الانبساطية. أما البنود التي لا ترتبط بالدرجة الكلية، على مقياس الانبساطية، في أي عينة من العينات الثلاث، هي البنود الثمانية الآتية:

1 – أستمتع بالمنافسة في العمل.

2 – أكلف نفسي فوق طاقتها.

3 – أنا حاد المزاج.

4 – أضع لنفسي مواعيد قصوى.

5 – لدي ساعات إضافية كثيرة في المنزل.

6 – لم أحصل على إجازات.

7 – إجازتي أيام قليلة.

8 – أستيقظ من نومي غير مرتاح.

ويتضح من هذه النتائج أن مقياس سلوك النمط «أ» ، المستخدم في هذه الدراسة، يرتبط بالعصابية أكثر مما يرتبط بالانبساطية، نظرا لكثرة بنود المقياس «أ» والتي ترتبط ارتباطاً جوهرياً بالعصابية.

وتؤكد هذه النتائج، بشكل قوي، أنه من الأهمية بمكان، عند اختيار مقياس لسلوك النمط «أ» ، فحص الارتباطات بين البنود الفرعية لمقياس سلوك النمط «أ» والدرجة الكلية على أهم أبعاد الشخصية. فهذا المنهج يتيح للباحث معرفة المكونات المشتركة بين سلوك النمط «أ» وكل من الانبساطية والعصابية، أو أي متغير آخر من متغيرات الشخصية.

وعلى الرغم من قصر المقياس المستخدم في هذه الدراسة لقياس سلوك النمط «أ»، فإنه يمكن القول إن البنود، التي لم ترتبط إيجابيا ببعدي العصابية والانبساطية، هي تلك التي تتعلق بخصائص متميزة للنمط «أ»، كالإنهماك في العمل لساعات طويلة والتنافس في العمل، وعدم الحرص على أخذ إجازة. وقد تشير هذه النتيجة إلى حقيقة كون سلوك النمط «أ» نمطاً سلوكيا مستقلا بذاته عن المكونات التقليدية للشخصية، ومع ذلك يتعين تنقية بنود مقياس النمط «أ»، المستخدم في أية دراسة، من البنود التي ترتبط ارتباطاً مرتفعاً ببقية الأبعاد الأساسية للشخصية.

على أنه لا بد من توخي الحذر والحرص الشديدين في تعميم هذه النتيجة. ذلك إن المقياس المستخدم في هذه الدراسة قصيرة نسبيا (عشرة بنود). من هنا تتضح أهمية استخدام مقاييس أخرى لسلوك النمط «أ»، بحيث تضم بنودا كثيرة، وذلك لدراسة مدى ارتباطها بالدرجة الكلية لمقاييس الشخصية، ومن ثم إلقاء مزيد من الضوء على طبيعة العناصر المشتركة بين سلوك النمط «أ» والأبعاد المختلفة للشخصية، وتمهيدا – من ناحية أخرى – لتكوين مقاييس نقية لسلوك النمط «أ»، غير متداخلة مع غيرها من السمات.

## الهوامش

(1) العنوان الأصلي للمقياس هو .Milwaukee Coronary-Prone Behaviour Attitude Scale

(2) Milwaukee Cardiovascular Life Quality Questionnaire.

## المصادر العربية


أحمد عبدالخالق

1987 الأبعاد الأساسية للشخصية. الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، الطبعة الرابعة.

———

1995 دليل تعليمات قائمة ويلوبي للميل العصابي: الصيغة المعدلة. الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، الطبعة الثانية.

أحمد عبدالخالق، عبدالفتاح دويدار، مايسة النيال، عادل كريم

1992 «سلوك النمط «أ» وعلاقته بأبعاد الشخصية: دراسة عاملية». مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 20، العدد (4/3) 9-29.

أيزنك، هـ ج.، أيزنك، س. ج. ب

1991 استخبار أيزنك للشخصية (دليل تعليمات الصيغة العربية). تعريب وإعداد: أحمد عبدالخالق. الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

جمعة سيد يوسف

1994 «العلاقة بين نمط السلوك (أ) وبعض متغيرات الشخصية ذات الدلالة التشخيصية». مجلة علم النفس، العدد (32)، السنة 18,8-33.

عبدالفتاح دويدار

1987 دراسة عاملية ومنهجية مقارنة للقلق لدى بعض الفئات الإكلينيكية. رسالة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية.

معتز سيد عبدالله

1990 «الشخصية الإنسانية». ص ص 497-538. في عبدالحليم محمود السيد وآخرون (محرر) علم النفس العام. القاهرة: مكتبة غريب، الطبعة الثالثة.

## المصادر الأجنبية

Abdel-Khalek, A.M. & Eysenck, S.B.G.

1983 "A Cross-Cultural Study of Personality: Egypt and England". pp. 215-226 in A.M. Abdel-Khalek (Ed.) Research in Behavior and Personality. Alexandria: Dar Al-Maaref.

Chesney, A.M. Black, G.W., et al.

1981 "Psychological Correlates of the Type A Behavior Pattern". Journal of Behavioral Medicine 4: 217-229.

Eysenck, H.J.

1967 The Biological Basis of Personality. Boston: Thomas.

________

1970 The Structure of Human Personality. London: Methuen.

Eysenck, H.J. & Eysenck, S.B.G.

1975 Manual of the Eysenck Personality Questionnaire. London: Hodder & Stoughton.

Eysenck, H.J. & Fulker, D.

1983 "The Components of Type A Behavior & Its Genetic Determinants." Personality and Individual Differences. 4: 499-505.

Friedman , M. & Rosenamn, R.H.

1959 "Association of Specific Overt Behavior Pattern With Blood & Cardiovascular Findings". Journal of the American Medical Association. 169: 1286-1296.

Friedman, M. & Rosenman, R.H.

1974 Type A Behavior and your Heart. New York: Knopf.

Furnham, A.

1984 "Extraversion, Sensation Seeking, Stimulus Screening & the Type A Behavior Pattern". Personality and Individual Differences 5: 133-140.

Glass, D.C.

1977 Behavior Pattern, Stress, & Coronary Disease. Hillsdale, N.J.: Erlbaum.

Irvine, J. , Lyle, R & Allon, R.

1982 "The Type A Personality as Psychopathology: Personality Correlates & an Abbreviated Scoring System". Journal of Psychosomatic Research 26: 183-189.

Kaplan, R.M., Sallis, J.F.Jr. & Patterson, T.L.

1993 Health & Human Behavior. New York: McGraw-Hill.

Langeluddecke, P.M. & Tennant, C.C.

1986 "Psychological Correlates of The Type A Behavior Pattern in Coronary Angiography Patients". British Journal of Medical Psychology 59: 141-148.

Leak, G. & Flotte, K.

1987 "Factor Structure Factorial Replication of a New Measure of The Type A Behavior Pattern". Psychological Reports 60: 35-38.

Ray, J.J. & Bozek, R.

1980 "Dissecting the A-B Personality Type". British Journal of Medical Psychology 53: 181-186.

Rosenman, R.H. & Friedman, M.

1961 "Association of Specific Behavior Pattern in Women With Blood & Cardiovascular Findings". Circulation 24: 1173-1184.

Rosenman, R.H., Friedman, M., et al.

1964 "A Predictive Study of Coronary Heart Disease: The Western Collaborative Group Study". Journal of the American Medical Association 189: 15-22.

Rosenman, R.H. Swan, G.E. & Carmelli, D.

1988 "Definition, Assessment and Evolution of the Type A Behavior Pattern". In B.K. Houston & C.R. Snyder (Eds.) Type A Behavior Patterns: Research, Theory & Intervention. New York: John Wiley.

Smith, T.W.

1984 "Type A Behavior, Anger & Neuroticism". British Journal of Clinical Psychology, 23, 147-148.

Taylor, S.E.

1991 Health Psychology. New York: McGraw-Hill.

Young, L.D. & Barboriak, J.J.

1982 "Reliability of a Brief Scale for Assessment of Coronary-Prone Behavior & Standard Measures of Type A Behavior". Perceptual & Motor Skills., 55: 1039-1042.

# السلام بين العرب وإسرائيل: دراسة استشرافية

حسن حمدان العلكيم*

تقوم الدراسة على فرضية مؤداها أن النتائج التي ستتمخض عنها المفاوضات الجارية بين إسرائيل والأطراف العربية، لن تعدو كونها اتفاقيات لتنظيم مستقبل التفاعلات (السياسية والاقتصادية والأمنية.. الخ) بين الكيان الصهيوني والدول العربية، ولا تعني سلاماً دائماً في المنطقة، لأن الصراع القائم هو صراع عقائدي أزلي، وأن تحقيق السلام يتطلب الانتقال من الثقافة الصراعية (cultural struggle) إلى الثقافة السلمية (cultural peace).

وتكمن أهمية الدراسة في إلقاء الضوء على تأثير عملية السلام، مادياً ومعنوياً، على الوطن العربي بخاصة، على المدى البعيد. وتهدف الدراسة إلى إظهار الأبعاد المختلفة للقضية التي يمكن من خلالها معرفة مدى نجاح أو فشل عملية السلام بين العرب وإسرائيل، وما إمكانية تحقيق السلام الفعلي، وما مستقبل السلام، وما إمكانية استمراره.

إن هذا الموضوع متشعب في أفكاره وواسع في مدلولاته ومعطياته. وعليه، فإن هذه الدراسة المتواضعة هي محاولة لفهم المستقبل من خلال دراسة الواقع،

* أستاذ العلوم السياسية المشارك ورئيس قسم العلوم السياسية - جامعة الإمارات العربية المتحدة.

وفي الوقت نفسه، فإنها لا تدعي الإلمام بجميع نقاطه ومختلف أبعاده، ولذلك جاءت الأفكار المطروحة مختصرة. وقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج التحليلي والمنهج الاستقرائي[1] لفهم واقع التفاوض غير المتكافىء بين العرب وإسرائيل واستشراف مستقبل السلام في المنطقة.

وتنقسم الدراسة إلى عدة محاور: نبذة مختصرة لواقع الصراع، والمبادرات السلمية، ومفاوضات السلام، واتفاقيات السلام، والآثار المحتملة لعملية السلام، ونظرة استشرافية لمستقبل السلام، ثُم الخاتمة.

## نبذة مختصرة لواقع الصراع[2]:

إن الصراع العربي/ الإسرائيلي في حقيقته صراع عقائدي بالدرجة الأولى، لأنه في جوهره صراع حضارات.. صراع بين الحضارات الإسلامية والحضارة الغربية اليهودية/ المسيحية (عمر 1995، 120). وإذا كانت الحركة الصهيونية والدول الغربية التي تدعمها تتستر وراء عوامل وأسباب أخرى، فإنه لا يمكن إغفال هذا العامل الحضاري، الموجود على الدوام، وإن تَراجع في ترتيبه وتأثيره، من مرحلة إلى أخرى، بالنسبة للعوامل المحركة للصراع (عمر 1995، 116).

ويعَدُّ تحالف الصهيونية مع الاستعمار الغربي القديم والحديث أحد الأدلة على عداء الدولة الأوروبية للإسلام. وكان نابليون بونابرت أول من دعا اليهود إلى الهجرة إلى فلسطين وتأسيس دولة يهودية فيها، وذلك في أثناء غزوه لمصر وفلسطين. وجاء بعده أبرز رجال السياسة الذين شجعوا اليهود على ذلك، أمثال بالمرستون شافتزبري، وديزرائيلي، وجوزيف تشمبرلين، وتشرشل، وبلفور، وترومان، ممن تبنوا هذه الفكرة الصهيونية القائمة على إيجاد وطن قومي لليهود. وظهرت في مطلع الستينات من القرن التاسع عشر دعوات المفكرين والكتاب اليهود، للعمل من أجل العودة إلى فلسطين واستعمارها، مثل: هيرش كاليشر، وليون بينسكو، وثيودور هرتزل. ونجح الأخير في جمع يهود العالم في مؤتمر بال بسويسرا عام 1897 ونادى بإقامة الدولة الصهيونية. ولاقت الأطروحات الصهيونية استحسان القوى الاستعمارية في تلك الفترة. ويتضح انسجام الأهداف بين الطرفين في موقفهم من الإسلام. فقد ورد على لسان لورنس براون قوله «إن الإسلام هو الجدار الوحيد في وجه الاستعمار الأوروبي» (العالِم 1979، 47) في حين أشار شمعون بيريز رئيس الوزراء الإسرائيلي في عام 1979 إلى أنه لا يمكن

تحقيق السلام في الشرق الأوسط «ما دام الإسلام شاهراً سيفه، ولن نطمئن على مستقبلنا إلا حين يغمد الإسلام سيفه إلى الأبد» (أبو غنيمة 1985، 15). وبذلك بدأ الفكر الصهيوني يطرح نفسه استجابة للسياسة الاستعمارية البريطانية. كما واصلت بريطانيا تبنيها لبرامجها المعتمدة على الهجرة اليهودية وتوطينهم في فلسطين، ثم جاءت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال تحالف براندايس/ ترومان لإكمال المسيرة في وضع الدولة الصهيونية على خريطة العالم (حصو 1986، 85).

واعتمدت الحركة الصهيونية على أسطورة «شعب الله المختار» وأسطورة «الوعد الإلهي» و«أرضك يا إسرائيل من النيل إلى الفرات» ومقولة «الحق التاريخي». وقد ترجمت الحركة الصهيونية هذه المقولات إلى مزيج من العرقية والتعصب الديني والشوفينية الاستغلالية العدوانية، مستندة في ذلك إلى التوراة والتلمود. ونادت هذه الحركة بحقها في إقامة دولة على أرض فلسطين وطرد الشعب الفلسطيني من بلاده، وأن تعتبر من بقي في فلسطين من العرب مواطنين من الدرجة الثانية، إن لم يكونوا غرباء.

وتحقيقا لأهدافهم ونتيجة للجهود البريطانية والصهيونية، تزايدت أعداد المهاجرين من اليهود إلى فلسطين، وتزايدت معها مخاوف الشعب الفلسطيني، مما أدى إلى وقوع صدام بين العرب والصهاينة في عام 1910، وسجن على أثر هذه الواقعة عدد لا يستهان به من العرب لرفضهم إخلاء أراضيهم لليهود. وعلى الرغم من الجهود العربية لمقاومة الخطط الصهيونية، فإنهم لم يستطيعوا تحقيق النصر (العلكيم وآخرون 1990، 145-147).

**المبادرات السلمية:**

اشترك العديد من الأطراف الدولية والإقليمية في طرح عدد من المبادرات السلمية لحل الصراع العربي الإسرائيلي. وكان أهم تلك المبادرات:

**المبادرات العربية:**

انبثقت مبادرات السلام العربية من الفلسفة القائمة على أنه لن يكون هناك سلام[3] عادل ودائم في الشرق الأوسط إلا إذا مُنح الشعب الفلسطيني حق تقرير مصيره، وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني، بزعامة منظمة التحرير

الفلسطينية بصفتها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. فقد تقدم العديد من الدول العربية بعدد من المشاريع للتسوية السلمية[4] للصراع العربي/ الإسرائيلي؛ إذ تقدم الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة بمبادرتين سلميتين؛ كانت الأولى في 21 أبريل 1965 والثانية في يوليو 1973. ومن أهم بنود الأولى: أن تعيد إسرائيل للعرب ثلث المساحة التي احتلتها منذ إنشائها لتقوم عليها دولة عربية فلسطينية. أما في المبادرة الثانية، فقد اقترح بورقيبة قبول إسرائيل بمبدأ تقسيم فلسطين وفق قرار الأمم المتحدة 181 عام 1947، وإقامة دولة فلسطين إلى جانب الدولة الإسرائيلية. وتقدم الملك حسين في عام 1972 بمشروع المملكة العربية المتحدة التي تشتمل على الضفتين الشرقية والغربية (حصو وآخرون 1989، 418-421).

وفي الفترة من 6-9 سبتمبر 1982 جاءت مبادرة فاس، التي تعرف أساسا بمبادرة الأمير فهد، ثم مبادرة السعودية، التي حصلت على دعم دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وكان من أهم بنودها:

1 – انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي التي احتلتها في حرب يونيو 1967 بما فيها مدينة القدس مع إزالة المستوطنات الإسرائيلية من هذه الأراضي.

2 – إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على أن تكون عاصمتها القدس.

وقد قبلت جميع الدول العربية المشاركة في قمة فاس – بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية – بالمبادرة السعودية. أما إسرائيل فقد عارضت هذه المبادرة، واعتبرت أنها تهدف إلى تدمير إسرائيل على مراحل. وفي سعي الدول العربية وراء السلام، قبلت بفكرة المؤتمر الدولي حول الشرق الأوسط التي تعطي جميع الأطراف في الصراع – بما فيها منظمة التحرير – حق المشاركة. والواضح أن جميع المبادرات باءت بالفشل لرفض إسرائيل القبول بمبدأ حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، بالرغم من أن جميع المبادرات تعطي اعترافاً بإسرائيل، سواء أكان ضمنياً أم علنياً.

ويمكن لمحلل بنود المبادرات العربية والإسرائيلية، ملاحظة أن المبادرات العربية اقتصرت على الأراض التي احتلتها إسرائيل في عام 1967، ولم تتطرق إلى الأراضي التي أسست عليها دولة إسرائيل. ويُعد هذا تغييرا في الرؤية العربية لإسرائيل. وأن المبادرة الأردنية لم تتحدث عن حق تقرير المصير للفلسطينيين، واعتبرت الأراضي الفلسطينية قطراً ثانياً للمملكة العربية المتحدة، مما جعل الطرف

الفلسطيني يرفض المبادرة. كانت المعارضة دائماً موجودة في كل المبادرات سواء أكانت من الجانب العربي أم اليهودي. وفي اتفاقية كامب ديفيد نجد أن هذه المعارضة كانت واضحة من قبل اليهود والعرب. فقد استقال اثنان من أعضاء وزارة بيغن ووزير الخارجية المصري، احتجاجاً على توقيع الاتفاقية، فضلا عن تنامي ضغوط داخلية في كلا البلدين ضد الاتفاقية.

**المبادرات الإسرائيلية:**

إن إسرائيل الرافضة لقيام الدولة الفلسطينية والرافضة للانسحاب من الأراضي التي احتلتها في عام 1967، طرحت عدة مبادرات تميزت بتعسف كل مبادرة أكثر من التي قبلها. وتقوم مشاريع التسوية السلمية التي طرحتها على مبدأ الإدارة الذاتية، بينما يُعهد بشؤون الأمن والدفاع والنظام للسلطات الإسرائيلية. كما ركزت إسرائيل على مبدأ المفاوضات المباشرة بين الكيان الصهيوني والدول العربية ومسألة الحدود الآمنة لإسرائيل.

وفي 8 أكتوبر 1968 تقدم ابا ايبان بمشروع للتسوية أمام الأمم المتحدة، وبيّن أن إسرائيل هدفها التوصل إلى وضع محدد يعطي الأماكن المقدسة طابعها العالمي، عن طريق التوصل إلى الاتفاقيات المناسبة مع الأطراف المعنية تقليدياً. وجاءت مبادرات مناحيم بيجن في عام 1977 أكثر تشدداً بالنسبة للقدس، إذ اعتبرتها العاصمة لدولة إسرائيل.

ويتضح من قراءة المبادرات الإسرائيلية أن الإسرائيليين رافضون تماماً لوجود الدولة الفلسطينية المستقلة. كما أنهم ينكرون حق الانتماء إلى فلسطين ونادوا بتجنيس الفلسطينيين، إما بالجنسية الأردنية أو الإسرائيلية. وعلى الرغم من أن التعهد الإسرائيلي ينص على تمتع الفلسطينيين بالمساواة في التملك والانتخاب أسوة بالإسرائيليين اليهود، فإن الواقع يعكس غير ذلك؛ حيث يمارس الإسرائيليون التفرقة وعدم المساواة مع اليهود من أصول أخرى مثل الفلاشا والهنود واليهود العرب، فكيف سيكون الوضع بالنسبة للعرب الذين سيحصلون على الجنسية الإسرائيلية؟ ومثلت المبادرات الإسرائيلية عائقاً أمام العملية السلمية لأنها متحيزة لصالح إسرائيل من دون أن تعطي شيئاً يُذكر للفلسطينيين.

هذا، وإننا نجد أن هناك مبادرات أخرى من جانب الولايات المتحدة والأمم المتحدة والجماعة الأوروبية والاتحاد السوفيتي السابق. وعليه فإننا سنتطرق بإيجاز لأهم المبادرات التي رعتها الأمم المتحدة والمبادرات الأميركية نظراً لأهمية الأخيرة في عملية السلام بين العرب وإسرائيل الجارية في الوقت الحاضر.

**مبادرات الأمم المتحدة:**

حاولت الأمم المتحدة البحث عن تسوية سلمية للصراع العربي الإسرائيلي عن طريق عدة قرارات أصدرتها. ففي نوفمبر 1947 جرى التصويت في الجمعية العامة على القرار رقم 181 القاضي بتقسيم فلسطين إلى دولتين يهودية وعربية، أُعْطي اليهود 56.47٪ من أرض فلسطين في حين كانوا لا يملكون سوى 5.6٪ وأُعْطي العرب 43.53٪ (نوفل وآخرون 1989، 190-192). وفي عام 1948 وبالتحديد في 15 سبتمبر تقدم الكونت برنادوت باقتراح لتسوية الصراع العربي/ الإسرائيلي، وقد طالب في اقتراحه بإعادة النقب إلى الدولة العربية، وبأن تكون القدس جزءاً منها. وفي أيار/ مايو 1949 جرى توقيع اتفاق لوزان تحت إشراف لجنة التوفيق الدولية وربطت بهذا الاتفاق خريطة لفلسطين تضمنت الحدود التي رسمها قرار التقسيم للجمعية العامة رقم 181 الذي اتخذ أساساً للمباحثات مع اللجنة.

ولم تعد قضية فلسطين تحتل مكانتها في جدول أعمال الاجتماع السنوي للجمعية العامة للأمم المتحدة. ففي عام 1951-1952 طوي بند فلسطين كبند مستقل على جدول أعمال الجمعية العامة وحل مكانه بند «التقرير السنوي لمدير وكالة اللاجئين العرب من فلسطين». وفي عام 1974 أعيد إدراج بند فلسطين في حين تغيرت نوعية القرارات التي أُصْدِرَت بشأن القضية.

وأدى العدوان الإسرائيلي على الدول العربية في يونيو 1967 إلى صدور القرار 242. كما أصدر مجلس الأمن بعد اندلاع حرب أكتوبر في 1973 قراراً آخر يحمل رقم 338 يدعو الأطراف المتحاربة إلى وقف إطلاق النار. وافقت كل من مصر وسوريا وإسرائيل والأردن على القرار وتعهدت باحترامه إلا أن الكيان الصهيوني لم يلتزم به عملياً، إذ جمع قواته وهاجم الأراضي المصرية مما أدى إلى صدور قرار آخر لمجلس الأمن يحمل رقم 339 تأكيداً لقراره السابق (حصو وآخرون 1989، 211).

ويلاحظ من المبادرات السلمية التي صدرت عن الأمم المتحدة انحيازها لصالح إسرائيل. ولعل من أهم جوانب الضعف في هذه المبادرات عدم مشاركة الشعب الفلسطيني في إعدادها. أما عن السلبية الأخرى في مبادرات الأمم المتحدة فإننا نجدها في نظرتها إلى القضية الفلسطينية، إذ إنها اهتمت بالقضية على أساس تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين ونسيت أساس الموضوع وهو احتلال الأراضي العربية.

أما عن الجهود الأخرى التي بذلت في موضوع التسوية، فنجد دوراً ملحوظاً للولايات المتحدة التي تقدمت بالعديد من المبادرات، وكان أهمها مبادرة الرئيس بوش التي تُوِّجت بعقد مؤتمر مدريد للسلام، ومن ثم استضافتها لتوقيع اتفاق أوسلو بين الفلسطينيين والإسرائيليين واتفاقية الأردن مع إسرائيل ورعايتها للمفاوضات السورية/ الإسرائيلية.

**مبادرات الولايات المتحدة:**

يحتل أمن إسرائيل رأس سلم أولويات السياسة الخارجية للولايات المتحدة وأحد الأدوات الرئيسة لكسب تأييد بعض الأطراف في الولايات المتحدة. وعليه شكلت تسوية الصراع العربي/ الإسرائيلي أحد أهم السياسات الخارجية الأميركية في الشرق الأوسط. فقد تقدمت الحكومات الأميركية المتعاقبة بمجموعة مشاريع للتسوية في الشرق الأوسط. ففي 20 يونيو 1967 تقدمت بمشروع سلام إلى الجمعية العامة كان أهم ما يميزه رفضه لفكرة انسحاب إسرائيل غير المشروط ودعوته إلى عقد مفاوضات مباشرة بين العرب وإسرائيل. ولعبت الولايات المتحدة دوراً بارزاً في التوصل إلى اتفاقية كامب ديفيد في عام 1979 التي كان من أهم نتائجها إخراج مصر من دائرة الصراع، وإبعاد قيام أي تحالف حربي عربي محتمل ضد إسرائيل، ومن ثم جعلت من غير العملي قيام أي دولة عربية بشن حرب ضد إسرائيل (انديك 1992، 9). «وبعد انتهاء حالة العداء بين مصر وإسرائيل، على ضوء اتفاقية كامب ديفيد، أضحى الموقف العسكري في صالح إسرائيل بشدة» (نيكسون 1995، 159). وبعد وصول الرئيس رونالد ريغان إلى البيت الأبيض أطلق مبادرته الجديدة في 2 سبتمبر 1982 لحل الصراع العربي/ الإسرائيلي إلا أنها رُفضت من قبل الأطراف المعنية كما رفضها الاتحاد السوفيتي. وتجدر الإشارة هنا إلى أن مبادرة ريغان لم تختلف في جوهرها كثيرا عن

المبادرات الإسرائيلية، فقد رَفضت فكرة الدولة الفلسطينية المستقلة من ناحية ولم تتطرق إلى مسألة القدس من ناحية أخرى. كما كانت صريحة في انحيازها ودعمها لإسرائيل.

ولم يكن مشروع ريغان أول مشروع أميركي يطرح ولم ينفذ، إذ تكشف المشاركة الأميركية في الشرق الأوسط منذ حرب عام 1967 عدداً من مشاريع التسوية التي لا يمكن تنفيذها كان تصميمها فعلاً من أجل تعطيل الولايات المتحدة للإجماع الدولي، وتسويغ احتواء المقاومة الوطنية الفلسطينية. وكان مشروع شولتز هو أحد الأمثلة على ذلك، الذي لم يَعِد الفلسطينيين بأكثر من الحكم الذاتي مكَرِّراً ما دعت إليه اتفاقية كامب ديفيد من إجراء محادثات ثنائية حول الوضع النهائي لتقرير قضية السيادة في الضفة الغربية وغزة. كما أن المشروع لم يحاول إيجاد تسوية دائمة للصراع بقدر ما حاول تحقيق أهداف أخرى، أهمها:

1 – إخماد الانتفاضة الفلسطينية عن طريق الاحتواء، ووضع حد لإمكانية امتدادها إلى مناطق أخرى وبالتالي المحافظة على استقرار الوضع الراهن الذي يتناسب مع المصالح الأميركية.

2 – التوفيق بين مطالب الرأي العام في أميركا ومتطلبات السياسة الأميركية.

3 – تثبيت الهيمنة الأميركية على الشرق الأوسط.

وفشلت مبادرة شولتز للسلام في الشرق الأوسط لأن أسباب الفشل كانت راسخة فيها إلى حد أن أياً من أطراف الصراع الرئيسيين لم يستمع إلى بنودها بصورة جادة، لا الأصدقاء العرب «الشركاء الكاملون» لواشنطن، ولا الفلسطينيون أصحاب الشأن، ولا «المعتدون» الصهاينة. فالأردن على سبيل المثال يدرك أن أي تسوية مؤقتة تطرح الحكم الذاتي بدلاً من حق تقرير المصير هي تسوية محكوم عليها بالفشل، وبخاصة بعد الانتفاضة، أما رئيس وزراء إسرائيل آنذاك، الذي لا يريد أي تسوية على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام، فقد أعلن أن الجزء الوحيد المقبول من المشروع هو «توقيع شولتز». ولم تكن تلك المبادرات آخر المشاريع الأميركية لإيجاد تسوية سلمية في الشرق الأوسط حيث تقدم بعد ذلك كل من بوش وبل كلينتون بمبادرات أخرى. ورعى بوش مفاوضات السلام في مدريد بين العرب وإسرائيل وجاء كلينتون ليدعم هذه العملية السلمية.

إن إدارة كلينتون تواجه جدول أعمال واسعاً وبعض التحديات المروعة، والرهان كبير على مستقبل المنطقة والمصالح الأميركية فيها. ويبقى كلينتون مصمما على انتهاز الفرصة السانحة، على الرغم من أن قضايا أخرى عديدة تتطلب اهتمامه واهتمام معاونيه لشؤون الأمن القومي. وقد أوضح كلينتون أنه «لا نستطيع أن نفرض حلاً في الشرق الأوسط. إن زعماء المنطقة وحدهم يستطيعون صنع السلام، ومسؤوليتهم تبعث على الرهبة. والذين يعارضون العملية ويسعون إلى تخريبها عبر العنف والابتزاز، لن يجدوا منّا تسامحاً مع أساليبهم. لكن الذين ينوون صنع السلام سيجدون في شخصي وفي إدارتي شريكاً كاملاً. إنها لحظة تاريخية يمكن أن تفلت منا بسهولة. لكن إذا انتهزنا الفرصة يمكننا البدء الآن ببناء شرق أوسط مسالم للأجيال المقبلة» (انديك 1993، 152-163).

من هنا يمكن أن نستشف أن السياسة الأميركية في الشرق الأوسط تدور حول ضرورة تحقيق السلام في المنطقة. وقد ركز كلينتون في سياسته على ضرورة استمرار المفاوضات الثنائية بين إسرائيل والأطراف العربية دون التدخل المباشر من جانب الولايات المتحدة إلا عند الضرورة القصوى لإنقاذ المفاوضات من الانهيار. ويتضح من مراجعة سياسات الرؤساء الأميركيين إزاء عملية السلام في الشرق الأوسط أن تلك السياسات قامت على المحافظة على أمن إسرائيل، وإن اختلفت في طرحها باختلاف شخصياتها. وهي تعكس حقيقة التحالف الاستراتيجي بين الجانبين.

## مفاوضات السلام:

شكلت التطورات على الساحتين الإقليمية والدولية التي شهدها العالم منذ أغسطس 1990 نقطة تحول في مسيرة الصراع العربي/ الإسرائيلي حيث تُعد اتفاقيات السلام والمفاوضات الجارية بين الأطراف العربية وإسرائيل، التي انطلقت منذ مؤتمر مدريد عام 1991، نتاجاً طبيعياً للهزة العاتية التي اجتاحت المنطقة خلال حرب الخليج الثانية. كما أنها تعكس بجلاء المتغيرات الهامة التي حدثت على مستوى العلاقات الدولية، التي كان أبرزها انهيار القطب الشرقي وتفكك الامبراطورية السوفيتية (ولد أباه 1995، 34). هذا مع وجود عوامل أخرى أدت بالعرب وإسرائيل للجوء إلى المفاوضات بدلاً من المواجهة العسكرية، ومنها تنامي الصحوة الإسلامية، التي بدأت تشكل خطراً على الوجود الإسرائيلي في المنطقة،

يتمثل في مواقف حماس وحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين من ناحية والمقاومة الإسلامية في جنوب لبنان من ناحية أخرى. وتضيف الأوضاع الأميركية الداخلية – حيث لم تعد الولايات المتحدة تستطيع الاستمرار في المحافظة على أمن إسرائيل لعقود أخرى طويلة – عاملاً آخر. لهذا رغبت الولايات المتحدة في إبعاد إسرائيل عن التهديدات العربية وتأمين استقرارها عن طريق تطبيع علاقات الأخيرة مع العرب ليتحقق الأمن الإسرائيلي من دون الحاجة إلى التدخل الأميركي المباشر بعد ذلك. وكان لانهيار العراق (إثر أزمة الخليج) أثر بالغ في إيجاد خلل في توازن القوى بين العرب وإسرائيل؛ فقد ضعفت قوة العرب العسكرية في الوقت الذي حافظت إسرائيل على قواتها. وأيضاً لإحساس منظمة التحرير الفلسطينية بعدم جدية العرب في المطالبة بالأراضي المحتلة، الأمر الذي أدى إلى زعزعة ثقة المنظمة بالنظم العربية، ودفع قيادتها إلى الدخول في مفاوضات مباشرة مع إسرائيل آملين في الحصول على بعض المكاسب قبل فوات الأوان. وساعد على نجاح المفاوضات انقسام الدول العربية بين حلفاء للولايات المتحدة وأخرى غير قادرة على مواجهة الضغوط الأميركية. وعليه فإن التوصل إلى اتفاقيات سلام بين إسرائيل ومنظمة التحرير والأردن ما كانت لتحدث لولا التحولات الدولية والتغيرات الإقليمية، التي يمكن إيجازها في النقاط التالية:

**أولا:** أصبح العرب أكثر الأطراف الخارجية تأثراً بالتحولات التي شهدها الاتحاد السوفيتي منذ عام 1985 على إثر الإصلاحات التي تبناها غورباتشوف المتمثلة في البريسترويكا والغلاسنوست والتفكير الجديد في العلاقات الخارجية. فقد أوضح غورباتشوف خلال لقائه مع جيمي كارتر في يوليو 1987[5] أن الاتحاد السوفيتي عدّل عن سياسته الخارجية تجاه الشرق الأوسط، وأصبح يقر بالمصالح الحيوية للولايات المتحدة في المنطقة وأن الاتحاد السوفيتي لن يعمل على زعزعة تلك المصالح وبدوره يتطلع إلى مواقف مماثلة للولايات المتحدة. وعلى الرغم من أن هذه السياسة تعكس في ظاهرها حالة الانفراج في العلاقات بين القوتين العظميين فإنها تعكس في ثناياها تخلي الاتحاد السوفيتي عن سياساته الداعمة للعرب في صراعهم ضد إسرائيل من ناحية، واستعداداً لتغيير السياسة السوفيتية تجاه إسرائيل من ناحية أخرى. وقد انتهت السياسة السوفيتية الجديدة إلى إفساح المجال أمام اليهود السوفيت للهجرة إلى فلسطين المحتلة بحيث هاجر أكثر من 1.2

مليون نسمة مما كان له أبلغ الأثر على العامل الديمغرافي؛ خصوصا وأنه من المتوقع أن يصبح العرب داخل فلسطين في عام 2025 حوالي ثلثي السكان. وأدت الهجرة السوفيتية اليهودية إلى تعطيل دور العامل الديمغرافي في الصراع لفترة أطول. فمن ناحية زادت من عدد اليهود في فلسطين وعملت على زيادة التنافس على سوق العمل في داخل فلسطين مما أدى إلى تدهور الوضع الاقتصادي للعرب وتشجيع هجرتهم إلى خارج الأراضي المحتلة من ناحية ثانية. كما ساعدت الهجرة السوفيتية على تعزيز العامل العسكري من حيث قدرة الحكومة الصهيونية على زيادة عدد المجندين والاحتياط في آن واحد. وقد وصف إسحاق شامير هذه الهجرة بأنها «معجزة جاءت لتنقذ إسرائيل».

وقد كان للولايات المتحدة دور بارز في الضغط على حكومة غورباتشوف لتغيير قوانين الهجرة في الاتحادالسوفيتي. وأعرب الرئيس بوش في خطاب له في جامعة A&M بولاية تكساس، في 12 مايو 1989، عن استعداد بلاده منح الاتحاد السوفيتي أفضلية الدولة الأولى بالرعاية تجارياً The most favoured nation trade status شريطة أن تغير موسكو من قوانين الهجرة لديها بما ينسجم مع الأعراف الدولية[6]. وعلى الرغم من عدم حصول الاتحاد السوفيتي على هذه الوضعية فإن الرئيس بوش في 2 يونيو 1991 جمّد القيود التجارية المفروضة على الاتحاد السوفيتي المعروفة بـ Jackson- Vanik trade[7] لعام آخر نتيجة لتحرير الأخيرة لسياسات الهجرة لديها[8].

وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن العلاقة بين العرب وإسرائيل هي علاقة صفرية Zero Sum Game وأن أية مكاسب إسرائيلية هي خسارة للعرب، فإن تنامي العلاقات بين إسرائيل والاتحاد السوفيتي وبلدان أوروبا الشرقية يمثل انحساراً في العلاقات بين العرب وهذه الأطراف. ونتيجة لتحسن العلاقات بين الاتحاد السوفيتي وإسرائيل فقد قام السوفيت بخفض حجم أسطولهم العسكري ونشاطاتهم العسكرية في البحر الأبيض المتوسط قبالة السواحل الفلسطينية[9]. كما نتج عن التحول في السياسة السوفيتية تجاه المنطقة تخلي السوفيت عن حلفائهم الذي تمثل أثناء أزمة الخليج، في عدم التزام السوفيت باتفاقية عام 1975 مع العراق والسماح للولايات المتحدة بتمرير العديد من القرارات في مجلس الأمن الدولي

ضد العراق بما فيها القرار 678 الذي أجاز استخدام «كافة الوسائل» لإرغام العراق على الانسحاب من الكويت. وأدى تخلي السوفييت عن اليمن الجنوبي إلى قبول الأخير مُكرهاً[10] بالوحدة مع اليمن الشمالي.

وتحولت السياسة السوفيتية في الشرق الأوسط، من الاستراتيجية العسكرية ومبدأ توازن القوة بين العرب وإسرائيل، والتزام السوفيت بتزويد حلفائهم العرب بالأسلحة والعتاد العسكري المطلوب، إلى سياسة التعايش السلمي ومبدأ توازن المصالح بين الجانبين. وبناء عليه فقد فرض الاتحاد السوفيتي قيوداً جديدة على صادرات الأسلحة إلى الدول العربية وعلى رأسها سوريا التي كان يشكل الاتحاد السوفيتي المصدر الرئيس لوارداتها من السلاح. ففي عام 1987 خلال زيارة الرئيس الأسد إلى موسكو طالب السوفييت سوريا بدفع 50٪ من القيمة الإجمالية لقيمة الأسلحة المطلوبة، قبل شحنها، وتقسيط المبلغ المتبقي على عشر سنوات بفائدة 2٪ (نعمان 1987، 14). ودعا منظمة التحرير الفلسطينية إلى تغيير سياساتها ومواقفها تجاه إسرائيل ليمكن قبولها كطرف في أية تسوية سلمية (Feldman 1990, 14). وكانت النتيجة الحتمية لهذه التحولات تزايد النفوذ الأميركي في المنطقة وانحسار الدور السوفيتي (AL-alkim 1993, 343). وجاء الانهيار الأخير للاتحاد السوفيتي ليلقي بظلاله على منطقة الشرق الأوسط وأدى إلى تغيرات بعيدة المدى بحيث أضحى العرب – كما يرى شمعون بيريز – دون مصدر للسلاح وانخفض مصدرهم في الدعم السياسي (بيريز 1995، 368-379). و«ولّى عهد الاتحاد السوفيتي العدائي الذي يدعم أعداء إسرائيل من العرب، وحلت مكانه روسيا الديمقراطية التي تدعم العملية السلمية» (نيكسون 1995، 158).

**ثانيا:** بروز نظام دولي جديد يتسم بأحادي القوة أفقد الدول العربية هامش المناورة polariziation الذي ساد العالم خلال فترة الحرب الباردة. وأصبحت الولايات المتحدة، الحليف الرئيس لإسرائيل، الدولة المهيمنة على طبيعة التفاعلات في النظام الدولي. وبذلك أصبحت الخصم والحكم في آن واحد بالنسبة لمسيرة السلام في الشرق الأوسط.

وجاءت الأحداث الدولية والإقليمية لتعزز انفراد الولايات المتحدة بالنظام الدولي وأصبحت تهيمن بصورة مباشرة وغير مباشرة على مجريات الأحداث على الساحة الدولية. وسعت الأخيرة إلى تدعيم مصالحها في العالم وعلى رأسها منطقة

الشرق الأوسط. وتتلخص الأهداف الأميركية في المنطقة في ضمان أمن إسرائيل وضمان حرية وصول إمدادات النفط إلى الولايات المتحدة وحماية النظم العربية الحليفة.

ولتحقيق هذه الأهداف انتهجت الولايات المتحدة العديد من السياسات مثل استعراض القوة من خلال وجود أساطيلها العسكرية في المحيط الهندي، وإقامة العديد من القواعد العسكرية مثل قاعدة ديغوغارسيا في المحيط الهندي وفي عدد من الدول العربية والمجاورة الحليفة، والاستخدام الفعلي للقوة، كما حدث في أزمة الخليج الثانية، إضافة إلى المعونات المادية والعسكرية والاتفاقيات الأمنية ومبيعات الأسلحة إلى الدول الحليفة وإحكام تبعية هذه البلدان من خلال العلاقات الاقتصادية والتجارية. وعلى الرغم من تعدد السياسات فإن الحكومة الأميركية تدرك أن منطقة الشرق الأوسط هي أكثر مناطق العالم اضطراباً ما لم يتحقق السلام بين العرب وإسرائيل. وعليه فقد سعت إدارة الرئيس بوش إلى انتهاز فرصة ضعف العرب وانقسامهم نتيجة لأزمة الخليج الثانية من ناحية وإلى استثمار نفوذها الجديد، ليس في المنطقة فحسب ولكن أيضا على الساحة الدولية من ناحية أخرى، لتدعيم مصالحها القومية دون الحاجة إلى الاستمرار في تحمل أعباء مالية وعسكرية نتيجة لالتزاماتها المستمرة تجاه أمن إسرائيل رغبة في معالجة أوضاعها الداخلية: الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية، فضلاً عن رغبتها في تبرئة نفسها من المقولة السائدة بازدواجية المواقف Dual Policy، وقبلت بمبدأ الأرض مقابل السلام. وتوجت مبادرة بوش للسلام في الشرق الأوسط بعقد مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط برعاية الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في نهاية أكتوبر 1991.

**ثالثا:** كان لأزمة الخليج إفرازات عديدة ساعدت على نجاح مبادرة الرئيس بوش لعل أهمها تحالف العديد من الدول العربية مع الولايات المتحدة والتحول في مواقف هذه الدول من إسرائيل. وقد ساعد على ذلك موقف منظمة التحرير المؤيد للعراق والإخلال بتوازن القوى في المنطقة، نتيجة لانحسار النفوذ السوفيتي وتعاظم النفوذ الأميركي وفقدان العرب لهامش المناورة ورجاحة كفة ميزان القوة لصالح إسرائيل بعد تدمير القوة العراقية وتحييد الدول العربية المحتمل معارضتها للسلام، بعد أن أصبح العراق يعاني من حصار دولي، وافتعلت الولايات

المتحدة أزمات دولية لكل من ليبيا والسودان. كما قضت أزمة الخليج الثانية على الرمق الأخير للقومية العربية، وعززت النزعة القطرية والإقليمية على مستوى العالم العربي، وأصبح العرب أكثر استعداداً لقبول أية مبادرة سلمية من أي وقت مضى. كما أن عدداً من الحكومات العربية أصبحت لا تتحرج في تجاوز الخطوط الحمراء التي كانت سائدة. فقد جرفت حرب الخليج تقسيما عالميا آخر أدى إلى «توقف الصراع العربي/ الإسرائيلي، الذي كان المصدر الأقوى لوحدة العرب، عن ممارسة هذا الدور طالما أن الوحدة العربية مهدت السبيل لانقسامات خطرة» (بيريز 1995، 370).

وبهذا دخلت الأطراف العربية قاعة المفاوضات وهي في حالة عجز كامل عن تجاوز صدمتين تاريخيتين كبيرتين هما: انهيار الاتحاد السوفيتي وحرب الخليج الثانية. وقد أرجع غسان سلامة اللجوء إلى المفاوضات السلمية إلى التالي (سلامة 1993، 6-8):

1 - نجاح أميركي لعقدين من الزمن في تثبيت معادلة انعدام القدرة لدى العرب وانعدام الرغبة لدى إسرائيل.

2 - انتصار مذهل لأميركا في حرب باردة، ساهمت الساحة الشرق أوسطية في إسراع حسمها لصالح الغرب.

3 - استعداد واضح للتدخل الأميركي المباشر في المنطقة.

## اتفاقيات السلام:

تمخضت مفاوضات السلام التي انطلقت منذ مؤتمر مدريد عام 1991 عن التوصل إلى اتفاق بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل وآخر بين الأردن وإسرائيل في حين لا تزال المفاوضات السورية/ الإسرائيلية تعتريها بعض الصعوبات.

### الاتفاق الفلسطيني/ الإسرائيلي:

يعتبر الاتفاق الفلسطيني/ الإسرائيلي الذي جرى توقيعه وتوقيع ملاحقه في واشنطن في 13 سبتمبر 1993، في ما يعرف بوثيقة «إعلان المبادىء»، الذي حدد الأطر العامة للاتفاقيات المقبلة بين الطرفين والجدولة الزمنية لهذه الاتفاقيات

والمفاوضات المتعلقة بها، بداية لنجاح المساعي الأميركية لتحقيق السلام في الشرق الأوسط. وقد بدأ مسار الاتفاق برسالتي اعتراف متبادل بين الطرفين. ويقسم الاتفاق فلسطين إلى أربعة مناطق (نافع 1993، 19-20):

1 – المنطقة المحتلة منذ 1948 (دولة إسرائيل الحالية في العرف الدولي)، وقد تجاهلها الاتفاق تماماً ولم يشر إلى وضع الفلسطينيين فيها أو إلى حقوق اللاجئين الذين تعود أصولهم إليها.

2 – منطقة القدس الكبرى، التي ضمتها إسرائيل في حرب يونيو 1967 ووسعت نطاق بلديتها باستمرار منذ ذلك الحين، فقد تركها الاتفاق لمرحلة التفاوض حول الوضع النهائي. ويؤكد مسؤولو الكيان الصهيوني أن توحيد المدينة الذي حدث منذ عام 1967 غير قابل للتفاوض مهما كانت أطروحات قيادة منظمة التحرير الفلسطينية الحالية. (كان آخر التصريحات في هذا الصدد تصريح شمعون بيريز بعد اغتيال إسحاق رابين).

3 – قطاع غزة ومدينة أريحا، وهي المنطقة التي شهدت انسحابا إسرائيليا، وأصبحت منطقة حكم ذاتي يستمر لمدة خمس سنوات، عندما تحين مرحلة الحل النهائي الذي سيَبحث في مستقبل الفلسطينيين بشكل دائم.

4 – المنطقة المتبقية من الضفة الغربية، التي أمكن بشأنها التوصل إلى اتفاق في 24 سبتمبر 1995 وشهدت بعض المناطق إعادة انتشار قوات الاحتلال الإسرائيلي، وتسليم السلطات المدنية (تعليم، صحة، سياحة، ضرائب، شؤون اجتماعية) فيها إلى الفلسطينيين، أي ما يمكن تسميته بنظام حكم ذاتي جزئي. ويفهم من الاتفاق ضمناً أن المستوطنات القائمة في هذه المنطقة ستبقى كما هي، كما أن قيوداً لن توضع على استمرار حركة توسعها.

على الرغم من أن الاتفاق أعطى منظمة التحرير الفلسطينية اعترافاً إسرائيلياً بها كممثل للشعب الفلسطيني، فإن إعلان اتفاق المبادىء واتفاق توسيع نطاق الحكم الذاتي لا يوحيان في بنودهما أو ملاحقهما بقبول إسرائيل بقيام دولة فلسطينية مستقلة في المستقبل المنظور. وإن الاتفاق لم يعط الفلسطينيين حق تقرير المصير، ووضع أمن الحدود الخارجية لمنطقة الحكم الذاتي في يد إسرائيل، وكذلك أمن الطرقات الرئيسة بالإضافة إلى إمكانية تدخل القوات الإسرائيلية عند الحاجة في هذه المنطقة (نافع 1993، 20). إن قراءة متأنية لمواد الاتفاق وبنود

ملاحقة تعكس هُزاله وهَزْليته، والمكاسب الحقيقية التي حصلت عليها إسرائيل، نتيجة لعدم التكافؤ بين طرفي الصراع. وإن السلطات الخمس التي نُقِلَت إلى الفلسطينيين هي التربية والتعليم والصحة والشؤون الاجتماعية والضرائب المباشرة والسياحة. وفيما عدا ذلك فإن البند السابع من الملحق الخامس لإعلان المبادىء ينص على أن الانسحاب العسكري لن يمنع إسرائيل من ممارسة السلطات والمسؤوليات التي لم تنقل إلى الفلسطينيين. كما أن هناك قضايا هامة وحساسة ذات أهمية مشتركة للجانبين قد أرجئت إلى مفاوضات لاحقة هي: وضع القدس واللاجئين والمستوطنات والترتيبات الأمنية والحدود والعلاقات والتعاون مع جيران آخرين. ويشير الملحق الخامس من إعلان المبادىء إلى مواصلة تأكيد إسرائيل على أن تكون هي المسؤولة عن الأمن الخارجي والأمن الداخلي والنظام العام والمستوطنات والإسرائيليين، ومن حق القوات العسكرية الإسرائيلية والمدنيين الإسرائيليين مواصلة الاستخدام الحُر للطرق في قطاع غزة ومنطقة أريحا.

إن التنازل عن قطاع غزة وأريحا لا يمثل خسارة لإسرائيل بل على العكس تماما. وتتمثل دوافع الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة ومدينة أريحا في كونهما لا تمثلان أية مشكلات مخيفة بالنسبة لإسرائيل كتلك التي تواجههم في الضفة الغربية. ووفق شمعون بيريز (1995، 372)

«لا نمتلك الوسائل لإنقاذ غزة من معضلاتها القاسية: الازدحام والفقر واللاجئين. وليس لنا مصلحة أو عمل بإدارة حياة قطاع غزة أو تولي حفظ النظام في شوارعها القذرة المكتظة. كان حكمنا لغزة خطأً متواصلا على نحو عظيم، وكنت متأسفاً لأننا أقمنا مستوطنات يهودية هناك».

وأضاف شمعون بيريز أنه أكد لرابين «أن مفهوم غزة أولاً يصب في مصلحة إسرائيل تماما فالأغلبية الساحقة من الإسرائيليين قد شاءت التخلص من قطاع غزة المزدحم سكاناً والحافل بالرعب» (بيريز 1995، 381).

وعلى الرغم من الإشادة المحلية والإقليمية والدولية باتفاق توسيع الحكم الذاتي الفلسطيني في الضفة الغربية في 24 سبتمبر 1995 ليشمل 31٪ من مساحة الضفة الغربية المحتلة، مع حل وسط بالنسبة لمدينة الخليل وتأجيل موضوع

الحرم الإبراهيمي الشريف وحسم وضع المدينة القديمة، فإن الأمر لا يعدو كونه إعادة ترتيب لأوراق البيت الإسرائيلي بدلاً من كونه خطوة حقيقية في مسار الدولة الفلسطينية المنتظرة.

ومن ناحية أخرى، حققت إسرائيل من خلاله مكاسب فعلية ولا سيما رسالة الاعتراف المحررة في 9 سبتمبر 1993 التي بعثها ياسر عرفات إلى إسحاق رابين قبل الاتفاق. فقد نصت الرسالة على اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بحق دولة إسرائيل في الوجود في سلام وأمن وقبول منظمة التحرير بقراري مجلس الأمن 242 و338 والتزام المنظمة بعملية السلام ونبذ الإرهاب، وتعهدت بمنع العنف وتأديب المخالفين. ونصت الرسالة كذلك على التعهد بإلغاء بنود أساسية كثيرة من الميثاق الوطني الفلسطيني التي تنكر حق إسرائيل في الوجود وبنود الميثاق التي لا تنسجم والالتزامات الواردة تعد «غير سارية وباطلة» (بيريز 1995، 428-429). وتجدر الإشارة هنا إلى أن المجلس الوطني الفلسطيني لم يجتمع حتى الآن للمصادقة على ذلك.

وبقراءة متأنية لوثائق الاتفاق يتضح ما يلي:

1 - أن هذا الاتفاق حدث خارج إطار الشرعية الدستورية الفلسطينية، فلم يعرض على الهيئات التشريعية المتمثلة في المجلس الوطني الفلسطيني والمجلس المركزي، ولم يحظ بالإجماع داخل اللجنة التنفيذية، التي لا تملك صلاحية التقرير، بل هو اتفاق سري تبلور خارج سياق مفاوضات التسوية.

2 - أن الاتفاق «يعيد تعريف القضية الفلسطينية» بتحويلها من قضية وطنية وقومية إلى مجرد قضية سياسية لأقلية لها حقوق ومطالب.

3 - أن المادتين 4 و5 من الاتفاق تشيران إلى أن سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني ستشمل أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، باستثناء القضايا التي سيجري الاتفاق حولها وهي: القدس، واللاجئون، والمستوطنات، والترتيبات الأمنية والحدودية، والعلاقات والتعاون مع جيران آخرين ومسائل أخرى ذات اهتمام مشترك. وهذا يضع هذه القضايا في حيز التساؤلات عن مصيرها في المستقبل.

4 - أن سلسلة الاتفاقيات الفلسطينية/ الإسرائيلية التي انطلقت بإعلان «غزة - أريحا» لم تتقيد بالمرجعية القومية لنضال أجيال كاملة جعلت على رأس

مقتضيات العمل القومي تصفية المشروع الاستيطاني، الذي يشكل النقيض المباشر لمشروع النهضة العربية. والواقع أن منظمة التحرير الفلسطينية قد اختصت لنفسها بفائض حق في القضية، التي وإن كانت ذات بعد وطني جلي، فإنها من حقوق الأمة العربية وذات عمق ديني وحضاري واسع يتجاوز الإطار الوطني الضيق.

5 – من الواضح أن إسرائيل تهدف – من خلال المفاوضات السرية والاتفاقيات المنفردة – إلى عزل بعض الأطراف العربية عن بعضها وتفكيك القضية العربية بتحويلها إلى نزاعات ثنائية، وهو ما حدث بالفعل على مختلف المسارات العربية/ الإسرائيلية. والمؤشرات في هذا الصدد واضحة في انعدام التنسيق بين المفاوضين العرب، وإضعاف موقفهم التفاوضي، وزرع الشقاق بين الأطراف ذاتها التي قد تتضارب مصالحها أحياناً كثيرة، كما يتضح من ردود الأفعال الفلسطينية تجاه الاتفاق الأردني/ الإسرائيلي الذي أعطى للأردن حقوقا دينية في القدس.

ومما سبق نلاحظ أن ما جرى في الواقع ليس مجرد تسوية ثنائية بين دولة محتلة وشعب يسعى إلى تقرير مصيره وممارسة حقوقه الشرعية وبسط سيادته على ترابه الوطني، بل إن هذا الاتفاق يحمل في طياته بنوداً هزيلة تتلخص في إعادة ترتيب أوضاع المنطقة العربية، مما يقتضي تصفية الصراع في الشرق الأوسط بما يصون المصالح الإسرائيلية والغربية من خلال تقويض النظام الإقليمي العربي ودعم «المشروع الشرق أوسطي»[11] الذي دخل مرحلة التنفيذ العملي (ولد أباه 1995، 37-41). وقد مهدت هذه الاتفاقية الهشة إلى التعجيل في التوصل إلى اتفاق أردني/ إسرائيلي مبتور.

## الاتفاق الأردني/ الإسرائيلي

بعد أن وقعت منظمة التحرير الفلسطينية اتفاق السلام مع إسرائيل لم يعد للأردن خيار آخر. فقد أراد، من ناحية، الحصول على رضا الإدارة الأميركية عنه بعد الموقف المؤيد لصدام حسين في غزوه للكويت[12] والحصول على معونات مالية لتخفيف حدة مديونيته وإنعاش وضعه الاقتصادي المتدهور منذ أزمة الخليج الثانية، من ناحية أخرى. إضافة إلى رغبته في تأمين حدوده الغربية مع إسرائيل، وتهدئة مخاوفه من أن يصبح الأردن الوطن البديل للاجئين الفلسطينيين الذين لم

يتحدث الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي عن مصيرهم، الأمر الذي سيزيد الخلل السكاني في الأردن. لهذا كله سعى الأردن للدخول في مفاوضات ثنائية مع إسرائيل بعد أن كان رافضا لتوقيع أي اتفاق مع إسرائيل من دون التنسيق المسبق مع سوريا ولبنان. وعليه ففي 26 أكتوبر 1994، جرى توقيع معاهدة السلام الأردنية/ الإسرائيلية، وهي ثاني معاهدة سلام تبرمها إسرائيل مع دولة عربية، منذ معاهدة كامب ديفيد لعام 1979. وجاء توقيع المعاهدة الجديدة بعد نحو ثلاثة أعوام من بدء مفاوضات السلام في الشرق الأوسط في مؤتمر مدريد، لكنه جاء أيضا بعد أعوام طويلة من الاتصالات والمحادثات السرية استمرت نحو واحد وعشرين عاما، شاركت فيها مجموعة من المسؤولين الإسرائيليين والأردنيين. إن هذا التوقيع قد حدث قبل التوصل إلى نتائج ملموسة على المسارين السوري/ الإسرائيلي واللبناني/ الإسرائيلي، وقبل دخول مفاوضات الوضع النهائي فيما يخص فلسطين. وحددت المعاهدة بعض المطالب الأردنية والإسرائيلية إذ نصت على استرداد أراضٍ تبلغ مساحتها الإجمالية 380 كم$^2$ احتلتها إسرائيل في عام 1968 في وادي عربة، ومرتفعات، على الجانب الأردني من وادي عربة، يضاف إليها بقعة صغيرة بمساحة 5 كم$^2$ احتلتها إسرائيل عام 1948 في شمال الأردن. في حين بدأت إسرائيل في المناورة بشأن الانسحاب من مساحة 117 كم$^2$ في منطقتين: الأولى تقع في مثلث العقبة/ إيلات المطل على البحر الأحمر، والثانية جنوب البحر الميت حيث اقترحت إسرائيل مبادلة هاتين المنطقتين بمساحة مماثلة من الأراضي الإسرائيلية[13]. واشتملت بنود المعاهدة على مسائل تتعلق بالحدود والأمن والعلاقات الدبلوماسية والعلاقات الثنائية والمياه والعلاقات الاقتصادية واللاجئين والنازحين والأمور التي تخص الأماكن ذات الأهمية التاريخية والدينية والأمور الأخرى من الطيران المدني والبريد والاتصالات والسياحة والصحة والزراعة.. الخ. وخصصت الوثيقة لكل مجال من هذه المجالات مادة بذاتها تبين النهج الذي ستسير عليه التفاعلات بين الأردن وإسرائيل.

ويمكن القول إن الأردن نجح في تخفيف ضغوط جارته ذات القوة والخطر. واستطاع تأمين عدم تهجير إسرائيل لمزيد من الفلسطينيين إليه من جديد. أما بالنسبة لإسرائيل فقد نجحت في تقليص التهديدات من الشرق إلى حد كبير، تلك التهديدات التي طالما اعتُبرت خطرة جدا. وقد قطعت إسرائيل بمعاهدة السلام هذه

الصلة بين الطوق القريب لدول المواجهة والطوق الخارجي – العراق وإيران – الأخطر بفعل قدراتهما. فإذا تعززت العلاقات بينها وبين الأردن، فإنها قد تثمر تعاونا استراتيجيا (شيف 1994، 113). وكانت ردود الأفعال سواء أكانت في الداخل أم الخارج متباينة تجاه هذه المعاهدة فهناك من أيدها وهناك من عارضها وهناك من امتنع عن إبداء رأيه.

## المفاوضات الإسرائيلية/ السورية:

التطورات التي حدثت على هذا المسار تدفع إلى الاعتقاد بأن التوصل إلى ترتيبات أمنية متساوية سوف يسير بالطرفين السوري والإسرائيلي إلى نقطة توازن جديدة. فلا توجد مشكلة حقيقية لعقد صفقة متكاملة بين الانسحاب الإسرائيلي الكامل – كما تطلب سوريا – وتوفير الأمن والتطبيع كهدفين لإسرائيل، وإن كانت مشكلة هذه الصفقة تبدو في غياب أولويات إسرائيل في التحرك على هذا المسار، من ناحية، وعدم حسمها لقيمة الثمن الواجب دفعه لتحقيق التسوية من ناحية أخرى. ومن ثم يمثل القرار الإسرائيلي بالانسحاب الكامل من الجولان نقطة البداية الضرورية لفك عملية الارتباك التي جمعت عناصر معادلة السلام بين المطلب السوري والأهداف الإسرائيلية.

ومنذ بدء المفاوضات – منذ ثلاث سنوات – لا يوجد أي تقدم حقيقي في المفاوضات لأن لكلا الطرفين مطالب لم تحسم بينهما بعد. فنقاط الخلاف تكمن في تحديد الهدف من السلام وآلياته. فالسلام في نظر السوريين يتمثل في المعادلة القائمة على الأرض ثم السلام ثم الأمن في حين تقوم الرؤية الإسرائيلية على أساس السلام ثم الأمن ثم الأرض. وتنظر إسرائيل للسلام من خلال رؤية أوسع تتجاوز تطبيع العلاقات مع سوريا أو حتى توفير ترتيبات أمنية ملائمة في الجولان، فالصفقة الكاملة في الرؤية الإسرائيلية تشتمل على المسارات كلها وشكل المنطقة في المستقبل.

ونتيجة لهذا الرأي أخذت المفاوضات السورية/ الإسرائيلية في الدوران في حلقة مفرغة vicious circle، نتيجة الحلول الجزئية التي تطرحها إسرائيل كثمن للسلام مع سوريا، التي تركز على محتوى الانسحاب من الجولان ككل. وظلت

المقترحات الإسرائيلية المرفوضة من جانب السوريين للاستهلاك المحلي، ومحاولة لكسب الرأي العام الداخلي والدولي لتحسين صورتها والظهور كطرف مرن. وتكمن الصعوبات التي تواجه هذه المفاوضات في:

1 - غياب الثقة بين الجانبين، فبينما تشكك إسرائيل في جدية سوريا في التطبيع مع إسرائيل تطرح سوريا عدم جدية إسرائيل في الانسحاب الكامل من الجولان.

2 - اعتقاد إسرائيل أن سوريا هي أصعب الأطراف المفاوضة بحكم الاستراتيجية السورية القائمة على استبعاد أي حلول لا توفر الانسحاب الكامل. وبالتالي فالثمن المطلوب أو الواجب دفعه لتحقيق السلام يظل أعلى من المقدم حاليا على المسارين الفلسطيني والأردني، وهو ما يزيد من الرفض الإسرائيلي لإعطاء المسار السوري ميزة نسبية.

والواضح أن سوريا تسعى إلى التفاوض بلعبة المعادلة الصفرية. فقد حرصت على تغليب عامل الوقت كعامل ضاغط، والسعي لتسويات أمنية مشتركة، والتأكيد على الدور السوري الإقليمي باعتبارها ثوابت لا يمكن التنازل عنها. وبالتالي يصبح التركيز على التسوية الأمنية في إطار السلام القائم على مبادلة الأرض بالسلام (عبدالوهاب 1995، 221). وعليه فإن المفاوضات مستمرة لوقت غير معلوم لأن كلا الطرفين يرغب في تحقيق أهداف معينة. فالاستمرار في المفاوضات بالنسبة للسوريين يُعد إنجازاً بحد ذاته؛ فقد حازت سوريا على احترام الآخرين من دون تقديم أية تنازلات لإسرائيل. وإن استمرار المفاوضات لا بد أن يؤدي إلى المزيد من الاحتكاكات والخلافات في وجهات النظر بين الولايات المتحدة وحليفتها إسرائيل.. وبالنسبة لإسرائيل فإن استمرارها في المفاوضات يعد تعبيراً عن حسن النوايا الذي يعكس رغبتها بهدف حشد التأييد لها في الداخل والخارج. ذلك أن الصدام المسلح بين الجانبين يعد أمراً غير وارد على المدى القريب. وما دامت المفاوضات لا تؤثر سلبا على استمرار إسرائيل فإن هناك من يرى أن المماطلة من جانب إسرائيل سيفقد الجانب السوري الدعم الدولي وبالتالي سيفرض عليه تقديم تنازلات أكبر لصالح إسرائيل.

## الآثار المترتبة على اتفاقيات السلام

إذا كان بروز النظام الشرق أوسطي أحد النتائج المترتبة على نجاح مفاوضات السلام فإن هناك آثاراً أخرى عديدة يمكن الإشارة إليها على النحو التالي:

1 – الآثار الاقتصادية التي تتمثل في ارتفاع البطالة بين الفلسطينيين في الداخل، ومن ثم تزايد هجرتهم إلى خارج فلسطين نتيجة لوضع سقف لليدالعاملة الفلسطينية داخل إسرائيل، وفرض ضريبة على دخولهم لضمان عدم انتقال المزيد من العمالة الفلسطينية إلى داخل إسرائيل، لإفساح المجال أمام أكبر عدد من المهاجرين اليهود إلى فلسطين.كما يترتب على الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي فتح الأسواق الفلسطينية أمام المنتجات الإسرائيلية، وضمان حرية انتقال السلع والتبادل التجاري الحُرّ بين إسرائيل والأردن ومناطق الحكم الذاتي، مما يُخضِع المنتجات العربية الأولية للمنافسة مع المنتجات الإسرائيلية المتطورة تقنياً – وهي مصرة على زيادة وإدماج السوق الأردنية به لاحقاً – وتجدر الإشارة هنا إلى أن إسرائيل تجني ما يقارب من مليار دولار سنويا من أسواق الضفة والقطاع (سلامة 1994، 68). إضافة إلى ذلك فإن أهمية اقتصاديات السوق بالنسبة للكيانات الثلاثة المتجاورة والمتداخلة في ما يعرف بالمجتمع الاقتصادي الثلاثي على غرار دول البينلوكس[14] سيكرس تبعية الأسواق الأردنية والفلسطينية لإسرائيل نتيجة لضعف المنتجات العربية وضعف رأس المال العربي وصغر حجم السوق الإسرائيلية. ومن ناحية أخرى، فإن الصناعات الإسرائيلية سوف تتوجه نحو السوق العربية على أنها صناعات فلسطينية إذ إن الصناعات الإسرائيلية تدخل إلى الأسواق الفلسطينية والأردنية بحرية. وتجدر الإشارة هنا إلى التفاوت في مساهمة الصناعة في كل من إسرائيل والأردن والضفة والقطاع بنسبة 22٪ و13٪ و7٪ على التوالي. كما يعزز الاتفاق الاختراق الإسرائيلي للدول العربية من خلال شبكة الطرق والكهرباء والتعاون الاقتصادي.. الخ.

2 – فرض سعر موحد للمياه في البلدان الثلاثة من دون أن تتقدم الأمور خطوة واحدة في مجال الإقرار بوجود خلل خطير في عملية توزيع المياه كما هو حادث الآن.

3 – تنفيذ استراتيجية بن غوريون القائمة على تطويق العرب بسور من الدول غير العربية والصديقة لإسرائيل (سلامة 1994، 75) وهو ما يهدف إليه النظام الشرق أوسطي (Lewis 1992, 10) الذي يكرس قيادة أطراف غير عربية لهذا النظام (تركيا وإيران وإسرائيل). وتأتي هيمنة إسرائيل على هذا النظام في الفجوة التقنية والتقدم التكنولوجي العسكري لإسرائيل.

4 – إنهاء النظام الإقليمي العربي والاستعاضة عنه بنظم إقليمية كالنظام الشرق أوسطي وحوض البحر الأبيض المتوسط والقرن الافريقي تعطي الهيمنة لدول غير عربية. وتُعد الخلافات العربية/ العربية المستديمة السبب الرئيس وراء أزمة النظام الإقليمي العربي، ويُعزى ذلك إلى التخلف والميراث القبلي. ويُرجع البعض الآخر تلك الأزمة إلى عجز الدول العربية عن تنفيذ ما تم الاتفاق عليه. ويشير آخرون إلى أن ما سبقت الإشارة إليه أعلاه ما هو إلا أعراض وأن المشكلة الأساسية تكمن في انخفاض مستوى الالتزام الحقيقي بالعمل العربي المشترك (سعيد 1992، 40-41). ويرى مارتن اندك أنه يجب على الولايات المتحدة تشجيع إعادة تشكيل هيكل النظام القائم في الشرق الأوسط بتحويله من نظام لتوازن القوة إلى نظام يستند بدرجة أكبر إلى مفاهيم الأمن الجماعي (انديك 1992، 19).

5 – تكريس القطرية والإقليمية الفرعية على حساب الانتماء القومي ومفهوم الأمن القومي العربي. ويعرَّف النظام الإقليمي العربي بأنه إطار تفاعلي مميَّز بين مجموعة الدول العربية يتسم «بنمطية وكثافة التفاعلات مما يجعل التغيير في جزء منه يؤثر على بقية الأجزاء، مما يؤدي أو يحمل ضمناً اعترافاً داخلياً وخارجياً بهذا النظام كنمط مميز» (سعيد 1992، 16).

6 – سيترتب على الدول العربية الغنية التزام مالي كدعم للفلسطينيين وتعويض لإسرائيل (Al-alkim 1994, 121) حيث يحتاج اتفاق غزة/ أريحا إلى دعم مالي غير محدود. ويتطلع الغرب إلى السعودية ودول الخليج للحصول على المال اللازم في الوقت الذي لا تستطيع موازناتها وروافدها المالية – على الأقل حاليا – القيام بذلك. لكن في النهاية ستضطر السعودية ودول الخليج إلى دفع ثمن السلام الفلسطيني/ الإسرائيلي لمعرفتها بأهمية تحقيق السلام لمشاريعها التنموية والسياسية في المنطقة (الريس 1994، 190-191) من ناحية،

وإدراكها لمدى الارتباط العضوي بين السلام في الشرق الأوسط وأمن الخليج من ناحية أخرى.

7 - تعزيز الارتباط بين إسرائيل والدول العربية في مجالات الأمن وتبادل معلومات استخبارية.

8 - ستصبح السفارات الإسرائيلية أوكاراً لمخابرات الموساد. وإذا كان قد ثبت تجسس إسرائيل على الولايات المتحدة الأميركية، حليفها الاستراتيجي، فكيف ستكون عليه الحال بالنسبة للدول العربية التي يدرك الصهاينة أن السلام الدائم معهم يعد أمراً مستحيلاً؟

9 - سيزداد اعتماد الدول العربية على الولايات المتحدة وبخاصة في مجالات الأمن والدفاع والاقتصاد. ويتمثل ذلك في توقيع العديد من اتفاقيات التعاون في مجالات الدفاع والأمن والتعاون الاقتصادي والتجاري.

ومن ناحية أخرى، فإن التوصل إلى اتفاقات سلام بين إسرائيل والدول العربية لا يعني الانتقال من الثقافة الصراعية إلى الثقافة السلمية. وعليه فإن التطبيع في العلاقات بين الجانبين يُعد أمراً في غاية الصعوبة إن لم يكن تحقيقه مستحيلاً. وتعكس تجربة السلام بين مصر وإسرائيل حقيقة ذلك؛ إذ على الرغم من مرور أكثر من ستة عشر عاما على توقيع اتفاقية كامب ديفيد لم يتمكن الطرفان من تحقيق ذلك الهدف. وتشير التقارير الواردة من الأردن وفلسطين إلى أن التيارات المعارضة للسلام وخصوصا الإسلاميين يعملون على إفشال السلام بين بلدانهم وإسرائيل، ويرفضون فكرة التطبيع. وتجدر الإشارة هنا إلى أن «حماس» قد شنت 76 هجوما على أهداف إسرائيلية منذ توقيع اتفاق إعلان المبادىء في محاولة منها لإفشال اتفاقيات السلام بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل[15]. كما أفتى عدد من رجال الدين والعلماء والفقهاء وأساتذة الشريعة الإسلامية في الأردن في 19 أغسطس 1995 بتحريم بيع أي أرض أو عقار يملكه المسلمون والعرب في بلاد الشام لليهود شرعا وأصولا[16]. وعليه فإنه يتوقع أن يشتد عود التيارات المعارضة للصلح مع إسرائيل، الأمر الذي ينبىء بتعزيز دور التيار الأصولي وقيام ائتلاف بين الإسلاميين وبقايا القوميين العرب (Residual Pan Arab Nationalists) مما سيفرض واقعاً جديداً على الدول العربية يمكن أن يؤدي إلى تقديم هذه الدول لمعونات مالية سرية إلى جبهات الرفض. ويعزز كذلك من

احتمال حدوث تباعد بين الولايات المتحدة وحلفائها العرب على المدى المتوسط من ناحية، وإلى تغيرات سياسية على صعيد بعض أقطار المنطقة بما فيها إسرائيل وبعض الأطراف العربية من ناحية ثانية. ويرى بعض المصادر احتمال حدوث سيناريو آخر يُعقِّد الأمور إلى حد بعيد من خلال بروز ممارسات معينة تؤدي إلى «تبلور قوى سياسية فلسطينية قوية معارضة للاتفاق أو للطريقة التي سيحدث بها تنفيذ الاتفاق. وقد تتسبب هذه القوى في عدم استقرار فلسطيني داخلي، أو نشوب حرب أهلية. وقد يحدث الشيء نفسه من قبل الأصولية الإسرائيلية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الحركات الأرثوذوكسية الإسرائيلية التحمت بما فيها أغادوت إسرائيل ضد اتفاقية السلام. ويتضح ذلك في تصويتها الحاسم ضد الاتفاقية الإسرائيلية/ الفلسطينية وامتناع أعضاء حركة شاس عن التصويت في الكنيست في سبتمبر 1993 (بيريز 1995، 332-333). وجاءت موافقة الكنيست في 6 أكتوبر 1995 على توسيع نطاق الحكم الذاتي في الضفة الغربية بأغلبية بسيطة بواقع 61 صوتا مقابل 59 بعد مناقشة عاصفة استمرت 15 ساعة عارض خلالها بعض أعضاء حزب العمل الاتفاق[17]. كما يُشكِّل مقتل إسحاق رابين، رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق، في 4 نوفمبر 1995 على يد أحد المتطرفين اليهود مثالاً واضحاً على الانقسام الداخلي من عملية السلام في الشرق الأوسط.

## استشراف مستقبل السلام:

إن ما ستتمخض عنه اتفاقيات التسوية بين إسرائيل والأطراف العربية هو سلام هش قابل للانهيار (fragile peace) في أي وقت. وإن الهدنة والاتفاقيات المحدودة ما هي إلا جزء من صدام الحضارات، وفي حين يمكن تطويق الصراع بين العرب وإسرائيل، «فإنه سيظل مستمرا» (عمر 1995) إذ لا يزال هناك العديد من القضايا التي لم تحسم بعد، يمكن أن تعرقل مسيرة السلام؛ كالحد من التسلح، والمياه، وقضية اللاجئين، والمستوطنات.

### الحد من التسلح:

إن الصراع العربي الإسرائيلي عَرف منذ بدايته العديد من التجارب والترتيبات للحد من التسلح، كما في اتفاقيات وقف إطلاق النار، في عامي 1948 و1949 بين إسرائيل وكل من مصر وسوريا والأردن ولبنان. وفي عام 1950 أعلنت

كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا عن عزمها على وقف صفقات السلاح لمنطقة الشرق الأوسط. كل هذه الإجراءات كانت لتهدئة صراعات نشب فيها القتال. ومنذ حرب أكتوبر 1973 دخلت مسألة الحد من التسلح مرحلة جديدة لتحتل مكانة رئيسة في مفاوضات السلام التي بدأت بعد الحرب. وجاءت أكثر ترتيبات الحد من التسلح طموحاً في اتفاقية السلام المصرية/ الإسرائيلية عام 1979 وقد حققت عدداً من الأهداف الهامة؛ منها:

1 – خفضت إمكانية الهجوم المفاجيء لكل من مصر وإسرائيل إلى الحد الأدنى.

2 – أوجدت عدم توازن في القوات المسلحة لكلا الجانبين كوسيلة لإعطاء إسرائيل الأمن مقابل تنازلها عن الأراضي.

3 – أوجدت آلية للتعاون العسكري للإشراف على تطبيق الاتفاقية بحسن نية.

ومن ناحية أخرى فإن قضية التسلح النووي الإسرائيلي لا تزال تمثل عقبة أساسية أمام التوصل إلى مرحلة الثقافة السلمية في المنطقة. فامتلاك إسرائيل لهذا النوع من السلاح في الوقت الذي تُنزَع فيه الأسلحة العربية ذات الطبيعة التدميرية لا يعطي تفوقا لإسرائيل فحسب، بل يثير حالة من الرعب عند العرب ويضعف ثقتهم بمصداقية اتفاقيات السلام. وإذا كان هناك سلام حقيقي فما هو المبرر إذاً لاستمرارية امتلاك إسرائيل لهذا النوع من الأسلحة ذات الطبيعة التدميرية؟ ويعكس هذا حالة انعدام التكافؤ في مفاوضات السلام التي لن يتمخض عنها سوى تسوية مؤقتة ترجح كفة إسرائيل في المنطقة.

**المياه:**

أصبحت المياه تشكل عقبة كأداء يمكن أن تنهار بسببها مفاوضات السلام في المستقبل. ويعود الاهتمام الصهيوني بهذه المسألة إلى الظروف المناخية والطبوغرافية لفلسطين التي يمكنها استيعاب 15 مليون مهاجر شريطة توفر المياه اللازمة (العلكيم 1995، 12). وتتعاظم أهمية المياه في مفاوضات السلام لكون كلا الطرفين يتوقع أن يعاني من عجز مائي بحلول عام 2000 ويقدر العجز المائي في إسرائيل بـ 800 مليون م$^3$ ولدى العرب بـ 30 مليار م$^3$. ويعود تمسك إسرائيل بالضفة الغربية إلى احتوائها على مخزون مائي يغطي 40٪ من مجموع الاستهلاك الإسرائيلي في الوقت الحاضر. وعليه فقد اشترطت الحكومة الإسرائيلية في يوليو 1995 مبدأ الفصل بين الأراضي التي ستنسحب منها في الضفة الغربية، والمياه

الجوفية، مطالبة باقتسام المياه بين الطرفين[18]. وإن تزايد احتمالات العجز المائي بين العرب وإسرائيل سيزيد من احتمال استمرارية الصراع بين الجانبين. وقد طُرح العديد من المشاريع للحد من تفاقم هذه المشكلة منها (العلكيم 1995، 19):

- مشروع كوتون لعام 1954 الذي يهدف إلى نقل 125 مليون م$^3$ من حوض نهر الأردن و400 مليون م$^3$ من نهر الليطاني إلى إسرائيل.
- مشروع الناقل القطري.
- مشروع جونستون لعام 1956.
- مشروع قناة البحرين لربط البحر الأبيض المتوسط والبحر الميت.
- مشروع أنابيب السلام الذي تعرضه تركيا.
- إنشاء محطات ضخمة لتحلية المياه.
- تمديد النيل إلى إسرائيل وقطاع غزة والضفة الغربية والأردن.

وعلى الرغم من هذه المشاريع فإنه نتيجة لأهمية الموضوع وحساسيته لم يجر التوصل إلى تبني أيٍّ منها حتى الآن، وهو أمر يُنذر باستمرار الخلافات وحالة التوتر بين دول المنطقة حول هذه المسألة.

**اللاجئون:**

تشكل قضية اللاجئين إحدى أهم قضايا الصراع العربي/ الإسرائيلي؛ فهي بدأت في أعقاب حرب 1948، حينما نزحت أعداد كبيرة من الفلسطينيين إلى بلدان أخرى. وأسفرت حرب يونيو 1967 عن موجة جديدة من المهاجرين، وتزايدت الأعداد أثناء وبعد الغزو الإسرائيلي للبنان. ونتيجة لذلك فقد هاجرت مجموعات مختلفة ومتنوعة الحجم إلى أكثر من دولة عربية وغير عربية تبعا للظروف السياسية والدولية المتاحة. ويبلغ عددهم حاليا حوالي 4.4 ملايين نسمة يوجد معظمهم خارج فلسطين وأغلبهم في الدول العربية. ويعتبر 45٪ منهم لاجئين؛ تشرف عليهم وكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين.

ويثير موضوع اللاجئين الفلسطينيين عدداً من القضايا الحساسة والبالغة التعقيد في المفاوضات العربية/ الإسرائيلية. فالعرب يرون أن عودة اللاجئين إلى ديارهم وممتلكاتهم حق لهم لا يمكن التنازل عنه. وهم يرون أنه إذا كانت إسرائيل تعطي اليهود في مختلف أنحاء العالم حق العودة إلى أرض فلسطين، الذين تركوها كما تزعم إسرائيل منذ آلاف السنين، فإن من حق الفلسطينيين العودة إلى ديارهم

التي تركوها منذ خمسة عقود، وبعضهم الآخر منذ عقدين أو أكثر من الزمان. في حين ترى إسرائيل أن خروج اللاجئين من فلسطين كان نتيجة لنزاع عسكري حدث مع العرب مما أدى إلى عملية تبادل للسكان بحيث انتقل إلى إسرائيل مئات الألوف من اليهود الذين كانوا في البلاد العربية وانتقل إلى البلاد العربية العرب الفلسطينيون. إن عودة هؤلاء سوف تغير الصبغة اليهودية لإسرائيل، وهو أساس فكرة قيامها. كما أن عودة هؤلاء الفلسطينيين إلى الضفة الغربية وغزة سوف يعني استمرار القلاقل والإرهاب. وإن الحل الأمثل لمشكلتهم هو توطينهم حيث يوجدون في البلدان العربية التي يقيمون فيها وإعطاؤهم حقوق المواطنين كما هو الحال في إسرائيل.

ونتيجة لهذا التناقض بين وجهات النظر العربية والإسرائيلية فإن معظم المراقبين يتفقون على أن قضية اللاجئين تمثل أعقد قضايا المفاوضات، سواء كانت الثنائية أو متعددة الأطراف، وعلى الرغم من وجود أفكار عديدة من أجل حل هذه القضية فإنها لا تزال مشاريع لا يمكن لأي قيادة عربية الموافقة عليها تخوفا من إيجاد خلل في تركيبتها السكانية من جراء توطين الفلسطينيين في بلدانهم. وفي الوقت نفسه لا يستطيع أحد أن ينقض حق العودة للاجئين إلى ديارهم حتى ولو كانت منظمة التحرير نفسها؛ حيث إن هذا العمل يمكنه أن يفقدها تأييداً واسعاً يعزز من مكانة الحركات المعارضة للسلام وعلى رأسها حماس وبالتالي فشل التسوية القائمة مع إسرائيل، وهذا ما لا ترغب فيه منظمة التحرير.

**المستوطنات:**

يشكل استمرار المستوطنات مظهرا آخر من مظاهر الخلاف بين العرب وإسرائيل في مفاوضات السلام. فقد هدفت إسرائيل إلى إظهار أهمية المستوطنات لتجاهل حقيقة المشكلة الفلسطينية وخلق أفكار ومعتقدات جديدة لدى العالم بصعوبة التخلي عنها واستحالة العودة إلى الوضع القديم من ناحية. ومن ناحية أخرى فإن إسرائيل تنظر إلى هذه المستوطنات على أنها ستكون مؤشراً مقبولاً لتطبيع العلاقات العربية / الإسرائيلية في أية تسوية سياسية في المستقبل (بركات 1995، 166)؛ فقد شهدت أراضي الضفة الغربية احتجاجات قادها المستوطنون الصهاينة على سياسة حكومة العمل الخاصة بتوسيع نطاق الحكم الذاتي للفلسطينيين في الضفة الغربية. واعتبر أريل شارون، عضو الكنيست عن حزب الليكود، في 7 أغسطس 1995 أن هذه

المستوطنات تمثل أمن إسرائيل. وأشار أحد المستوطنين إلى أن مناطق الضفة هي مناطق صهيونية سكنها أجدادهم في الماضي الذين لم يستوطنوا المدن الساحلية، وأن سياسة حكومة إسحاق رابين ستقود إلى زوال دولة إسرائيل. ويرى ديفيد بن غوريون «أن المتطرفين في إسرائيل الذين يتطلعون لضم الأراضي العربية سوف يجردون إسرائيل من رسالتها. وأنهم لو نجحوا في ذلك لن تكون إسرائيل عندئذ دولة يهودية ولا ديمقراطية. إذ سيزداد السكان العرب حتى يفوقونا عددا، ولا بد لنا من اتخاذ إجراءات قمعية استبدادية لإبقائهم تحت سيطرتنا» (نيكسون 1995، 158). وإذا كانت قضية المستوطنات مثار جدل وخلاف بين الجانبين طوال سنوات الصراع الماضية، وأصبحت المعوق الرئيس أمام المحاولات السلمية حيث كانت العقدة الرئيسة في المفاوضات الإسرائيلية مع الأطراف العربية – منظمة التحرير الفلسطينية والأردن وسوريا – فإنها ستستمر في إعاقة التوصل إلى سلام حقيقي ودائم بين الجانبين.

## الأفق المنظور

تعكس الدراسة صحة ما جاء في الفرضية من أن النتائج التي ستترتب على اتفاقيات السلام بين الدول العربية وإسرائيل لن تحقق سلاما حقيقيا في المنطقة. وأن التسوية هي مجرد حلقة أو مرحلة يمر بها هذا الصراع الممتد منذ ما يقرب من قرن والذي اتخذ – وسيتخذ – أشكالا عدة في المستقبل. والتصور الذي يزعم أن عملية التسوية الجارية ستحتوي هذا الصراع بكل أبعاده هو خطأ فادح في الرؤية الفكرية والسياسية، وهو انزلاق للنهج البراغماتي الأميركي (عمر 1995، 120). فالقضايا التي ذُكرت، مع وجود قضايا أخرى تعرقل مسيرة السلام التي تدَّعيها الأطراف المتفاوضة سواء أكانت من جانب العرب أم من جانب إسرائيل، ويتضح ذلك في تأخر تنفيذ اتفاق إعلان المبادئ لقرابة العام.

وتشكل الأراضي المحتلة معوِّقاً آخر؛ إذ ستبقى الأرض محل صراع بين العرب واليهود حتى ولو تنازل اليهود عن أراضي 1967، حيث يبقى السؤال حول مستقبل الأراضي التي احتلت في عام 1948، وما مستقبل أهلها في الداخل والمهجر. وعليه فستكون الأرض عنصر عدم استقرار دائم في العلاقات بين الجانبين. كما أن تمسُّك إسرائيل بنظريتها في الأمن الإسرائيلي الذي يقضي بحق العلاقات بين الجانبين. كما أن تمسُّك إسرائيل بنظريتها في الأمن الإسرائيلي الذي

يقضي بحق إسرائيل - في الدفاع عن دولتها - في ضرب «العدو» حتى ولو كان ذلك خارج الحدود الإسرائيلية فإن الخطر على الدول العربية المجاورة لإسرائيل سيبقى ماثلاً بصفة دائمة.

إن اختلاف الأيديولوجيات والثقافات بين الطرفين يهدد في حد ذاته الأمن والاستقرار في المنطقة، لأن الثقافات متضاربة أكثر من كونها مختلفة. وتقوم كلا الأيديولوجيتين على نقيض الآخرى وإن العلاقة القائمة بينهما هي علاقة صفرية في حد ذاتها ولا يؤمنان بالتعايش السلمي بين إسرائيل - كدولة - والعرب وإن كانوا يؤمنون بحق اليهود في العيش على الأرض العربية كمواطنين عرب.

وتشكل مسألة القدس عائقا آخر في طريق التوصل إلى سلام دائم بين العرب وإسرائيل. وتكمن أهمية القدس في كونها «قيمة» وليست «مصلحة» قابلة للتفاوض نتيجة لمكانتها الدينية لدى كلا الجانبين. وإن عدم استطاعة أي من الجانبين التفريط أو التفاوض على مستقبل القدس سيكون معوِّقاً آخر أمام الانتقال من حالة الثقافة الصراعية إلى حالة الثقافة السلمية. فالصراع القائم هو صراع أزلي مصداقا لقوله تعالى: ﴿لَنْ تَرْضَى عَنْكَ الْيَهُودُ ولا النَّصارَى حَتَّى تَتَبَّعَ مِلَّتَهُمْ﴾، ولن تفيد، هنا، الديمومة واستمرارية الصراع بأشكاله المتعددة. كما يؤمن بعض زعماء الكيان الصهيوني باستحالة تحقيق السلام حتى لو وقَّع الجانبان اتفاقيات سلام. ويقول بيجن في كتابه «الثورة: قصة الأرجون» إنه «لن يكون هناك سلام لشعب إسرائيل، ولا في أرض إسرائيل، ولن يكون هناك سلام للعرب ولا في أرض العرب، وسنستمر في تحرير وطننا، وتحرير أرضه كلها من نير العرب، وستستمر الحرب بيننا وبينهم حتى ولو وقَّع العرب معنا معاهدة صلح..».

## الهوامش

(1) الشرق الأوسط إقليم هلامي القوام يصعب تحديده بصورة واضحة أو قاطعة، ويشتمل على الدول الممتدة من إيران إلى مصر ومن تركيا إلى اليمن، وقد يضيف باحث أو هيئة ليبيا والسودان أو إحداهما أو برقة وشمال السودان فقط. (يحيى أحمد الكعبي، الشرق الأوسط والصراع الدولي: دراسة عامة لموقع المنطقة في الصراع، بيروت: دار النهضة العربية، 1986، 144-146.

(2) يقصد بالمنهج التحليلي الكشف عن جوهر الظاهرة وتحديد العلاقة بين العناصر المكوِّنة لها وكيفية تألفها داخل الإطار العام وكشف المراحل المتعددة التي تمر بها الظاهرة في حركتها وتطورها. ويقصد بالمنهج الاستقرائي اتباع أسلوب تجريبي في دراسة الظواهر ينتقل فيه من

الحقائق الفردية إلى الفروض العامة بهدف استشراف المستقبل. (محمد محمود ربيع، مناهج البحث في العلوم السياسية، الكويت: مكتبة الفلاح، 1987، 246 و253).

(3) الصراع هو تصادم إرادات وقوى خصمين أو أكثر؛ حيث يكون هدف كل طرف من الأطراف تحطيم الآخر كلياً أو جزئياً، بحيث تتحكم إرادته في إدارة الخصم. ومن ثم يمكنه أن ينهي الصراع بما يحقق أهدافه وأغراضه.

(4) إن السلام بمعناه اللغوي هو اللاحرب أي عكس القتال. أما المعنى الأدق للسلام فهو استقرار القوى داخل إطار شرعي يسوده حسن المعاملة وسيادة القانون. ويصبح النظام شرعياً إذا كانت قواعد السلوك التي تنظمه محترمة من كل القوى. وبالنسبة للصراع العربي/ الإسرائيلي فإن السلام الحقيقي لا يمكن أن يتحقق بتسويات تتجاهل جذور وأسباب الصراع. فأي تسوية سياسية تفرض بالقوة دون حل المشاكل الجوهرية هي بمثابة «وقفة» على طريق الصراع. (نظام محمود بركات، الاستيطان والصراع العربي الإسرائيلي: الجانب السياسي، مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت مجلد 23، العدد 1، ربيع 1995، هامش (1)، 187.

(5) التسوية السياسية هي توفيق بين أهداف أطراف الصراع كلياً أو جزئياً طبقاً لميزاني القوى لحظة التوفيق، أي أن الاتفاق في هذه الحالة يُعَبِّر عن القوة الحقيقية للمُوَقِّعين عليه ولكنه لا يعبر عن المصالح الضرورية لهم وهذا ما يميزها عن عملية السلام.

(6) الخليج 1989/11/11.

(7) Investigative Leads, No. 9, June 1989.

(8) Los Angeles Times, 3/6/1991.

(9) New York Times, 1/6/1991.

(10) الاتحاد 1990/4/30.

(11) يتضح الإكراه في سعي قيادة اليمن الجنوبي بزعامة علي سالم البيض إلى الانفصال والدخول في حرب مع حكومة الوحدة بقيادة علي عبدالله صالح لمدة (66) ستة وستين يوما انتهت بهزيمة الانفصاليين وبقاء اليمن موحداً. لمزيد من التفاصيل انظر جمال سند السويدي (أعداد)، حرب اليمن 1994: الأسباب والنتائج، لندن: الساقي، 1995.

(12) انظر برنامج التنمية الاقتصادية للمنطقة في الفقرة (ب) من الملحق الرابع الخاص ببروتوكول التعاون الإسرائيلي/ الفلسطيني في مجال برامج التنمية في المنطقة، وإعلان المبادىء حول ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي سبتمبر 1993.

(13) الغالبية تؤيد استمرار المفاوضات مع إسرائيل، الوطن، 1992/5/2.

(14) جمال مظلوم، ذكرى مرور ثلاثين عاما على مباحثات السلام العربية الإسرائيلية، الاتحاد، 1994/10/26.

(15) بلجيكا وهولندا ولكسمبورغ.

(16) The International Herald Tribune 22/8/1995.

(17) الاتحاد 1995/8/20.

(18) الخليج 1995/10/7.

(19) الخليج 1995/7/11.

## المراجع العربية

أحمد سعيد نوفل وآخرون
1989 القضية الفلسطينية في أربعين عاما بين ضراوة الواقع وطموح المستقبل، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

أيمن السيد عبدالوهاب
1995 «المسار السوري/ الإسرائيلي ومعوقات الصفقة الكاملة»، السياسة الدولية (العدد 120) أبريل، 219-223.

بشير نافع
1993 «اتفاق غزة – أريحا: نقاط الضعف والقوة»، شؤون الشرق الأوسط (العدد 24)، 17-31.

توفيق حصو وآخرون
1989 قضايا ومشكلات دولية معاصرة، العين: مؤسسة العين للنشر.

توفيق حصو
1986 وعد بلفور والحلقة المفقودة، العين: دار الكتاب الجامعي.

حسن حمدان العلكيم
1995 «أزمة المياه في الوطن العربي»، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد 23 (العدد 3)، 7-31.

حسن حمدان العلكيم وآخرون
1990 قضايا إسلامية معاصرة، العين: مؤسسة العين للنشر.

رياض نجيب الريس
1994 رياح السموم، لندن: رياض الريس للكتب والنشر.

ريتشارد نيكسون
1995 ما وراء السلام (ترجمة مالك عباس)، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع.

زئيف شيف
1994 «المكسب الاستراتيجي لإسرائيل والأردن»، الدراسات الفلسطينية العدد (20) خريف.

زياد أبو غنيمة

1985 الحركة الإسلامية وقضية فلسطين، عمان: دار الفرقان للنشر والتوزيع.

شمعون بيريز

1995 معركة السلام: يوميات، (ترجمة عمار فاضل ومالك فاضل) عمان: الأهلية للنشر والتوزيع.

عبدالله السيد ولد أباه

1995 «التسوية في الشرق الأوسط ومستقبل النظام العربي»، المستقبل العربي العدد (192) فبراير.

غسان سلامة

1994 «أفكار أوّلية عن السوق الشرق أوسطية»، المستقبل العربي العدد (179) يناير، 67-89.

غسان سلامة

1993 «العرب، وإسرائيل، وأميركا، والمفاوضات»، المستقبل العربي العدد (172) يونيو، 4-12.

مارتن س.انديك

1993 «سياسة إدارة كلينتون حيال الشرق الأوسط»، الدراسات الفلسطينية العدد (15) صيف، 196-205.

مارتن س.انديك

1992 «ما وراء توازن القوة: خيار أميركا في الشرق الأوسط»، سلسلة مقالات معربة 2، بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، 7-20.

محجوب عمر

1995 الصراع العربي الإسرائيلي وصِدام الحضارات، في صِدام الحضارات، بيروت مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، 105-122.

محمد السيد سعيد

1992 مستقبل النظام الإقليمي العربي، عالَم المعرفة العدد (158) فبراير.

محمد محمود ربيع

1987 مناهج البحث في العلوم السياسية، الكويت، مكتبة الفلاح.

نظام محمود بركات

1995 الاستيطان والصراع العربي الإسرائيلي: الجانب السياسي، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد 23 العدد 1 ربيع، 153-194.

## المراجع الأجنبية

Bernard Lewis,

1992 "Rethinking the Middle East" Foreign Affairs 74 (4) Autumn: 2-15.

Hassan H. AL-Alkim

1994 The GCC Status in an Unstable World: Small States Foreign Policy Dilemmas, London: Sagi Books.

Shai Feldman

1990 "Missiles and CBW Proliferation". Proceedings of The Annual Meeting Symposium. New Orleans: Feb. 19.



# التعدد المنهجي: أنواعه ومدى ملاءمته للعلوم الاجتماعية

سامي عبدالعزيز الدامغ*

تنامت في العلوم الاجتماعية مؤخرا الكتابات المتشائمة، التي تتبنى مقولة أن العلوم الاجتماعية تمر بأزمة متعددة الأوجه. فهي، استناداً إلى هذه الكتابات، تعاني أزمة منهج وأزمة تنظير وأزمة تفسير للواقع. ويُلاحظ أن معظم تلك الكتابات قد استندت إلى مقارنة العلوم الاجتماعية بالعلوم الطبيعية لتدعيم وجهة نظرها (رجب [أ]1991، رجب [ب]1991).

ونرى أن وضع العلوم الاجتماعية في مقارنة مع العلوم الطبيعية أمر مجحف بحق العلوم الاجتماعية، وأن مثل هذه المقارنات لا تنم عن إدراك تام لطبيعة العلوم الاجتماعية والطبيعية على السواء. فالعلوم الاجتماعية قائمة على مجموعة من الفرضيات المعلمة لها، ولها مزاعمها الخاصة بها، التي تختلف بالضرورة عن تلك الموجودة في العلوم الطبيعية (الدامغ 1993). والفرق بين الاثنتين واضح: فالعلوم الطبيعية تهتم بدراسة الظواهر الطبيعية التي تتصف بالثبات النسبي. أما العلوم الاجتماعية فتهتم بدراسة الظواهر الاجتماعية التي

* الأستاذ المساعد بقسم الدراسات الاجتماعية كلية الآداب - جامعة الملك سعود.

تتصف بأنها دائمة التغير وبالغة التعقيد. ومن هذا المنطلق، فإن أي استخدام للعلوم الاجتماعية لا يجب أن يتم بمعزل عن الفرضيات المعلمة لكل جوانبها والتي يتم عن طريقها تفسير واقع ما.

ويهدف هذا البحث إلى تقديم صورة مبسطة - وفي الوقت نفسه شاملة - عن التعدد المنهجي the methodology of triangulation أو كما يطلق عليه دنزن multiple triangulation (Denzin 1989). ويمكن تحديد مشكلة البحث في «مدى ملاءمة التعدد المنهجي لطبيعة العلوم الاجتماعية». وسيحاول الباحث من خلال عرضه للتعدد المنهجي الإجابة عن التساؤلات التالية:

(1) إلى أي مدى يمكن تطبيق التعدد المنهجي؟ (2) ماذا يحقق توظيف التعدد المنهجي؟ (3) ما الصعوبات والعقبات المتوقعة عند استخدام التعدد المنهجي؟

ونحن نرى أن هناك منهجين رئيسيين، هما المنهج الكمي والمنهج الكيفي. ويندرج تحت كل منهما عدد من المناهج الفرعية.. وفي كل الأحوال، لا يعتبر التعدد المنهجي جديدا، إذ إن الكتابات المبكرة عنه في العلوم الاجتماعية بدأت تظهر في السبعينيات الميلادية. أما في العلوم الطبيعية، فإن توظيفه فعليا له تاريخ طويل. فقد دأبت تلك العلوم على استخدام أكثر من منهج في دراستها للظواهر الطبيعية (Denzin 1989, 234). والتعدد المنهجي في أبسط صوره هو استخدام أكثر من ملاحظ، أو أكثر من منهجية، أو استخدام أكثر من مصدر للبيانات، أو أكثر من أداة من أدوات جمع البيانات، أو استخدام أكثر من نظرية لتفسير البيانات بعضها أو كلها (Denzin 1989, 237).

ويقوم التعدد المنهجي على فلسفة منطلقة من المقولة الشهيرة في التراث الغربي "no one of us is as strong as all of us" أو ما معناه «لا يوجد بيننا من هو أقوى منا جميعا».

ويتكون التعدد المنهجي من خمسة أنواع رئيسية وهي: تعدد النظريات وتعدد المناهج وتعدد الملاحظين وتعدد النظريات وتعدد أدوات جمع البيانات وتعدد مصادر البيانات. ونعرض في ما يلي لكل منها:

## أولاً، تعدد النظريات:

تحظى العلوم الاجتماعية بوجود عدد كبير نسبيا من النظريات (Yegidis and Weinbach, 1991). وهي تتفاوت من حيث التركيز على المواضيع التي تتناولها،

سواء ركزت على الشخصية أو على تفسير المجتمع أو على ظاهرة اجتماعية بعينها. كما تتفاوت من حيث طريقة بنائها (استقرائية أو استنباطية)، وكذلك من حيث قوتها ودرجة التحقق التجريبي من فرضياتها. وبالرغم من وجود هذا الكم الضخم من النظريات، فإنه ليس هناك نظرية تحظى بقبول كافة المتخصصين في أي فرع من فروع العلوم الاجتماعية (Trader 1977, 10). ذلك أن كل نظرية تنظر إلى الظاهرة من منظور مختلف خاص بها (العبيدي 1989). وعليه فإن اللجوء إلى نظرية بعينها لتفسير ظاهرة اجتماعية ما، من شأنه أن يحد من نظرة الباحث إلى الظاهرة المدروسة بشكل كبير، ويقلل، بالتالي، من مصداقية تفسيره لتلك الظاهرة.

إلا أنه قلما يتمكن الباحثون من توظيف هذا النوع من أنواع التعددية. فعادة ما تكون الدراسات الاجتماعية قائمة على عدد بسيط من الفرضيات والتي تمثل أبعاد ومحاور تلك الدراسات، ومن ثم تتم عملية جمع البيانات في إطار تلك المحاور والأبعاد (أونجيل 1983 ,22 ;Denzin 1989, 239). ولكن اللجوء إلى أكثر من نظرية وأكثر من منظور في دراسة الظاهرة، أو المشكلة الاجتماعية، له فائدة كبيرة. فتعدد النظريات يسمح للباحث أو الباحثين باختبار البيانات والمعلومات المجموعة في الدراسة، عن طريق أكثر من نظرية، مما يجعل التفسير المتوصل إليه أقرب إلى الدقة والصواب، لأن توظيف أكثر من نظرية في دراسة الظاهرة نفسها يمنع الباحث من التحيز لنظرية معينة وتجاهل نظريات أخرى. وفضلا عن ذلك، فإن استخدام أكثر من نظرية لتفسير الظاهرة أو المشكلة، محل الدراسة، يجعل الدراسة والتحليل أكثر عمقا (Fielding & Fielding 1986, 33).

وتجدر الإشارة إلى أن هناك تشابها بين تعدد النظريات والتكامل المعرفي inter-disciplinary approach، لذا من المهم التفرقة بينهما. فالتكامل المعرفي نشأ أساسا نتيجة إدراك علوم كثيرة – ومنذ وقت طويل – أن ما لديها لوحدها، وما تم الوصول إليه في حدود العلم أو الحقل ذاته لا يكفي، وأنها تحتاج إلى ما وصلت إليه العلوم الأخرى من تجارب وحقائق. ولعل مهنة الخدمة الاجتماعية أصدق دليل على ذلك. فهي مهنة اعتمدت على ركيزتين أساسيتين، هما علم النفس وعلم الاجتماع، أي أنها وليدة للتكامل المعرفي ومنه انفصلت وطورت، إلى حد ما، بعض

النماذج النظرية الخاصة بها والتي تخدمها بشكل تطبيقي وعملي. ولم تتوقف عند هذا الحد، بل إنها اعتمدت على علوم أخرى مثل علم الإدارة وعلم الاقتصاد، ووظفت بعض ما وصلت إليه تلك العلوم في ممارستها للمهنة.

وفي الواقع، فإن هناك نظريات عدة وصلت للخدمة الاجتماعية نتيجة للتكامل المعرفي. ولعل نظرية الأنساق العامة general systems theory تعبر بشكل واضح عن ذلك. فهي نشأت أساسا في علم الأحياء، ومنه تم نقلها إلى علم الاجتماع حيث قام بارسونز وآخرون بتطوير مفاهيمها وتطويعها لعلم الاجتماع، ومن ثم انتقلت إلى الخدمة الاجتماعية.

وعلى الرغم من التشابه الموجود بين فكرة التكامل المعرفي وتعدد النظريات، إلا أن هناك أوجه اختلاف بينهما. فالتكامل المعرفي في واقعه هو الاعتماد على أكثر من حقل في دراسة الظاهرة نفسها، ومن الممكن أن يكون الاعتماد على نظريات مختلفة من حقول علمية مختلفة في دراسة الظاهرة محل الدراسة، بينما يعتمد التعدد النظري على أكثر من نظرية (بغض النظر عما إذا كانت النظرية أساسا قد وصلت إلى الحقل عن طريق التكامل المعرفي كما هي الحال في نظرية الأنساق العامة) في إطار الحقل نفسه في دراسة الظاهرة.

وقد تمخضت محاولات الدمج النظري (وليس التعدد النظري) في الخدمة الاجتماعية عن ولادة ما يسمى بالنموذج الإنتقائي eclectic model، الذي يتم فيه مزج أجزاء متفرقة من نظريات مختلفة لتفسير سلوك العملاء clients وتقديم العلاج الإكلينيكي لهم (Malcolm 1991, 47-50). إلا أن هذا النموذج تعرض لانتقادات حادة بسبب صهره لنظريات مختلفة، وفي أحيان كثيرة متضاربة في أساسها الفلسفي، في إطار واحد، وهو ما يختلف تماما عن تعدد النظريات الذي يسمح بتفسير الظاهرة والنظر إليها من زوايا مختلفة، مستخدما نظريات مختلفة مستقلة فلسفيا (ليست بالضرورة متناسقة فيما بينها) وذلك بغرض السماح للباحثين برؤية البدائل، المتاحة لهم نظريا، لتفسير البيانات من زوايا مختلفة، ومنع التحيز لنظرية بعينها، و/أو النظر إليها على أنها تمثل الواقع أو تفسره.

وقد انتقد العديد من العلماء تعدد النظريات معتبرين أنه قد لا يؤدي إلى رسم صورة متكاملة عن الظاهرة محل الدراسة. إلا أن هذا هو الأساس أو الغرض

من استخدام تعدد النظريات، ألا وهو رسم صورة متعددة المستويات للحقيقة، لأن الحقيقة، في واقع أمرها، قد يكون لها مستويات متعددة وأوجه مختلفة وليست بالضرورة صورة متسقة متكاملة الأجزاء.

أما في واقعنا العربي، فإن الأمر أكثر تعقيدا. ذلك أن معظم النظريات – إذا لم تكن كلها – طورت أساسا من خلال واقع اجتماعي وثقافي وسياسي يختلف بصور متفاوتة عن واقعنا العربي، وقد يحتاج الأمر إلى مواءمة هذه النظريات أساسا لتتفق مع هذا الواقع، قبل تقرير استخدامها سواء بصورة منفردة أو بعضها في دراسة الظواهر الاجتماعية[1].

**ثانيا، تعدد المناهج:**

تتأرجح العلوم الاجتماعية بين قطبي المنهجية الرئيسيين وهما المنهج الكمي والمنهج الكيفي، فعلى الرغم من أن الغالبية العظمى من الباحثين يميلون إلى المنهج الكمي، إلا أن ذلك لا يقلل على الإطلاق من شأن المنهج الكيفي.

وهناك فرق واضح في العلوم الاجتماعية بين استخدام المنهج الكمي والمنهج الكيفي، فالمنهج الكمي يستخدم عادة لحصر وربط الظواهر الاجتماعية والنفسية (Epstein 1985). ويعني المنهج الكمي للكثيرين استخدام تقنية العينة العشوائية randomization والمنهج التجريبي وشبه التجريبي والمقاييس الموضوعية والتحليلات الإحصائية المعقدة ومنهج المسح الاجتماعي (Reichard & Cook 1985). والمنهج الكمي له نظرة وضعية positivistic وذو خاصية جزئية reductionist وقائم على الاستنباط deduction وموضوعي objective وموجه نحو النتائج results-oriented وذو نظرة محايدة للعالم (Dabbs 1982) neutral. كما أن المنهج الكمي مصمم للتحقق والتأكد من العلاقات الموصوفة عن طريق النظرية. فالتجريب والعلاقات الارتباطية، التي يكثر استخدامها في هذا المنهج مصممة بهدف التحقق من العلاقات بين المتغيرات (Reichard & Cook 1985). وأدوات جمع البيانات في المنهج الكمي مصممة لتقدم حقائق موضوعية، ثابتة، رقمية، وقابلة للملاحظة والقياس حول جزئيات أو متغيرات معرفة تعريفا إجرائيا. ومن هذه الأدوات الملاحظة المقننة وتصاميم البحث التجريبية والإستمارة والمقاييس المقننة.

أما المنهج الكيفي، فيستخدم عادة لمعرفة الخصائص الأساسية والضرورية للظواهر الاجتماعية والنفسية (Epstein 1985). ويرتبط المنهج الكيفي باستخدام

المنهج الاثنوغرافي ومنهج دراسة الحالة والمقابلات العميقة والملاحظة بالمشاركة (Reichardt & Cook 1985). والمنهج الكيفي قائم على الاستقراء inductiion ويهتم بالظواهر بصفة أكثر ويعتبر أكثر شمولية، وذو صبغة ذاتية subjective وموجه نحو الخطوات process - oriented وله نظرة أنثروبولوجية نحو العالم View of the world anthropological (Dabbs 1982).

ويصور المنهج الكيفي العالم على أنه شديد التعقيد، والحقائق فيه دائمة التغير ومكونة من أبعاد متعددة من التصورات والمعاني، التي تتأثر بشدة بالتفاعل بين السياق البيئي والتفاعل الذاتي للأشخاص. ويهدف المنهج الكيفي إلى الكشف عن معاني العلاقات القائمة في إطار الظواهر الاجتماعية، وأثر هذه العلاقات على الأداء الاجتماعي. أما الأدوات المستخدمة في هذا المنهج فهي الملاحظة المباشرة غير المقننة والمقابلة غير المقننة والمقاييس غير المقننة والطبيعية، التي تستخدم في دراسة الظواهر الخالية من التحكم التجريبي. وبالرغم من عدم وجود تقنين أو أنظمة محددة للمنهج الكيفي، كما هي الحال في المنهج الكمي، إلا أن جهود جمع البيانات يجب أن تتبع خطوطا عامة تتطلب الصدق والثبات، فضلا عن المهارة والمثابرة والتمرين المستمر للباحثين (Ruckdeschell 1985).

وتجدر الإشارة إلى أن هناك القليل من الإتفاق بين العلماء المهتمين بالمنهجية على أوجه الشبه والإختلاف بين المنهجين الكمي والكيفي (Dabbs 1982). والفرق بين المنهجين يتعلق بجذورهما الفلسفية. فالمنهج الكمي منطلق من الفلسفة المنطقية الوضعية logical positivism، التي ترى أن المعاني مستقلة عما نراه من حولنا من أشياء، وأنها (أي المعاني) من الممكن تفتيتها إلى أجزاء صغيرة قابلة للقياس عن طريق مقاييس موضوعية. أما المنهج الكيفي فمنطلق من الفلسفة البنائية الاجتماعية social constructionism، التي ترى أن هناك حقائق متعددة وأن الحقيقة في واقع أمرها لها مستويات وأبعاد متعددة، وأن المعاني يمكن فهمها من خلال مستويات متعددة عن طريق السياق الاجتماعي.

وفي الواقع، فإن هناك خلافا جدليا بين أنصار كل منهج يتمثل في محاولة إبراز نقاط القوة في المنهج المرغوب فيه وإبراز نقاط الضعف في المنهج الآخر. فأنصار المنهج الكمي على سبيل المثال، يشيرون إلى أن المنهج الكيفي تظهر فيه ذاتية الباحث وأن النتائج المتحصل عليها باستخدام هذا المنهج نابعة من ذاتية

الباحث، وعليه فهو أبعد من المنهج الكمي عن الموضوعية وبالتالي عن العلم. أما أنصار المنهج الكيفي فيرون أن المنهج الكمي يمثل انسياقا لا مبرر له خلف الأرقام والإحصاء، التي لا يمكن أن تعبر بصدق عن ظاهرة ما، ولا تمكن من التمعن في دراسة الظواهر بصفة عامة، لذا فهي سطحية.

ومع ازدياد نبرة الخلاف وحدته، بدأت تظهر مؤخرا الكتابات المعتدلة التي تنادي بأن كلا المنهجين له مزاياه وله عيوبه، وأن هناك متسعاً في العلوم الاجتماعية لكليهما، وعليه فكلاهما مطلوب. وحقيقة الأمر أن هذين المنهجين مكملان لبعضهما، إذ أن كلا منهما ينظر إلى الظواهر الاجتماعية من زاوية مختلفة. وقد يتبادر إلى الذهن في أول وهلة سؤال يتعلق بكيفية أو مدى إمكانية دمج هذين المنهجين. ويمثل التعدد المنهجي الوسيلة الوحيدة للجمع بين هذين المنهجين في دراسة واحدة، إذ بإمكان الباحث أن يستخدم المنهجين الكمي والكيفي معا في دراسة الظاهرة نفسها مستخدما التعدد المنهجي (Al-Jasir 1995, 14-17) [(2)].

**ثالثا، تعدد الملاحظين:**

يتعامل الباحث في العلوم الاجتماعية مع ظواهر ومشاكل اجتماعية لها علاقة مباشرة بالإنسان والبيئة الاجتماعية بصفة عامة، لذا فإنه من المتوقع أن تؤثر الظاهرة أو المشكلة محل الدراسة على الباحث وبالتحديد على موضوعيته في دراستها.

وترتبط الموضوعية ارتباطا وثيقا بقضية العلم والقيم، وهي القضية التي شغلت حيزا وأثارت جدلا بين المشتغلين في العلوم الاجتماعية بشكل عام. فالجدل قائم حول: هل هناك علم خالٍ من القيم أم أن القيم تلعب دوراً في توجيه البحث العلمي وبالتالي توجيه العلم ذاته؟

وتعني الموضوعية في أبسط صورها أن يتم التعامل مع الظواهر الاجتماعية على أنها كيانات مستقلة تماما عن ذات الباحث، ومحاولة تجنب كل الاعتبارات الانفعالية والمواقف الذاتية. وإذا لم يتمكن الباحث من التخلص من مثل هذه الاعتبارات، فإنه يصبح عاجزا عن معرفة الأسباب الحقيقية للظاهرة المدروسة (الهمالي 61:1988). ومن هنا تتضح أهمية التزام الباحث في العلوم الاجتماعية بمتطلبات الموضوعية التي تتجلى في: **أولا**، الابتعاد عن الأحكام الذاتية، والتركيز على أن الظواهر الاجتماعية مستقلة بذاتها وتتصف بالتلقائية. **ثانيا**، الالتزام

بالحياد الأخلاقي المهني بقدر الإمكان. **ثالثا**، الابتعاد عن الآراء والأحكام المسبقة في دراسة الظاهرة الاجتماعية، الذي لا يمكن تحقيقه إلا من خلال التعامل مع الظواهر الاجتماعية ككيانات مستقلة عن شعور الباحث الداخلي. **وأخيرا**، الالتزام بملاحظة الحقيقة الاجتماعية كما هي لا كما يجب أن تكون عليه، وتفسيرها علميا والكشف عن العلاقات الوظيفية المتداخلة بين الظواهر الاجتماعية.

إلا أن دنزن (Denzin 1989, 235-235) يعتقد أنه مهما كان مستوى تدريب الباحثين وحرصهم على الدقة والموضوعية، يبقى أن كل باحث هو عبارة عن خلاصة لتاريخه وماضيه والأحداث التي مرت عليه. لذا فإنه يتأثر بالبيئة التي يتعامل معها ويتفاعل معها بطريقة فريدة من نوعها. وعليه، فإن الموضوعية التامة مطلب يستحيل تحقيقه. لذا، وبهدف التقليل من احتمالية التحيز المترتبة عن وجود باحث يرصد ظاهرة ما بمفرده، يفضل توظيف أكثر من باحث لملاحظة الظاهرة نفسها (عبدالعال، 86:1988)، إذ أن الاعتماد على أكثر من ملاحظ في دراسة ظاهرة ما كفيل بالحد من ظهور ذاتية الباحث في تلك الدراسة، ذلك أن ظهور ذاتية الباحثين، في حالة تعددهم، سيؤدي بالضرورة إلى تضارب تقارير الملاحظين وهو ما يشكل إشكالية منهجية. وعليه فإن اللجوء إلى تعدد الملاحظين كفيل بالحد من هذه الإشكالية المنهجية.

ويقوم هذا النوع من أنواع التعدد المنهجي على افتراض أن استخدام، أو الإكتفاء، بملاحظ واحد لملاحظة ظاهرة ما أو سلوك ما، أو العيش في مجتمع ما وملاحظته، يكون أكثر عرضة للخطأ والتحيز، كما في حالة الاعتماد على مجموعة من الملاحظين. حيث أن تعدد الملاحظين من شأنه أن يضفي مصداقية أكثر ويقلل من الأخطاء في البيانات المجموعة مما يؤدي بالتالي إلى معرفة أدق وأصوب وأكثر قربا من الواقع الاجتماعي[3].

**رابعا، تعدد أدوات جمع البيانات:**

يأخذ هذا النوع من أنواع التعدد المنهجي شكلين رئيسيين. أولهما، تعدد أدوات جمع البيانات. وثانيهما، التعددية داخل الأداة نفسها. أما الشكل الأول، وهو استخدام أكثر من أداة من أدوات جمع البيانات، فإنه يتمثل في أي استخدام لأكثر من أداة من أدوات جمع البيانات، كأن يستخدم الباحث الملاحظة والمقابلة، أو الملاحظة والاستبيان، أو المقابلة والاستبيان البريدي. ويبرر استخدام أكثر من أداة

من أدوات جمع البيانات، على افتراض أن نقاط الضعف في أداة معينة هي نقاط القوة في أداة أخرى. لذا فإن استخدام أكثر من أداة من أدوات جمع البيانات في دراسة الظاهرة كفيل بتلافي العيوب الموجودة في كل أداة لوحدها. فالمقابلة، كأداة لجمع البيانات، تسمح بالحصول على معلومات عميقة ودقيقة من المبحوثين عن الظاهرة أو المشكلة المراد دراستها، ولا تحد المبحوثين بإجابات معينة. ولكن يعاب عليها أنه ليس فيها حفظ لسرية ومجهولية المبحوثين، وأنها تتطلب الكثير من الجهد والوقت، وأنها مرتفعة التكاليف (Isaac & Michael 1989, 132). كما يعاب عليها أنه من الممكن أن يكون فيها تحيز، وقد تجعل المبحوثين يتحرجون من الحديث عن بعض المواضيع الحساسة.

ولو نظرنا إلى الاستبيان البريدي كأداة لجمع البيانات – في المقابل – فسنجد أنه من الممكن أن يحفظ سرية ومجهولية المبحوثين، حيث يتم تعامل الباحث، في معظم الأحيان، مع استمارات تحمل أرقاما معينة من دون معرفة أي من المبحوثين في استمارة بعينها. كما أنه لا يكلف الكثير من الجهد والوقت، إذ لا تتطلب جهود جمع البيانات، بعد إعداد الاستمارات، إلا إرسالها بالبريد دفعة واحدة، ومن ثم انتظار النتائج بالبريد. وفضلا عن ذلك، فإن الاستبيان البريدي قليل التكلفة (Nachmias & Nachmias 1987,227)، إذ من الممكن إعداد نسخ مكررة من الاستبيان، كما أن جهود جمع البيانات لا تتطلب أكثر من باحث واحد. والاستبيان البريدي عدا كونه سهل الاستخدام، فإن احتمالات التحيز فيه أقل من المقابلة واستخدامه يرفع الحرج عن المبحوثين ويمكنهم من الحديث عن بعض المواضيع الحساسة.

ولكن يعاب على الاستبيان البريدي أنه لا يمكن الباحث من الحصول على معلومات عميقة ودقيقة، من المبحوثين، عن الظاهرة أو المشكلة المراد دراستها. فطبيعة الاستبيان البريدي تتطلب الاختصار، من ناحية، وعدم إمكانية عرض جميع الاجابات المتوقعة في خيارات للمبحوثين، من ناحية أخرى. كما يعاب على الاستبيان البريدي أنه يحدد المبحوثين بإجابات معينة، مما لا يترك للمبحوثين فرصة التعبير عن أرائهم الخاصة، التي قد لا تكون ضمن الخيارات المتاحة لهم في الاستبيان (وذلك في حالة عدم وجود اختيار «أخرى تذكر»). وأخيرا فإن الاستبيان البريدي لا يمكن الباحث من الحصول على معلومات كاملة عن الظاهرة

أو المشكلة المراد دراستها. فكما هو معروف، فإن نسبة الاستجابة في الاستبيان البريدي قليلة نسبيا، وقد لا تتجاوز في أفضل الأحوال 70٪ وهو ما يشكل عقبة أمام هذه الأداة من أدوات جمع البيانات.

وكما هو ملاحظ، فإن نقاط القوة في المقابلة هي في الواقع نقاط الضعف في الاستبيان البريدي. ونقاط الضعف في المقابلة هي تقريبا نفسها نقاط القوة في الاستبيان البريدي. لذا فإن الجمع بين المقابلة والاستبيان البريدي في دراسة ظاهرة ما كفيل بتلافى العيوب الموجودة في كلاهما.

وتجدر الإشارة إلى أن المقارنة السابقة بين المقابلة والاستبيان البريدي هي عامة في طبيعتها، لأن بعض مزايا وعيوب كل أداة يعتمد على طريقة استخدامها وتنفيذها، كما يعتمد مدى ملاءمة استخدام كل أداة على طبيعة المجتمع وظروفه.

أما الشكل الثاني من هذا النوع من أنواع التعدد المنهجي، فيتمثل في استخدام أكثر من مقياس داخل الأداة نفسها (Denzin 1989,243)، كأن يقوم الباحث باستخدام ثلاثة مقاييس مختلفة داخل استمارة بحث واحدة. أو كأن يقوم الباحث باستخدام مقاييس متعددة مع أحد تصاميم النسق المفرد single system designs (الدامغ Bloom & Fischer 1982; 1994). ويعتبر هذا النوع أكثر أنواع التعدد المنهجي استخداما، خصوصا عندما تكون الظاهرة أو المشكلة المدروسة متعددة الأبعاد، بحيث تتضمن الأداة، كالاستمارة على سبيل المثال، مقاييس مختلفة بحيث يقيس كل مقياس بعدا من أبعاد الظاهرة. وتعبر دراسة الرشيد (1994) أنفة الذكر عن هذا النوع من أنواع التعدد المنهجي، إذ أنها وظفت أكثر من أداة من أدوات جمع البيانات مثل الاختبارات السيسيومترية والملاحظة البسيطة.

**خامسا، تعدد مصادر البيانات:**

يقوم هذا النوع من أنواع التعدد المنهجي على افتراض أن اللجوء إلى، أو الإكتفاء بمصدر بيانات واحد فقط لدراسة الظاهرة/المشكلة المراد دراستها، يكون محددا للباحث بصورة كبيرة من ناحية، وأقل مصداقية من ناحية أخرى. ويستخدم تعدد مصادر البيانات بهدف التأكد من مصداقية البيانات من المصادر المختلفة، وكذلك إلى الظاهرة أو المشكلة من زوايا مختلفة. وحيث أن كل مصدر من مصادر البيانات يعكس في الواقع جزءا محددا من أجزاء الحقيقة، فإن اللجوء

إلى أكثر من مصدر من مصادر البيانات وعدم الاكتفاء بمصدر واحد كفيل بتقديم أجزاء متعددة من الحقيقة المتعلقة بالظاهرة أو المشكلة المراد دراستها (Powers, Meenaghan et al 1985, 85-99)[4].

## مزايا التعدد المنهجي

من خلال العرض السابق للتعدد المنهجي، يتضح لنا أنه يتفوق على غيره من مناهج البحث بالعديد من المزايا، التي يأخذ بعض منها صفة العمومية بالنسبة للتعدد المنهجي، بينما يقتصر بعضها الآخر على نوع بعينه أو أكثر من نوع من أنواع التعدد المنهجي، وهذه المزايا هي كما يلي:

(1) يقلل من احتمالات الخطأ (عام)، التي قد تنتج عن وجود باحث واحد أو ملاحظ واحد ويقرب من الصواب (الواقع) مما يزيد من مصداقية البيانات المتحصل عليها. (2) يقلل من احتمالية التحيز (عام): تعتبر الموضوعية مطلباً تسعى العلوم الاجتماعية جاهدة لتحقيقه، ولما كانت هذه العلوم تتعامل مع ظواهر ترتبط بدرجات متفاوتة بذاتية الباحث وتؤثر وتتأثر به. فإن الملاحظة تعتبر من أكثر مناهج البحث عرضة للتحيز، وذلك نظراً لطبيعتها. لذا فإن الاعتماد على ملاحظ واحد يقلل، وبشكل كبير من قيمة النتائج المتحصل عليها. وفي المقابل فإن تعدد الملاحظين يقلل من احتمالية التحيز، مهما كان نوعه، كالتحيز لنتيجة أو لجنس أو لعقيدة أو للون، مما يزيد من موضوعية البحث وبالتالي مصداقية النتائج المتحصل عليها (عبدالمعطي 68,1990). (3) يساعد على تفسير النتائج عن طريق أكثر من منظور (خاص بتعدد النظريات)، مما يجعل التفسير المتوصل إليه أقرب إلى الدقة والصواب. فكلما أمكن شرح وتفسير البيانات والمعلومات عن طريق نظريات أكثر، كلما كانت أقرب إلى الدقة والصواب. (4) يزيد من مصداقية النتائج المتحصل عليها (خاص بجميع أنواع التعدد المنهجي باستثناء تعدد النظريات). فمقارنة البيانات التي أخذت عن طريق الملفات مع تلك التي أخذت عن طريق الأشخاص، على سبيل المثال، كفيل بكشف الأخطاء أو المعلومات غير الدقيقة. فكلما كانت البيانات والمعلومات موثقة عن طريق أكثر من مصدر، كلما كانت أفضل وأقرب إلى الواقع. (5) يساعد على تلافي القصور الموجود في كل منهج/ أداة/ نظرية/ مصدر/ ملاحظ على حدة (عام)، خصوصا أن مناهج البحث فيها لها نقاط قوة ونقاط ضعف، كما أن أدوات جمع البيانات فيها لها أيضا نقاط قوة

ونقاط ضعف. (6) يمكن من الجمع بين المنهجين الكمي والكيفي (خاص بتعدد المناهج)، ذلك أن كلا المنهجين مطلوب وهما مكملان لبعضهما. ويبقى السؤال: كيف يمكن الجمع بين المنهجين الكمي والكيفي في دراسة واحدة؟ وفي الواقع يعتبر التعدد المنهجي الوسيلة الوحيدة التي يمكن بها الجمع بين منهجي البحث الكمي والكيفي والذي من شأنه أن يؤدي إلى تلافي عيوب المنهجين والجمع بين مزاياهما.

## عيوب التعدد المنهجي

على الرغم من وجود العديد من نقاط القوة في التعدد المنهجي، لا يزال هناك العديد من نقاط الضعف التي، في كثير من الأحيان، تسبب الإحباط للباحثين مما يجعلهم يحجمون عن استخدامه وتوظيفه في أبحاثهم. ونقاط الضعف في التعدد المنهجي تتفاوت ما بين عام للتعدد المنهجي وخاص بنوع أو أكثر من نوع من أنواع التعدد المنهجي. ومن هذه النقاط: (1) يستهلك الكثير من الجهد والوقت (عام). وبالتالي، فإن التعدد المنهجي قد لا يلائم كل الباحثين، ويبقى تطبيقه مرتبطا إلى حد كبير بمدى حرص الباحث على الوصول إلى نتائج دقيقة وقريبة من الواقع من ناحية، وملاءمة ظروفه لتوظيف التعدد المنهجي من ناحية أخرى. (2) يؤدي إلى الإجابة عن أسئلة بحثية مختلفة (خاص بتعدد المناهج)، لأن الجمع بين المنهجين الكمي والكيفي قد يؤدي إلى أن كلا منهما قد يجيب عن تساؤلات بحثية مختلفة مما لا يخدم الباحث أو الدراسة التي يتم فيها توظيف تعدد المناهج. (3) يتطلب مبالغ طائلة للقيام به (عام)، ولذا، فإن التعدد المنهجي قد لا يلائم الأبحاث ذات الميزانية المحدودة أو التي لا تتلقى دعما خارجيا. (4) أنه معقد (عام)، ولا يتكون من خطوات سهلة وميسرة، بل على العكس من ذلك، فإن اللجوء إلى أكثر من مصدر من مصادر البيانات و/أو أكثر من منهج و/أو أكثر من نظرية في دراسة ظاهرة ما قد لا يؤدي إلى رسم صورة متكاملة عن الظاهرة، ومن الممكن أن يؤدي إلى وجود نتائج متعارضة (Silverman 1985,105). كما قد يؤدي تعدد الملاحظين إلى عدم الاتفاق فيما بينهم على ما يلاحظون، إذ أن كلًا منهم له طريقة تفاعل فريدة من نوعها مع الظاهرة الملاحظة (Lincoln & Guba 1985,307).

لا يزال الباحثون في العلوم الاجتماعية يسعون في دأب من أجل الوصول إلى الحقيقة الاجتماعية social reality والتي تتناولها أبحاثهم من زوايا مختلفة

وبطرق مختلفة، وهم في سعيهم هذا يحققون طموحاتهم بدرجات متفاوتة تبعا للمنهج المستخدم والأداة الموظفة ونوع الدراسة وطبيعتها. ولعل أكثر ما يعيق أداء الباحثين ويقلل إلى حد ما من قيمة انتاجهم العلمي، هو إعتمادهم على منهج واحد و/أو أداة واحدة و/أو نظرية واحدة و/أو ملاحظ واحد و/أو مصدر واحد للبيانات. حيث أن لكل منهج أو أداة أو نظرية أو ملاحظ أو مصدر، عند توظيفه في دراسة ما منفردا، أوجه قصور ونقاط ضعف لا يتم تلافيها إلا عن طريق التعدد المنهجي.

وتجدر الإشارة إلى أن التعدد المنهجي لا يمكن توظيفه توظيفا أمثل في المجتمعات العربية بمعزل عن السياق الاجتماعي والثقافي لهذه المجتمعات. فالمجتمعات العربية تختلف بثقافتها عن الثقافة الغربية التي منها انبثق التعدد المنهجي وبالتالي، من الضرورة مواءمة التعدد المنهجي للثقافة العربية وطبيعة المجتمعات العربية. فعلى سبيل المثال، فإن بعض أدوات جمع البيانات مثل الاستبيان البريدي قد يتم استبعادها أساسا عند دراسة مجتمع عربي بعينه، وذلك قد يكون إما بسبب سوء الخدمات البريدية و/أو بسبب تفشي الجهل في ذلك المجتمع، كما قد يتم استبعاد المقابلة في مجتمع عربي محافظ إذا كان الأمر يتعلق بعينة من النساء (على افتراض أن الباحث أو الباحثين من الرجال).

كما قد يتعذر توظيف تعدد النظريات بسبب عدم ملاءمتها أو بعضها للثقافة العربية، لأن معظم النظريات نشأت أساسا في الثقافة الغربية وطوعت لشرح تلك الثقافة وتفسير الواقع الاجتماعي الغربي.

ومما لا شك فيه أن العلوم الاجتماعية تعاني، من الناحية المنهجية، قصورا واضحا يتمثل في عدم دقتها وعدم موضوعيتها. وهي بالإضافة إلى ذلك تعاني من كثرة الخلافات بين المشتغلين فيها حول المنهجية الملائمة. ويمثل التعدد المنهجي ارتقاء عن القصور الناتج عن استخدام أي منهج أو أداة أو نظرية أو ملاحظ أو مصدر بيانات لوحده، وكذلك ارتقاء عن تلك الخلافات بين المشتغلين في العلوم الاجتماعية، إذ أنه يخلو من تحيز لنظرية أو لمنهج أو لأداة أو لملاحظ أو لمصدر بيانات بعينه.

لقد حاولنا من خلال هذا البحث العرض للتعدد المنهجي وأنواعه الخمسة، كما عرضنا لمزايا وعيوب هذه الأنواع، التي تكون المحصلة النهائية لمزايا وعيوب التعدد المنهجي. وبناء على ما تقدم من الممكن وضع بعض النقاط كنتائج لهذا البحث وهي كما يلي:

1 – أن التعدد المنهجي هو أنسب مناهج البحث وأكثرها ملاءمة لطبيعة العلوم الاجتماعية.

2 – أن التعدد المنهجي لا يتناسب مع كل الدراسات ولا مع كل الباحثين، لأنه يتطلب ميزانيات كبيرة نسبيا من ناحية، وبذل الكثير من الجهد والوقت من ناحية أخرى، وهو ما لا يتوفر دائما.

3 – أن استخدام التعدد المنهجي يتطلب مهارة خاصة من قبل الباحثين، إذ أن النتائج المتحصل عليها باستخدام التعدد المنهجي قد لا تكون متناسقة. كما أن القدرة على توظيف أكثر من نظرية لدراسة الظاهرة نفسها مستوى يصعب الوصول إليه. لذا فإن استخدام التعدد المنهجي يتطلب تدريبا أعلى للباحثين ومستوى وقدرات بحثية أكبر.

ولا يفوتنا هنا أن نقر بأن طبيعة الظاهرة أو المشكلة التي يدرسها الباحث قد تحدد إلى حد كبير المنهج المستخدم وأدوات جمع البيانات التي يمكن توظيفها. ومع ذلك يبقى التعدد المنهجي مطلبا من المفروض أن يسعى الباحثون إلى تحقيقه متى ما كان ذلك متاحا.

## الهوامش:

(1) قام الدامغ (AL-Damigh 1992) بإجراء دراسة على عينة من الأخصائيين الاجتماعيين الأكلينيكيين في ولاية إلينوي في الولايات المتحدة الأمريكية لمعرفة اتجاهات الرأي لديهم نحو الكحولية alcoholism. ولقد قام بتوظيف ثلاث نماذج نظرية رئيسية في حقل إدمان الكحول وهي أولا: النموذج المرضي the disease model: ثانيا: نموذج التحكم بالشرب the controlled drinking model: ثالثا: النموذج متعدد الأبعاد the mulivariate model.

وعلى الرغم من أن الباحث قام بتصميم استمارة بحث questionniare احتوت على 40 عبارة ممثلة لهذه النماذج النظرية، إل أنه في مرحلة التحليل الإحصائي وتفسير النتائج اضطر إلى استبعاد النموذج متعدد الأبعاد وذلك لاشتراكه مع النموذجين النظريين الأخريين في كثير من الفرضيات.

وبالرغم من أن هذا يعتبر نقطة ضعف في الدراسة إلا أنه – وهو ما يعنينا في هذا البحث

- يعكس مدى صعوبة توظيف نظريات متعددة في دراسة الظاهرة نفسها من ناحية ويمثل تدعيمها لوجهة نظر دنزن (Denzin 1989, 239) من ناحية أخرى.

(2) قامت بنية الرشيد (1994) بإجراء دراسة على مجموعة من الفتيات المتخلفات عقليا ممن تتراوح أعمارهن ما بين 10-13 سنة وتتراوح نسبة ذكائهن ما بين 50-70 درجة (المورون) والمقيمات إقامة داخلية في معهد التربية الفكرية للبنات في الرياض، وذلك بهدف تحديد أثر ممارسة خدمة الجماعة في إشباع بعض الحاجات النفسية والاجتماعية (الحاجة للإنتماء والتقبل والإستقلالية) للأطفال المتخلفين عقليا. وقد عمدت الباحثة إلى إستخدام المنهج التجريبي وقامت بإجراء تجربة قبلية بعدية باستخدام مجموعة واحدة the one group pretest-posttest design وهو من التصاميم التي تندرج تحت تصاميم البحث شبه التجريبية (Campbell and Stanley 1963, pre-experimental designs). كما قامت باستخدام مجموعة ممن أدوات جمع البيانات وهي كما يلي: (1) مقياس الحاجة إلى الاستقلالية (2) الملاحظة (الملاحظة البسيطة) (3) الاختبارات السوسيومترية.

وكما هو ملاحظ فلقد قامت الباحثة بما يلي: أولا، استخدمت المنهج الكمي (التجربة القبلية البعدية باستخدام مجموعة واحدة ومقياس الحاجة إلى الاستقلالية والاختبارات السيسيومترية) وكذلك المنهج الكيفي (الملاحظة البسيطة). ثانيا: استخدمت أكثر من منهج داخل إطار المنهج الكمي، فقد قامت باستخدام المنهج التجريبي والمنهج غير التجريبي. ثالثا: استخدمت أكثر من أداة من أدوات جمع البيانات. وهذه الدراسة وبالرغم من أوجه القصور الموجودة فيها والمرتبطة جزئيا باستخدامها للمنهج التجريبي، أن هناك العديد من النقاط والمرتبطة بالصدق الداخلي internal validity والصدق الخارجي external validity والتي لم يتم التحكم فيها والتي لا يتسع المجال لذكرها بالتفصيل، إلا أنها تعبر وبشكل جيد عن إمكانية توظيف (وليس التوظيف الأمثل) للتعدد المنهجي في دراسة واحدة.

(3) قام ساندز (Sands 1990) بإجراء دراسة استخدم فيها المنهج الإثنوجرافي ethnography في إحدى المؤسسات التي تتولى دراسة وتقويم حالات الأطفال المعرضين للإضطرابات العقلية، والتي تضم متخصصين مهنيين من مجالات وحقول مختلفة، وذلك بهدف التعرف إلى الطريقة التي يتواصل ويتعامل بها المتخصصون في حقول مختلفة مع بعضهم. واستخدم الباحث مجموعة من أدوات جمع البيانات من ضمنها الملاحظة بالمشاركة، والتي وظف من خلالها تعدد الملاحظين. فقد قام الباحث نفسه مع اثنين من طلبة الدراسات العليا بحضور الاجتماعات النصف أسبوعية التي أجريت لخمس حالات بهدف تقويمها. وجلس هو مع الملاحظين الآخرين خلف المتخصصين المهنيين من مجالات مختلفة خلال الاجتماعات ورصدوا الطريقة التي يتعاملون بها مع بعضهم (Sands 1990, 119). وتعبر هذه الدراسة عن تعدد الملاحظين، إذ قام ثلاثة باحثين بعملية الملاحظة في الوقت نفسه.

(4) قام شرف الدين الملك (1993) بإجراء دراسة حول طبيعة التعرض لحوادث السرقة في المملكة العربية السعودية. وكان هدف البحث هو تحديد دور ضحايا السرقة في وقوع

الحوادث، وكذلك تحديد بعض الخصائص الشخصية والاجتماعية الثابتة لدى المجني عليه.

وقد استخدم الباحث مصادر بيانات متعددة فلجأ إلى الآتي:

1. الفئة الأولى مكونة من سجلات 240 من الذكور من ضحايا حوادث سرقة توجد عنهم معلومات لدى أقسام الشرطة المختلفة في مدينة الرياض.

2. الفئة الثانية مكونة من 240 من أرباب أسر سعوديين يسكنون قرب مسكن المجني عليه، بحيث يكون بين كل مسكن وآخر خمسة مساكن لا يدخلها الباحثون.

3. الفئة الثالثة مكونة من 240 طالباً ثانوياً من مدارس قريبة من منزل المجني عليه.

4. الفئة الرابعة مكونة من 240 من ملاك المحلات التجارية المجاورة لمنزل المجني عليه تم اختيارها بالطريقة نفسها التي تم بها اختيار منازل أرباب الأسر.

5. الفئة الخامسة مكونة من 240 من الذكور يُختارون من مساجد قريبة من منزل المجني عليه.

وكما هو ملاحظ، فقد لجأ شرف الدين الملك (1993) إلى مصادر عدة من مصادر البيانات. فالفئة الأولى من عينته كانت عبارة عن الوثائق والسجلات الموجودة لدى الشرطة. أما بقية الفئات فهي لأفراد يمثلون شرائح مختلفة من شرائح المجتمع. وهو باستخدامه مصادر متنوعة لدراسة ظاهرة السرقة، حصل على معلومات قيمة عن الظاهرة ونظر إليها كذلك من زوايا مختلفة.

## المصادر العربية

ابراهيم، رجب

1991أ «المنهج العلمي للبحث من وجهة إسلامية في نطاق العلوم الاجتماعية ومهن المساعدة الإنسانية» بحث مقدم إلى ندوة التأصيل الإسلامي للخدمة الاجتماعية. القاهرة. 10-13، أغسطس المعهد العالمي للفكر الإسلامي.

———

1991ب «مداخل التأصيل الإسلامي للعلوم الاجتماعية (مع اهتمام خاص بمهن المساعدة الإنسانية)» بحث مقدم إلى ندوة التأصيل الإسلامي للخدمة الاجتماعية. القاهرة. 10-13، أغسطس المعهد العالمي للفكر الإسلامي.

إبراهيم، العبيدي

1989 «دور النظريات الاجتماعية في أبحاث الشيخوخة» العصور (4) 347، 359.

أونجيل، أركان

1983 أساليب البحث العلمي: دراسة مفاهيم البحث لأخصائي العلوم الاجتماعية. ترجمة حسن ياسين ومحمد نجيب. الرياض: معهد الإدارة العامة.

بدر، أحمد

1978 أصول البحث العلمي ومناهجه. الكويت: وكالة المطبوعات.

بنيه، الرشيد

1994 أثر ممارسة خدمة الجماعة في إشباع بعض الاحتياجات النفسية الاجتماعية للأطفال المتخلفين عقليا: دراسة تجريبية بمعهد التربية الفكرية للبنات بالرياض. رسالة ماجستير غير منشورة (الرياض: جامعة الملك سعود).

سامي، الدامغ

1993 الثورة العلمية في العلوم الاجتماعية: بين الجوانب النظرية والتطبيقية. المؤتمر السابع للخدمة الاجتماعية. القاهرة: جامعة حلوان.

———

1994 «تصميمات النسق المفرد». مجلة العلوم الاجتماعية، العدد (1) ربيع، 243-271.

عبدالباسط، حسن

1980 أصول البحث الاجتماعي. القاهرة: مكتبة وهبة.

عبدالحليم رضا، عبدالعال

1988 البحث في الخدمة الاجتماعية. القاهرة: دار الثقافة للطباعة والنشر.

عبدالمعطي، عبدالباسط

1990 البحث الاجتماعي: محاولة نحو رؤية نقدية لمنهجه وأبعاده. الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

محمد، الجوهري، وعبدالله، الخريجي

1978 طرق البحث الاجتماعي. القاهرة: مطبعة المجد.

الملك، شرف الدين

1993 طبيعة التعرض للحوادث في المملكة العربية السعودية. الرياض، مركز أبحاث مكافحة الجريمة بوزارة الداخلية.

ميشيل، مان

1994 موسوعة العلوم الاجتماعية. ترجمة عادل مختار الهراوي وسعد عبدالعزيز مصلوح. الكويت، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع.

الهمالي، عبدالله

1988 أسلوب البحث الاجتماعي وتقنياته. منشورات جامعة قار يونس، بنغازي.

## المصادر الأجنبية

Al-Damigh, S.

1992 Attitudes of Clinical Social Workers Towards Alcoholism. Unpublished Doctoral Thesis. Urbana-Champaign, Il: University of Ilinois.

AL-Jasir, A.

1995 "Qualitative-Quantitative Debate" Social Work Journal 399 (13) January. 1-20.

Bloom, M. & Fischer, J.

1982 Evaluating Practice: Guidelines For The Accountable Professional. Englewood Cliffs, NJ: Prentice Hall.

Dabbs, J.

1982 Making Things Visible. In J. Van Maanen, J. Dabbs et al (Eds.). Varieties of Qualitative Research. Beverly Hills, CA: Sage Publications.

Denzin, N. K.

1989 The Research Act. Englewood Cliffs, NJ: Prentice Hall.

Epstein, I.

1985 Quantitative and Qualitative Methods. In R. Grinnel (Ed.). Socal Work Research and Evaluation. Itasca, Il: F. E. Peacock Publishers.

Fielding, N. & Fielding, J.

1986 Linking Data. Newburg, CA: Sage Publications.

Isaac, S. & Michael, W.

1989 Handbook in Research and Evaluation. San Diego, Ca: Edits Publishers.

Lincoln, Y. & Guba, E.

1985 Naturalistic Inquiry. Beverly Hills, CA: Sage Publications.

Malcolm, P.

1991 Modern Social Work Theory: A Critical Introduction. London: The Macmillan Press LTD.

Nachmias, D. & Nachmias, C.

1987 Research Methods in the Social Sciences. New York: St. Martin's Press.

Patton, M. Q.

1980 Qualitative Evaluation Methods. Beverly Hills, CA: Sage Publications.

Powers, G. Meenaghan, T. et al.

1985 Practice Focused Research: Integrating Human Service Practice and research. Englewood Cliffs, NJ: Prentice Hall.

Reichard, C. & Cook, T.

1985 Qualitative and Quanitative Methods in Evaluation Research. Beverly Hills, CA: Sage Publications.

Ruckdeschell, R.

1985 Qualitative Research. Columbus, Ohio: Charls, E. Merill.

1990 "Ethnographhic Research: A qualitaative Researchh Approach to Study of the Interdisciplinary Team" Social Work in Health Care 15 (1) (February) 115-129.

Silverman, D.

1985 Qualitative Methodology And Sociology: Describing the Social World. Brookfield, VT: Gower Publisher.

Trader, H. P.

1977 "Survival Strategies for Oppressed Minorities" Social Work 22: 10-13.

Yegidis, B. & Weinbach, R.

1991 Research Methods For Social Workers. White Plains, NY: Longman Publishing Group.

# من التعريف الإجرائي إلى التفكير الإجرائي: نحو أنموذج نظري للتأصيل

محمد أسعد نظامي تالش*

يبدو من الممكن التغلب على جميع المشاكل التي تحف بتعريف «الزمان» بإحلال «موقع عقربة ساعتي الصغرى» محل «الزمان». Einstein [1905 1952:39]

تجتاح ساحة الفكر الاجتماعي المعاصر في العالم العربي نزعتان فكريتان متمايزتان تتمثل أولاهما في الدعوة إلى «أسلمة العلوم الاجتماعية»، وثانيتهما في السعي إلى «إقامة علم اجتماع عربي».

لا شك أن هناك تداخلاً بين النزعتين، وأنهما تشتركان في كثير من «التقليعات والنقائص» (fads and foibles)، بتعبير سوروكين المعروف. ولكنهما، مع هذا، تمثلان تيارين مختلفين تماماً، وتختلفان ليس فقط من جهة مقاصدهما والأسباب الكامنة وراء نشأتهما بل وكذلك من جهة محاورهما النظرية و – بتعبير علماء اجتماع المعرفة – «مصادرهما التكوينية»[1].

* قسم الدراسات الاجتماعية، جامعة الملك سعود، السعودية.

صورة معدلة وموسعة من بحث قدم إلى ندوة عقدت في 9-11 أبريل 1994م في جامعة البحرين، قسم الدراسات العامة، وبعنوان «ندوة إشكالية المنهج في العلوم الاجتماعية: مقارنة واقع المجتمع العربي.

أما الأسلمة فإنها في جوهرها حركة معارضة لعلم الاجتماع المعاصر (الغربي) في منحاه ومغزاه؛ إذ هي، أولاً، تنظر إلى علم الاجتماع كنوع من مظاهر ما تعتبره «غزو الغرب الثقافي للعالم الإسلامي»، ثانيا، تعارض مبادىء ذلك العلم الإبيستيمولوجية، وثالثاً، ترفض مسلماته الأولية بما فيها رؤيته للإنسان وانطلاقه نحو المجتمع[2]. وأما النزعة الثانية، فإنها، على العكس من الأسلمة، نزعة في داخل علم الاجتماع وحركة إصلاحية في صميم إطار ذلك العلم، دون مساس بمنطلقه الفكري، أو بمبادئه الإبيستيمولوجية ومسلماته الأولية.

فبينما تشترك النزعتان في منشئهما الاجتماعي-الثقافي، وفي عدد من مكوناتهما النظرية، فإن لكل منهما قصتها المستقلة، ومسائلها وقضاياها ودلالاتها المعرفية والثقافية الخاصة.

وفي هذا البحث نحاول إلقاء الضوء على بعض جوانب النزعة الثانية، أي الدعوة إلى إقامة علم اجتماع عربي. وللاختصار نشير إليها فيما يلي بـ «حركة التأصيل»: – وهذا على الرغم من أن استخدام مفهوم التأصيل في الفكر الاجتماعي المعاصر ليس مقصوراً على هذا المجال.

## حركة التأصيل في علم الاجتماع العربي

ولد علم الاجتماع، كما نعرف، كدراسة الوحدات الاجتماعية الكبرى (macrosociology)، وبالاتجاه الشمولي نحو المجتمع الإنساني، من غير اعتبار يذكر لمحدداته الجغرافية والقومية. وبينما لا يزال لهذه النزعة الكلية والعالمية أنصارها بين كثير من علماء الاجتماع[3]، فإن هناك اتجاهاً موازياً (ومعارضاً) لها، ظهر وتطور بالتدريج، وهو يدعو إلى التركيز على المجتمعات المحلية والخاصة، وعلى الوحدات الاجتماعية الصغيرة والموضوعات المحدودة وما سُمِّيَ «النظريات المتوسطة المدى».

وبينما يمكن إرجاع جذور الاتجاه الثاني إلى الجيل الثاني من رواد علم الاجتماع – وإلى ما بعد الحرب العالمية الأولى على وجه الخصوص – نجد أنه لقي اهتماماً متزايداً بعد الحرب العالمية الثانية، وكان من مختلف مظاهره ما عرف في المجتمعات غير الغربية باسم "Indigenization"، وعُبِّرَ عنه في عالمنا العربي بمفاهيم مختلفة مثل «الأسلمة» و«الأقلمة» و«التوطين» و«التأصيل» وغير ذلك[4]؛ ومهما يكن التعبير، فإنها حركة كانت ولا تزال تدعو علماء الاجتماع إلى تطبيع

وتطويع علم الاجتماع، في مختلف المجتمعات المحلية والقومية، لواقع تلك المجتمعات من جميع الجهات، بما فيها معطياتها الإقليمية والثقافية وظروفها السياسية والاجتماعية.

وكما هو واضح، فإن الحركة في جوهرها نزعة علمية محضة، ولا تتطلب أكثر من تطبيق قواعد علم الاجتماع المنهجية والمهنية والأخلاقية، المعروفة، على موضوعات محلية بصورة موضوعية ودقيقة. ولكنها في كثير من الحالات، ولأسباب مختلفة، أخذت معاني وأبعاداً أخرى، فأصبحت ظاهرة ذات «مصدر تكوني» متعدد[5]، وهذا، بطبيعة الحال، أثّر في تطورها وتحقيق أهدافها.

ومن تلك الحالات الوضع في العالم العربي، حيث نشأت فكرة التأصيل، ليس كحركة علمية فحسب، بل، وكذلك، كجزء من المحاولة لمعالجة مشكلة حضارية تمثلت في الهُوّة التي كانت، ولا تزال، تفصل بيننا وبين الحضارة الغربية المهيمنة، وكرد فعل لإحساسنا القلق بضرورة الاستجابة لتحديات تلك الهوة بصورة نكون فيها بنّائين ومجددين، من جهة، ومحتفظين بتميزنا الثقافي وهويتنا الحضارية، من جهة أخرى.

**الحركة في الواقع:** يمر على علم الاجتماع الحديث في العالم العربي حوالي سبعين سنة[6]، وعلى بداية حركة التأصيل عشرون سنة على الأقل[7]. وفي صورتها الحالية، تستقي الحركة مسوغ وجودها واستمرارها من الاعتقاد السائد عند الكثيرين بأن «علم الاجتماع في العالم العربي في أزمة»[8]. وأساس هذا الاعتقاد عيوب كثيرة يعزوها أصحاب الحركة وغيرهم إلى علم الاجتماع العربي، مثل الضحالة والعقم (حجازي 1986، 13 و21)، الهزال المعرفي والبداوة والهامشية (إبراهيم 1986، 345، 347 و 356)، التحجم المسيري والتبعية الفكرية (عبدالمعطي 1986، 361 و365) الخلط وسوء الفهم (الساعاتي 1984، 45)، الاغتراب واللاعقلانية (عرابي والهمالي 1990، 23)، طمس الواقع وعدم الكشف عن عوراته (عرابي والهمالي 1990، 26: بند 5)، اجترار ما قاله الآخرون (عرابي والهمالي 1990، 26، بند 6)، المحاكاة والاغتراب عن التراث (عرابي والهمالي 1990، 27)، فقدان الإطار النظري (دي يونج 1984، 423-424؛ الإربي 1983، 86-87)، الانحياز الايديولوجي (حجازي 1986، 16-22)، تزييف الوعي بالواقع التاريخي والمعاصر للمجتمع العربي (عبدالمعطي 1987، 313)، وكثير من هذا القبيل.

ولهذه العيوب، بالطبع، أسبابها المختلفة في نظر أولئك المنتقدين؛ منها أزمة علم الاجتماع العالمي العام[9]، الإمعان في التخصص والافتتان بالأناقة النظرية[10]، البعد عن الاتجاه المادي التاريخي النقدي (حجازي 1986، 33؛ كمير والبكري 1989، 105-106)، غياب النقد المنهجي والعقلية العلمية في الجامعات العربية (عرابي والهمالي 1990، 24)، العشائرية والطائفية الإقليمية (عرابي والهمالي 1990، 25)، غياب الديمقراطية (عبدالمعطي 1987، 317؛ عرابي والهمالي 1990، 26)، كون الدولة فوق النقد والعلم (عرابي والهمالي 1990، 26)، الارتباط بالتلبيد القديم (عبدالمعطي 1987، 317)، ومنها أخيرا، لا آخرا بكل تأكيد، التقليعة الشائعة ومؤداها أن «النظرية الغربية ومفهوماتها ومناهج البحث التي اعتمدت وتعتمد عليها انبثقت عن التجربة التاريخية الغربية.. ومن ثم فهي لا تصلح أن نستوردها، ونستخدمها حرفيا في بحث وفهم وتفسير مجتمعنا العربي»[11].

وبينما تحتوي هذه الأسباب، ضمنياً، تصورات منتقدي علم الاجتماع عن الحلول التي يرونها للمشكلة، فإن هناك محاولات متعددة، أيضاً، لاقتراح الحلول بخاصة، وتدور في معظمها حول قضايا عامة ومماثلة أو مشابهة، برغم اختلاف التعابير، مثل إبراز الهوية العربية، العودة إلى التراث – وابن خلدون على وجه الخصوص – استلهام أطر نظرية خاصة، إبداع مناهج جديدة، اختيار الايديولوجية المناسبة، اختيار الاتجاه التكاملي، اختيار المنهج النقدي.. وهكذا[12].

**الحركة في الميزان:** سواء نوافق تماماً وحرفياً على الصورة التي رسمها أصحاب حركة التأصيل عن علم الاجتماع العربي أم لا نوافق، فلاشك أنها صحيحة في مغزاها؛ ومقارنة بما وصل إليه علم الاجتماع عالمياً – وفي الغرب على وجه الخصوص – فإن الجزء الأكبر مما يندرج تحت عنوان «أدبيات علم الاجتماع العربي» يعاني من نقائص كبيرة من ناحية مستواه المنهجي والنظري، ومن جهة ملاءمة محتواه المعرفي واقعَنا الاجتماعي ومعطياتنا الثقافية.. لكننا لو نأخذ الأدبيات الضخمة التي أسفرت عنها حركة التأصيل معياراً للحكم، لا يكون من المبالغة أن نقول أنها ليست فقط لم تحل المشكلة، بل وحتى لم تتمكن من بلورتها وإعطاء رؤية واضحة عن طبيعتها وأسبابها. وليس أدل على ذلك من تشتت المفاهيم المستخدمة في وصفها وتعليلها، والطرق المقترحة لحلها، وقد أشرنا إلى بعض منها.

## التأصيل: نقد ومدخل إلى أنموذج نظري

في ندوة عقدت في أبوظبي في ابريل 1983، وُضع أحد الأبحاث المقدمة للندوة القضية المشار إليها آنفا، أعني قضية القول دون العمل عند علماء الاجتماع، في قالب السؤال التالي:

«وإذا كان علماء الاجتماع يجأرون بالشكوى من أن ما يتوصلون إليه من توصيات بناء على بحوثهم لا يؤخذ بها.. عند رسم السياسات الاجتماعية، فإننا لا بد هنا من أن نتساءل، أو نسألهم، لماذا لا تنفذون أنتم ما توصلتم إليه من توصيات لتحقيق علم اجتماع عربي، وأنتم وحدكم المسؤولون عن تنفيذها، لماذا لم تبدأوا بإبداع أو حتى بتطويع مناهج البحث التي تحقق ذلك..؟» (صالح 1983، 13).

هذا سؤال مهم للغاية، وذلك ليس فقط لأهمية النقطة التي أثارها، بل وكذلك للتعرف إلى كنه مشكلة علم الاجتماع، من جهة، وإلى أسباب عدم نجاح المحاولات الرامية إلى حلها، من جهة أخرى. ولكنه، أي السؤال المذكور، لم يعط، حسب معرفتي، إجابة صريحة ومقنعة إلى الآن.

ومما لا شك فيه هو أن عدم الإجابة عن السؤال المذكور لم يكن عن قصد بقدر ما كان ناجماً عن نقص في تصور المشكلة المزمع حلها، وعجز عن أخذ جميع عناصرها في الاعتبار، وإعطاء كل منها ما يستحقه من العناية والاهتمام، حسب أولويتها وأهميتها في تكوين المشكلة وحلها. وفي هذا الصدد، يجدر بنا أن نتذكر جملة (وليام آي.تامس) القيمة، ومؤداها، بطريقة العكس - بتعبير الفقهاء[13] - «ما لم يحدد المرء وضعه الذي هو فيه، فإنه سيكون مخطئاً في نتائجه واستنتاجاته»[14].

ومن مظاهر هذا النقص ما هو «نظري-جوهري» (theoretical - substantive) ومنها ما هو «منهجي-مفهومي» (methodological - conceptual).

يتمثل الجانب الأول في الإهمال في وضع علم الاجتماع العربي في إطاره التكوني الصحيح، وبالتالي في عدم التمكن من تحديد طبيعة وأسباب ما يسمى «أزمة علم الاجتماع» بصورة دقيقة وفي ضوء معطيات هذا الإطار. ومن أبرز هذه المعطيات هو: (1) أن علم الاجتماع، على الرغم من نشأته العربية الأولى، ظاهرة مستوردة في المجتمع العربي المعاصر؛ (2) أنه ليس الوحيد في هذا الصدد بل جزء من مجموعة كبيرة من الظواهر المستوردة، التي تكاد تعم جميع مظاهر

الحياة المعاصرة فيه؛ وبالتالي، (3) فإن شأنه شأن تلك الظواهر من جميع الجهات، وبكل ما تتضمنه كلمة «المستوردة» من المعاني والدلالات. وعلى هذا، فإن الخطوة الأولى في أي تقييم لعلم الاجتماع العربي – ونسبة الأزمة إليه على وجه الخصوص – هي أن نكون دقيقين وواضحين بالنسبة للإطار المرجعي الذي نستخدمه في العملية: هل نتحدث عن علم الاجتماع العربي قياساً على نظيره في منشئه الحديث، أي علم الاجتماع الغربي، أو نُقَيِّمُه مقارنة بنظائره من مظاهر حياتنا المستوردة، بما فيها العلوم الحديثة الأخرى؟

فحينما ننظر إلى علم الاجتماع العربي من المنظور الثاني نجد بوضوح أنه ليس أدنى مستوى ولا أكثر نقصاً من أي من نظائره من العلوم الحديثة أو غيرها من مظاهر حياتنا المستوردة. وعلى هذا فإن نسبة «الأزمة» إليه في هذا الإطار وخصوصاً، الضجيج الذي أثاره الاجتماعيون حول هذه القضية، ليسا خاليين من التعسف والتشويه والمبالغة – على أقل التقديرات. وهذا صحيح خصوصا حينما نأخذ في الاعتبار أن هناك نماذج قيمة من الدراسات الاجتماعية العربية التي لا تقل في الأصالة والجدارة عن نظائرها في أي مكان في العالم.

ولكن الصورة تختلف تماماً حينما نضع علمَ الاجتماع العربي في الإطار المرجعي الأول، ونقارنه بما وصل إليه علم الاجتماع عالمياً، وفي الغرب على وجه الخصوص. فمن هذا المنظور، لا شك – كما أشرنا إليه – أن الجزء الأكبر مما يندرج تحت عنوان «أدبيات علم الاجتماع العربي المعاصر» يعاني من نقص كبير من ناحية مستواه المنهجي والنظري، ومن جهة ملاءمة محتواه المعرفي واقعنا الاجتماعي ومعطياتنا الثقافية – وغني عن البيان أن هذا نقص يعم، بمختلف الدرجات، جميع مظاهر حياتنا المعاصرة بما فيها مختلف فروع العلوم الحديثة.

وسواء أنقبل تسمية هذا النقص أزمة أم لا، فإن له معاني ودلالات واضحة، أبرزها أن النقص المذكور يعكس في الدرجة الأولى نقصا – سَمِّه أزمة إن شئت – ليس في علم الاجتماع نفسه، ولا في كونه غربيا أو شرقيا، بل هو في مستوى التكوين العلمي والمهني والأخلاقي للذين أنتجوه؛ وعلى هذا، فإن الخطوة الأولى في معالجة ذلك النقص هي أخذُ هذه المسلمة البسيطة كنقطة الانطلاق، والعملُ الجدّي على أساسها، مؤمناً، ومعلناً بصراحة، بتعبير واحد من اجتماعيينا الأفاضل، بأن: «أي تقدم حقيقي ننجزه على طريق حل أزمة علم الاجتماع في بلادنا يعني

في جوهره أن نتجاوز ما أنجزته الحضارة الأوروبية.. لقد تجاوز تطور علم الاجتماع النقطة التي وقف عندها أسلافنا العظام. ولكي نقدم شيئاً يساعد في السير على طريق التقدم، مطلوب منا أن نتجاوز ما بلغوه وما بلغه علم الاجتماع الأوروبي الغربي، لا بإطْراحه أو الالتفاف حوله وإنما باستيعابه وتقديم ما يعلو عليه» (حجازي 1986، 40).

ولكن المتتبع في أدبيات التأصيل ليس فقط لا يجد فيها تركيزا على هذه الحقيقة وتلك المسلمة، بل وقلما يجد فيها انعكاسا لها؛ والصورة التي ترسمها تلك الأدبيات عن النقص المذكور، هي، في أحسنها، تهميش لما هو محوري، ومثال بارز لما سميته «أغلوطة التأكيد على غير المؤكد» (the fallacy of misplaced emphasis) من عدد من الجهات.

ومهما يكن من أمر، فإن هذه القضية، وهي مرتبطة بما سميناه «الجانب النظري – الجوهري» للنقص المذكور، ليست موضع اهتمامنا في هذا البحث؛ لقد تطرقنا إلى جانب منها في مكان آخر (نظامي تالش 1994، 420 - 423) وهي لا تزال بحاجة إلى معالجة مستفيضة. وما يهمنا هنا، فإنه جزء من الجانب الآخر، الجانب «المنهجي – المفهومي» للنقص المذكور، ويتمثل بصفة عامة، في عدم التعريف الدقيق لطبيعة الأعمال المقترح القيام بها لحل «أزمة علم الاجتماع» المذكورة، والتي عبر عنها بعناوين مختلفة قصد منها، مباشرة أو بصورة ضمنية، التأصيل الذي هو عنوان بحثنا.

**طبيعة المشكلة:** ما نحن بصدده هنا، إذن، هو نوع أو شكل من مشكلة قديمة ومعروفة في تاريخ العلوم وعلم الاجتماع، وهي «مشكلة المفاهيم». ومهما يكن ارتباط هذه المشكلة بـ «أزمة علم الاجتماع العربي» العامة، ومهما يكن دورها وأهميتها فيها، فإنها، من دون شك، من أهم معوقات حركة التأصيل الرامية إلى حل تلك الأزمة، ومن أكبر أسباب عقم تلك الحركة. وفي ذلك يقول واحد من المهتمين بقضية التأصيل (في معناه الإسلامي):

«ويعد مفهوم التأصيل من المفاهيم الشائكة التي ما زال يكتنفها الكثير من الصعوبات المنهجية، ونعتقد أن إحدى المشكلات، التي لا تزال تواجه عملية التأصيل عموماً، تكمن في الفهم القاصر، أحياناً، وربما الفهم الخاطىء، أحياناً أخرى، لمفهوم التأصيل. فكثيراً ما تعقد اللقاءات والندوات وتَنْفَضُّ من دون تقديم

إجابات محددة لكثير من التساؤلات. وهناك الكثير من الكتابات التي برزت في هذا المجال غير أن معظمها يحوم حول مسمى التأصيل وقليل منها يدخل إلى الجوهر» (الشاذلي 1414هـ، عمود 2).

وسواء أعُبِّرَ عنها بـ «العقم»، كما في قولنا، أو بـ «عدم الدخول في المسمى» كما في الفقرة الآنفة، أو بـ «عدم تنفيذ التوصيات»، كما في سؤال ندوة أبوظبي السابق الذكر، فإن المشكلة واحدة، وسببها، كما أشرنا إليه، هو النقصُ في تصور المفهوم والعجزُ عن تحديده تحديداً دقيقاً جامعاً لجميع أبعاده ولجميع المتغيرات الدخيلة فيه.

ويتلخص هذا النقص في قضية بسيطة مؤداها: أولا، أن مفهوم التأصيل، رغم تعدد معانيه عند مختلف الباحثين، أخذَ من لدن كل باحث وكأنه يحمل معنى واحداً؛ وثانيا، أنه عُبِّرَ دائما عن «موضوع» التأصيل، أي الشيء المراد تأصيله، وهو غالبا علم الاجتماع أو المنهج، وكأنه شيء واحد، متجانس العناصر، ومفروغ منه.

في نظري إن كلا شقي التصور المذكور خاطىء، أو ناقص على الأقل، وإن التصور المنهجي الصحيح للقضية يجب أن يتبنى أربعة مبادىء أو افتراضات أساسية، وهي: أولاً، أن التأصيل فعل مركب بمعنى أنه يحمل معاني متعددة ويمكن أن يتحقق بأشكال مختلفة. وفي ذلك يكفينا أن نأخذ مجموعة استخدامات المفهوم المختلفة في الأدبيات كتعريف جامع ومانع له؛ ثانياً، أن كلاً من معاني التأصيل يتضمن افتراضات تختلف في معانيها ودلالاتها الثقافية وإمكان تحقيقها؛ ثالثاً، أن «موضوع» التأصيل، أي الشيء المراد تأصيله، سواء كان علم الاجتماع أو المنهج العلمي أو غير ذلك، مركب معقد ومتعدد العناصر؛ وبالتالي، رابعاً، فإن لكل من معاني التأصيل وافتراضاتها الضمنية دلالات مختلفة، بل متضادة، بالنسبة لمختلف عناصر الشيء المزمع تأصيله.

وعلى هذا، لكي يكون للنقاش في التأصيل فائدة علمية وعملية، يجب علينا أن نبين بالتحديد، أولاً، المعنى الذي نقصده من مفهوم التأصيل، ثانياً، الشيء الذي نريد تأصيله، وثالثاً وأخيرا، دلالات هذه العملية وافتراضاتها الضمنية المختلفة.

وبهذا التصور العام فلنلق نظرة إلى العنصرين المذكورين، أي «التأصيل» كمفهوم و«علم» كموضوع التأصيل، بشيء من التفصيل، علما أننا، فيما يلي، نطلق

كلمة «العلم» على الفروع الدراسية، مثل علم الاجتماع والفيزياء وغير ذلك، ونريد من كلمة «المعرفة» معناها الخاص المترادف لـ knowledge، أو ما ينتج عن الفروع العلمية نهائيا.

**معاني التأصيل:** بالمرور على الأدبيات المهتمة بالموضوع نجد أن مفهوم التأصيل استخدم فيها في ثلاثة معان مختلفة على الأقل: الأول الغرس والتنبيت وتأسيس الجذور[15]، الثاني الإبداع والإتيان بشيء جديد[16]، والثالث بيان أصل الشيء أو إرجاعه إلى جذوره التاريخية[17]. فأصَّلَه بالمعنى الأول يعني غرسه ونبته وأثبت جذوره، وبالمعنى الثاني يعني أبدعه وأوجده، وبالمعنى الثالث يعني بين أصله وأصالته. وبينما تشترك المعاني الثلاثة في تبنيها الإفتراض الضمني بأن هناك نقصاً في عالمنا العربي، إنها تختلف في تصور هذا النقص وطريقة معالجته:

أما المعنى الأول (الغرس والتنبيت)، فإنه يتضمن تصور النقص المذكور كتخلف علمي وثقافي لنا عن العالم (الغربي)، ويدعو إلى أخذ ما هو موجود عالمياً وغرسه في أفكارنا واستيعابه بحيث يكون الشيء المأخوذ مؤسساً (institutonalized) في مجتمعاتنا ويسد الفراغ بيننا وبين العالم.

وأما المعنى الثاني (الإبداع والإتيان بشيء جديد) فإنه مبني على تصور النقص المذكور، كتحدٍ أو حاجة داخلية، أكثر من كونه تخلفاً، ويتطلب أن نشمر عن ساعدينا ونبدع ما نحتاج إليه، حتى نصل إلى المستوى العالمي المطلوب، وربما نتجاوزه.

وأما المعنى الثالث (بيان الأصل أو الإرجاع إلى الجذور التاريخية) فإنه يشترك مع المعنى الثاني في أن الآخذين به يدعون، هم أيضا، إلى الحل الداخلي، غير أنهم يقصدون منه، لا الإبداع والإتيان بشيء جديد، بل العودة إلى التراث والاستقاء من ينابيعه ما يجبر نقصنا ويغنينا عن الآخرين.

وليس معنى هذا التصنيف، بالطبع، أن معاني التأصيل الثلاثة بدائل مانعة الجمع، أو أن كلاً منها حظيت أو تحظى بالدرجة نفسها من العناية والقبول لدى المهتمين بالقضية. والواقع، أن الترتيب الذي عرضت به المعاني الثلاثة يمثل أيضا ترتيباً تاريخياً لتطور «شعبية» كل منها. فبينما كان الاتجاه الغالب يميل نحو المعنى الأول، منذ بداية المشكلة حتى بعد الحرب العالمية الثانية وظهور مفهوم التأصيل تقريباً، فإن الخيار المفضل والسائد اليوم هو المعنى الثالث، وهذا بالرغم من أن كلاً من المعاني الثلاثة كان ولا يزال له دعاته منذ أن ظهرت المشكلة على

مسرح حياتنا الثقافية والعلمية. وبقليل من الدقة يتبين أننا أمام مثلث كامل التطابق مع مثلث ديفيد ريسمن المعروف، إذ يمثل المعنى الأول اتجاهاً «خارجي المرجع» (other directed)، والثاني «ذاتي المرجع» (inner directed)، والثالث «تراثي المرجع» (tradition directed)[18].

ومهما يكن من أمر، فإن ما هو مهم جداً للتأكيد عليه هو أن لكل من المعاني الثلاثة وافتراضاتها الضمنية دلالات نظرية وتطبيقية مختلفة بالنسبة لمختلف مكونات العلم، موضوعات التأصيل، التي نوجزها بما يلي:

**موضوعات التأصيل:** كل علم إمبريقي، بما فيه علم الاجتماع، يتشكل من مجموعة من المكونات الأساسية[19]. وفيما نحن بصدده، فإن أهم ما يجب أن يؤخذ في الاعتبار هو أن كلًا من هذه المكونات يختلف عن الآخر، ليس فقط في طبيعته، أي العمل الممثل له، بل وكذلك في دوره الخاص في المجموعة المكونة للعلم، وفي مدى إمكان تصرف الباحث فيه وفي ارتباطه بمعايير الموضوعية. من هذه المكونات، بالإجمال، وفي ترتيبها المنطقي:

**أولاً، المعرفة:** هي صورة ذهنية يصوغها الباحث عن موضوع ما عن طريق البحث فيه؛ هي الغاية القصوى لكل علم، ونسبية دائماً، سواء كانت معروضة بصورة النتائج الجزئية أو النظريات أو القوانين[20]؛ ويتمثل دور الباحث العلمي فيها في التأكد من كونها مصوّغة أو مكتشفة عن طريق البحث العلمي، أي البحث المعمول به طبقاً لقواعد المنهج – المذكورة أدناه – معروضة بصورة أمينة، أو معرّضة للنقد بصورة موضوعية وبنّاءة – سواء في مجال التعليم أو البحث أو النشر.

**ثانياً، بنيويات البحث:** وهي مجموعة من الأعمال المترابطة والمتلاحقة، التي يقوم بها الإنسان للحصول على المعرفة – أي المعرفة عن شيء مجهول هو موضوع البحث. وهذه الأعمال هي الافتراض وجمع المعلومات الإمبريقية والاستنتاج الجزئي والتعميم؛ ونسميها بنيويات البحث، لكونها متماثلة في جوهرها في جميع أنواع البحث، وفي كلا مجاليه العامي والعلمي – أي البحث الذي يقوم به الإنسان في الحياة اليومية العادية تلقائيا وبصفة كونه من نوع Homo sapiens (الإنسان العارف)، والبحث التخصصي الرامي إلى المعرفة العلمية والمعمول به طبقا لما نسميه المنهج العلمي.

**ثالثاً، المنهج العلمي:** وهو مجموعة من القواعد المنطقية–المعيارية العامة والثابتة نسبياً، والرامية إلى تسيير أعمال البحث البنيوية المذكورة بصورة معينة. وعلى العكس من بنيويات البحث، التي يقوم بها الإنسان بصورة شبه فطرية وبهدف الحصول على المعرفة، فإن المنهج قواعد تطورت طوال القرون، وذلك ليس للحصول على المعرفة – التي تنتج عن البحث على أي حال – بل لضمان صدقها ودقتها. فالمنهج، هو المعيار الوحيد لتمييز البحث العلمي من البحث العامي والمعرفة العلمية من المعرفة العامية – أي الفهم العام (common sense) – ويتمثل دور الباحث فيها في ضرورة تعلمه واستيعابه لها، أولاً، ثم التزامه بها وتطبيقه لها بأدق التفاصيل. ومن أمثلتها يمكن أن نذكر القواعد الداعية إلى ضرورة التأكد من:

(أ) كون العينات ممثلة، (ب) كون الفرضيات قابلة للاختيار، (ج) كون المفاهيم مُعَرَّفة إجرائيا، (د) كون التعريفات والتصنيفات جامعة ومانعة، وعشرات من هذا القبيل.

**رابعاً، الأدوات المنهجية:** وهي آلات وإجراءات معروفة تُسْتَخْدَمُ في تطبيق القواعد المنهجية المذكورة – مثل الملاحظة والاستبانة والتجريب كأدوات جمع البيانات، والجداول والأشكال والمعامل الإحصائية كأدوات العرض و... – علماً بأنها من أكثر عناصر العلم مرونة وخضوعاً لتصرف الباحث بمقتضى طبيعة موضوع البحث والظروف الاجتماعية والثقافية المتحكمة فيه.

**خامساً، وأخيراً:** ما يمكن أن نسميه **الخيارات:** وهي نشاطات تقع ضمن أعمال البحث لكنها تمثل «بدائل قيمية» باعتبار أنها تعطي الباحث إمكان أن يختار من بينها ما يلبي رغباته الاجتماعية أو الفنية، وبالتالي، فإنها أكثر عناصر العلم مرونة وخضوعا لإرادة الباحث وتصرفه، مثل: اختيار موضوع البحث، اختيار المنظور الذي يُنظَرُ من خلاله إلى الموضوع، اختيار التصميم والفروض المناسبة، اختيار طريقة التحليل وأسلوب العرض، وكثير من الأمور الفنية والتخصصية الأخرى. ففي كل من هذه المجالات، كما هو واضح، يجد الباحث أمامه ميداناً فسيحاً للتصرف، وللإبداع والعمل الأصيل.

**أشكال التأصيل:** أعطانا الجزءان السابقان صورة تفصيلية عن عناصر متغيرينا الأصليين: معاني مفهوم التأصيل ومكونات العلم؛ والجدول رقم 1 التالي يحتوي على صورة كاملة عن أشكال التأصيل، الناتجة عن جدولة تلك العناصر:

جدول رقم 1: أشكال التأصيل حسب أنواع معاني التأصيل ومكونات العلم

| معاني التأصيل | مكونات العلم (موضوعات التأصيل) | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | بنيويات البحث | المعرفة | المنهج العلمي | الأدوات المنهجية | الخيارات |
| بيان الأصل | 1 | 2 | 3 | 4 | 5 |
| الغرس والتنبيت | 6 | 7 | 8 | 9 | 10 |
| الإبداع والإيجاد | 11 | 12 | 13 | 14 | 15 |

الملاحظ بوضوح من هذا الجدول هو: أن التأصيل يمكن أن يتحقق بخمسة عشر شكلاً؛ وبقليل من التمعُّنِ في هذه الأشكال، يتبين (أ) أن عملية التأصيل، كنشاط علمي وإصلاحي، ليست بأي حال من الأحوال بالبساطة التي تتبادر إلى الذهن من ظاهر المفهوم؛ وذلك (ب) لأن كلا من أشكال التأصيل الخمسة عشر يختلف عن البقية ليس فقط في معناه وافتراضاته الضمنية، بل وكذلك في جدواه وإمكان تحقيقه ومتطلباته العملية؛ وبالتالي (ج)، فإن أي نقاش في التأصيل يكون عديم الفائدة علمياً ما لم يُحَدَّد المقصود منه بصورة دقيقة، أي، بعبارة أدق، ما لم يتمحور النقاش على شكل معين من أشكاله المختلفة، كما يعرضها الجدول المذكور.

وقبل الدخول في النظر في أشكال الجدول بشيء من التفصيل، يبدو من المفيد التنبيه إلى نقطة – فنية بعض الشيء – وهي أنه، نظراً لطبيعة العلاقة «غير السببية» بين متغيري الجدول، «التأصيل» و«العلم»، نستطيع أن ننظر إلى كل منهما كمتغير مستقل. وهذا يعني أننا يمكن أن نتناول الجدول المذكور، أفقياً أو عمودياً: ففي الأول نأخذ كل واحد من معاني التأصيل الثلاثة، ثم ننظر في كيفية تطبيق ذلك المعنى على كل من مكونات العلم الخمسة ودلالاته له. وفي الثاني نأخذ كلاً من مكونات العلم الخمسة، ونسأل عن كيفية تطبيق كل من معاني التأصيل الثلاثة عليه ودلالاته له. كلا المنهاجين يؤديان، بالطبع، إلى نتيجة واحدة، والفرق فقط في المنطلق والمنظور؛ وفي ما يلي ننهج المنهاج الأول، أي نتناول الأشكال الخمسة

عشر المذكورة في ثلاث مجموعات، حسب معاني التأصيل الثلاثة، ونتحدث عن الأشكال الخمسة في كل مجموعة على حدة، وبترتيبها وأرقامها المذكورة في الجدول، من 1 إلى 15.

**فأما المجموعة الأولى**، فإنها تتكون من التأصيل في أشكاله الخمسة الأولى (خانات الجدول بأرقام 1-5). وتشترك هذه الأشكال في كون التأصيل فيها بمعنى «بيان الأصل والأصالة»، وفي كونها متضمنة، بالتالي، اتجاها «تراثي المرجع»، بتعبير ريسمن المذكور سابقا. وفي ما نحن فيه، فهذا يعني البحث عن جذور كل من مكونات العلم الخمسة في تراث الفكر الإسلامي وإرجاعها إليه، وإبراز إسهامات علماء المسلمين في مجالاتها المختلفة. لا شك أن هذا عمل مهم في ذاته وله، بصفة عامة، فوائد كبيرة علميا وتاريخيا وثقافيا. ولكن تختلف فائدة هذا العمل ومعناه وأهميته تماما، حينما ننظر إليه من منظور مختلف مكونات العلم – أشكال التأصيل الخمسة المذكورة – من جهة، واعتبارا لما يهدف إليه التأصيليون، وهو إقامة علم اجتماع عربي، من جهة أخرى.

فلنأخذ الشكل الأول (الخانة رقم 1)، المفيد لـ «بيان الأصل والجذور التاريخية لبنيويات البحث». وبقليل من التمعن في هذا الشكل يتبين أن الحديث عنه أو الدعوة إليه عمل عديم المعنى، وذلك لكون البنيويات، كما شرحنا، أعمالا شبه فطرية، أي نابعة من حب الإنسان الفطري للاستطلاع ومعمولاً بها بصورة تلقائية وعادية، في كل زمان ومكان وفي كلا مجالي العلم والحياة العادية على حد سواء؛ وعلى هذا لا معنى ولا مفهوم للدعوة إلى تأصيلها بمعنى البحث عن جذورها التاريخية في أي مجتمع أو ثقافة بما فيها الثقافة الإسلامية.

وأما الأشكال الأربعة الباقية من هذه المجموعة (الخانات بأرقام 2-5 من الجدول)، فإنها على العكس من الشكل الأول تماما. إذ التأصيل لها بالمعنى المقصود هنا يعني بيان الجذور التاريخية في التراث الإسلامي لكل من: «المعرفة» و«المنهج العلمي» و«الأدوات المنهجية» وما سميناه «الخياريات». وكما ذكر، لا شك أن هذا عمل مفيد علميا وتاريخيا، وله دلالات مهمة – خصوصا من منظور علم الاجتماع المعرفة. إلا أننا حينما ننظر إليه من منطلق هدف التأصيليين المذكور – إقامة علم اجتماع عربي – أو بالأحرى، من منظور استجابة التحدي الحضاري العام الذي أشرنا إليه سابقا، يتبين بجلاء أنه لا يمكن أن يؤدي دوراً ولا تترتب

عليه فائدة عملية أكثر من أن يكون هو مقدمة لذلك الهدف ولتلك الاستجابة وتمهيداً لهما. ولكن، كما نعرف، ليس هذا ما تشهد به أدبيات التأصيل. وبالمرور العابر على تلك الأدبيات، نجد أن الاهتمام فيها، إلى الآن، كان بالمقدمة أكثر منه بذي المقدمة، والحرص فيها على التمهيد كان أشد منه على المُمَهَّد له – وليس هذا إلا مثالا آخر لما أسميته «أغلوطة التأكيد على غير المؤكد»؛ وكان من أبرز نتائج هذه الأغلوطة أنها فتحت مجالاً فسيحاً أمام بعض منا للشعار والرومانسية و... ولم يكن ذلك ممكنا في نظري إلا بمدى كون الحديث عن التأصيل، يدور دائما في العموميات، أو في التأصيل بصفة عامة، ولا في شكل معين منه كما يعرضه الجدول رقم 1.

**وأما المجموعة الثانية**، فإنها تتكون من الشكل السادس حتى العاشر من التأصيل (خانات الجدول بأرقام 6-10). تتماثل هذه الأشكال في كون التأصيل فيها بمعنى «الغرس والتنبيت»، المتضمن اتجاها «خارجي المرجع» بتعبير ريسمن. وكما أشرنا إليه، فإن الآخذين بهذا المعنى للتأصيل ينظرون إلى النقص الموجود في العالم العربي تخلفاً عن العالم (الغربي)، ويحثون – بمختلف الدرجات من التأكيد – على أخذ ما هو موجود عالمياً واستيعابها وغرسها وتنبيتها وتأسيسها – بالمعنى الذي ذكرناه سابقا – حتى يسد الفراغ بين مجتمعاتنا والعالم. وبينما لا شك في أهمية وجدارة الدعوة إلى التأصيل بهذا المعنى، بصفة عامة، فإن له، أيضا، دلالات متفاوتة، وذلك ليس فقط بالنسبة لمختلف الأشكال الخمسة التي نحن بصددها هنا، بل وكذلك مقارنة بالمعنى السابق للتأصيل.

أما الشكل السادس (الخانة رقم 6 من الجدول) – المفيد لتأصيل البنيويات بمعنى غرسها وتنبيتها – فإن شأنه هو شأن الشكل الأول السابق (الخانة رقم 1) وللسبب نفسه، المذكور هناك. ولكن المسألة تختلف تماما حينما نتحول إلى الأشكال الأربعة الباقية من هذه المجموعة (الخانات بأرقام 7-10).

فبالنسبة للشكل السابع (الخانة رقم 7) أي المعرفة – أهم عناصر العلم والعامل الأساسي لتفوق الغرب وهيمنته على العالم – لا خلاف في أن تأصيلها بمعنى أخذها وغرسها وتأسيسها في مجتمعاتنا ضرورة ملحة لنا في وضعنا الراهن، وأن الدعوة إليه والسعي في تحقيقه واجب اجتماعي وثقافي وعمل في مكانه. ومن الأمثلة التاريخية الكثيرة، لهذا النوع من التأصيل المعرفي، يمكن أن

نذكر أخذ المسلمين علوم الشعوب القديمة في القرون الإسلامية الأولى، وأخذ الأوروبيين علوم المسلمين في القرون الوسطى، وأخذ اليابان علوم الغرب في العصر الحاضر.

وما قيل عن المعرفة فإنه يصدق أيضا، وبدرجة أولى، على الشكل الثامن (الخانة رقم 8)، أي المنهج العلمي، الذي يجدر، في نظري، أن يُعطى الأولوية المطلقة في حركة التأصيل بالمعنى الذي نحن فيه، الغرس والتنبيت، وذلك لأن ضعف التكوين المنهجي - نظرياً ومهنياً وأخلاقياً - لكثير من المشتغلين بعلم الاجتماع هو، في رأيي وكما أشرت إليه سابقا، نواة ما يسمى أزمة علم الاجتماع في العالم العربي، وأم جميع المشاكل فيه.

وأما الشكلان الأخيران في هذه المجموعة، أي «الأدوات المنهجية» وما سميناه «الخياريات» (خانتا الجدول برقمي 9 و 10)، فالواضح أنهما تختلفان تماما عن المعرفة والمنهج في جدارة - وحتى قابلية - تطبيق مفهوم التأصيل عليهما بالمعنى المراد منه هنا، الغرس والتنبيت، وذلك لتناقض مغزى المعنى المذكور مع ميزة «الأدوات» و«الخياريات» الأساسية، وهي المرونة وقابلية التطبيع والخضوع لتصرف الباحث في مختلف الظروف والحالات، كما شرحنا. والواقع إن من أهم ما يؤخذ على علم الاجتماع العربي المعاصر، وبحق، هو بالتحديد كون كثير من الأبحاث فيه، إن لم يكن معظمها، تكرارا - حرفياً في بعض الحالات - للأبحاث المنشورة في الغرب، ومحاكاة لها، ليس فقط في المنظور والموضوع، بل وكذلك في التصميم والأدوات، بما فيها، على وجه الخصوص، «الاستبيان» الذي اعتبره أسوأ مظهر لهذه الظاهرة المؤلمة.

**وأخيرا، المجموعة الثالثة**، المكونة من الأشكال الخمسة الأخيرة، الشكل الحادي عشر حتى الخامس عشر، للتأصيل (خانات الجدول بأرقام 11-15). تتميز هذه الأشكال عن الأشكال العشرة الأولى بكون التأصيل فيها بمعنى «**الإبداع والإيجاد**» المتضمن اتجاها «ذاتي المرجع»؛ فعلى العكس من مستخدمي مفهوم التأصيل في المعنى الثاني الآنف - الذين يتصورون الهوة بين العالم العربي والعالم (الغربي) كنقص أو حاجة يجب أن يستعان فيها - فإن آخذي المفهوم

بالمعنى المقصود، هنا، ينظرون إلى الهوة المذكورة كتحد يجب أن يستجاب له. وبالتالي، يضعون التأكيد على الخلق والإيجاد في الداخل – لا على الأخذ والاستيراد من الخارج.

وفي التطبيق على مكونات العلم الخمسة (الخانات رقم 11-15)، بينما يماثل هذا المعنى المعنيين السابقين في كونه عديم المعنى بالنسبة للبنيويات (الخانة رقم 11) – ولا حاجة إلى تكرار ما قيل هناك بهذا الخصوص – فإنه يختلف عنهما اختلافا جوهريا في دلالاته بالنسبة لبقية الأشكال الأربعة في المجموعة (الخانات بأرقام 12-15)، وبالنسبة لكل شكل وآخر على وجه الخصوص.

أما بالنسبة للمعرفة (الخانة رقم 12)، فلا شك أن تأصيلها بالمعنى المراد منه هنا – الخلق والإبداع – هو غاية المرام والهدف الأسمى عند أصحاب كل من معاني التأصيل الثلاثة، وعند جميع المهتمين بالتحدي الحضاري المشار إليه سابقاً بصفة عامة – سواء أعبروا عن ذلك صراحة ومباشرة أم لا. ولكن هناك نقطة من الضروري الإشارة إليها وهي أن التأصيل المعرفي، بالمعنى المقصود هنا، يجب أن ننظر إليه كعمل أو هدف غائي (استراتيجيكي) فقط، وبذلك نميزه عن التأصيل المعرفي بالمعنى الثاني للتأصيل، (الأخذ والاستيراد)، الذي يجب أن يسبقه كعمل تأصيلي آني (تاكتيكي). ومعنى هذا هو أن شكلي التأصيل السابع والثاني عشر – المفيدان للتأصيل المعرفي بمعنيي «الأخذ والاستيراد» و«الخلق والإبداع» على الترتيب – ليسا «مانعي الجمع» – بتعبير المناطقة – بل هما متلازمان، بمعنى أن الأول شرط لازم – وإن لم يكن كافيا – للثاني. وبتعبير أوضح، هذا يعني أن أية محاولة جادة للتأصيل المعرفي يجب أن تتبنى فكرة الجمع التكاملي بين المعنيين، إذ، كما هو واضح، أن الأخذ بالأول، أي «الأخذ والاستيراد»، فقط، تبعية، والاكتفاء به استمرار لها. كما أن التركيز والتأكيد على الثاني، من دون تحقيق، الأول واجتيازه، عمل غير واقعي وحلم غير عملي. وهذا صحيح، خصوصا في ضوء الظروف والمعطيات الإقليمية والعالمية الراهنة. هذه مسلمة ليست فقط يحكم بها العقل السليم، في نظري، بل وكذلك يشهد لها التاريخ، ولعل من أوضح الأمثلة التاريخية لها هو أخذ المسلمين «علوم الأوائل» في نهضة الترجمة الإسلامية الأولى، وقصة اليابان المعاصرة التي عُدت، وبحق، معجزة القرن العشرين.

وأما مدى انعكاس هذا الإطار التصوري «التكاملي» في أدبيات التأصيل، فإنه، مع الأسف، مخيب – إلى حد كبير على الأقل. وكما أشرنا إليه سابقا، ظهرت فكرة التأصيل في العالم الإسلامي والعربي بزمن طويل قبل ظهور مصطلح «التأصيل» على ساحتنا الفكرية. وفي هذه الفترة، كما هو معروف، كان الاتجاه الغالب يميل نحو ثاني معاني التأصيل في جدولنا السابق، أي «الأخذ والاستيراد»، الذي وجد أكثر تعابيره تطرفا في آثار عدد غير قليل من الكتاب بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، الذين دعونا، بتعبير واحد منهم، إلى «أن نندمج في الغرب اندماجا في تفكيرنا وآدابنا وفنوننا وعاداتنا ووجهة نظرنا إلى الدنيا»[21]. وهذا الاتجاه وإن فقد شعبيته وتغير فيما بعد، إلا أن هذا التغير كان في جوهره بصورة ظهور «النقائض» (antithesese) له ولم يكن تغيرا في منحاه ومغزاه. ومن أبرز نماذج تلك «النقائض» المعنيان الآخران للتأصيل، المذكوران في جدولنا السابق. وبقليل من التمعن في أدبيات التأصيل يتبين بوضوح أن كلا من المعاني الثلاثة يؤخذ من لدن أصحابه ويعرض كنقيض وبديل للآخرين؛ ومع الأسف، لا يزال عالمنا الفكري بانتظار محاولة جادة لإيجاد «التركيب» (synthesis) الذي يمثل تعبيرا آخر لما أسميته «الإطار التكاملي».

هذا بالنسبة للمعرفة في هذه المجموعة الشكل الثاني عشر. أما بالنسبة للشكل الثالث عشر، المنهج العلمي (خانة الجدول رقم 13)، فمن المهم جدا أن نأخذ في الاعتبار أنه يختلف عن المعرفة من جهة أساسية، وهي أن التأصيل بالمعنى الذي نحن فيه، أي «الإبداع والإيجاد»، لا ينطبق عليه كما ينطبق على المعرفة، وذلك لفرق جوهري بين الإثنين، وهو أن المعرفة بطبيعتها في تغير وتطور تراكمي مستمر يوميا، بل بساعة فساعة، ولكن المنهج العلمي، كما أشرنا إليه سابقا، قواعده منطقية ثابتة تقريبا، ومعروفة، تطورت عبر القرون لتوجيه العقل وتسيير بنيويات البحث، كما ذكر، وقلما يزاد عليها أو ينقص منها شيء. فما هو مهم وأساسي بالنسبة للمنهج العلمي – على العكس تماما من المعرفة – ليس تأصيله بالمعنى الذي نحن فيه، بل هو تطبيق ما هو موجود ومعروف منه بصورة صحيحة ودقيقة وأمينة.

وأما معالجة هذه القضية في أدبيات التأصيل، فإنها، مع الأسف، تقدم مثالا آخر – وأخطر – عما سميته «أغلوطة التأكيد على غير المؤكد». إذ لا شك أن

المنهج يحتل مرتبة الصدارة في مناقشات حركة التأصيل؛ ولكن كما لا يخفى على المتتبع لتلك الأدبيات، فإن الاتجاه الغالب – إن لم يكن الوحيد – فيها هو التأكيد على التأصيل المنهجي بالمعنى الثالث الذي نحن فيه، الإبداع والإيجاد، والإهمال الكامل تقريباً للتأصيل في معناه الأكثر أهمية لنا وضرورة وقابلية للتحقيق، وهو الأخذ والاستيعاب والتطبيق الدقيق، الذي أشرنا إليه؛ ويتم هذا الإهمال عادة بناء على التقليعة الشائعة، المشار إليها سابقاً، ومؤداها «أن مناهج علم الاجتماع المعاصر منبثقة عن التجربة التاريخية الغربية.. ومن ثم فإنها لا تصلح لفهم وتفسير مجتمعاتنا».

هذا غريب جدا، ويدل على خلط بين مفهوم المنهج وسائر مكونات العلم، على أقل التقديرات. ومما لا شك فيه أن إبداع المناهج العلمية الجديدة ليس أمراً مستحيلا ولا عملا غير محبذ بأي حال من الأحوال، إلا أن الدعوة إليه في وضعنا الراهن عمل في غير مكانه، وتكليف شاق لا داعي له ولا مبرر؛ ويتبين ذلك خصوصا عندما نأخذ في الاعتبار أن إبداع المناهج العلمية وأدواتها، عبر التاريخ، كان كله أو جله بيد باحثين وأفذاذ لا تنجب الأمهات نظائرهم بوفور؛ ومن الأمثلة المعروفة لذلك، يمكن أن نذكر تطبيق ابن خلدون لمفهومَي «الذاتي» و«العرضي» الفلسفيين على المجتمع الانساني – الأمر المؤدي، بطريقة «سرنديبية»[22]، إلى ولادة علم العمران وظهور مقدمته العظيمة؛ وكذلك استخدام ابن سينا جس النبض لمعرفة الحالة النفسية، استخدام مايكلسون تداخل أمواج الضوء لقياس سرعة الضوء (المؤدي إلى حصوله على جائزة نوبل في الفيزياء عام 1907)، تعريف أنشتاين الزمان بـ «موقع عقربة الساعة»، وأخيرا، لا آخراً، استخدام دوركايم القوانين المتحكمة في المجتمع لقياس نوعية التضامن الاجتماعي. فما يحتاج إليه علمنا الاجتماعي المتأزم هو، في رأيي، ليس إبداع مناهج جديدة بل استخدام المناهج الموجودة بصورة صحيحة – وهذا أمر لا يتحقق، بالطبع، إلا بتحقق التأصيل المنهجي بالمعنى السابق: «الأخذ والاستيعاب».

وفي الختام، نأتي إلى آخر شكلي المجموعة الثالثة، (الخانتان برقمي 14 و15)، وهما آخر شكلي جدولنا، المفيدين للتأصيل بمعنى الإبداع والإيجاد في الأدوات المنهجية، وما سميناه «الخياريات».

وكما أشرنا إليه سابقا، يتميز عنصرا الأدوات والخياريات عن بقية مكونات العلم في كونهما أكثرها مرونة، وخضوعا لتصرف الباحث بمقتضى موضوع بحثه ورغباته العلمية وظروفه الاجتماعية والثقافية. ومهما تكن دلالة هذه الميزة للعنصرين، من منظور معنيي الأول والثاني للتأصيل، فإنها تضفي عليهما أهمية خاصة في ضوء معنى التأصيل الثالث – الإبداع – الذي نحن فيه؛ وذلك، بوضوح، لأن الدعوة إلى الإبداع والإيجاد أكثر واقعية وأكثر قابلية للاستجابة والتحقيق كلما ازداد المجال المزمع أن يتم فيه الإبداع – موضوع التأصيل بتعبيرنا السابق – مرونة وقابلية للتصرف. واعتبارا لما قلنا سابقا في تعريف العنصرين المذكورين، وسائر مكونات العلم، فإن هذا، منطقيا، يعني أن الخياريات، آخر أشكال الجدول، أكثر تلك المكونات جدارة للتأصيل بالمعنى المراد هنا. وهذا، بتعبير آخر، يعني أن شكل جدولنا الأخير (الخانة رقم 15) يقع في تقابل تام مع شكله الأول (الخانة رقم 1) ليس فقط من جهة الموقع والرقم، بل، وكذلك، من جهة المعنى والمضمون. إذ على العكس من الشكل الأول المفيد للتأصيل بمعنى بيان الأصل والجذور التاريخية للبنيويات – هو مفهوم عديم المعنى والجدوى كما ذكر – فإن الشكل الأخير يشكل أمثل مجال وأهم مرتكز لما يجب أن تَنْصَبّ عليه عملية التأصيل؛ فهو غاية المرام ونهاية المطاف، وفيه يكمن المحك النهائي لنجاح أية محاولة منا للتأصيل ولاستجابة التحدي الذي أشرنا إليه. والواقع إن القراءة المتأنية لما سجلها تاريخ الفكر كـ «الأعمال الاستثنائية» أو «الخارقة» (breakthroughs) تبين بوضوح أنها ليست إلا أمثلة من صميم هذا الشكل من التأصيل. وإذا استطعنا أن نركز اهتماماتنا على هذا الشكل، وأن نفي بمدلولها ومضمونها، فإنا قد نكون استبدلنا بالشعار الجد وبالرومانسية الواقعية، ونكون قد خطونا أولى الخطوات نحو إقامة علم اجتماع عربي.

## استطراد

البحث الذي عرض فيه أنشتاين نظريته النسبية لأول مرة (عام 1905) احتوى، فضلا عن النظرية المذكورة، نقطتين فائقتي الدلالة للتفكير المنهجي في جميع العلوم. كانت أولى هاتين النقطتين نَبذهُ عن ميدان علم الفيزياء، مفهوم الـ «أثير» – الذي ساد عالم الفكر لأكثر من ألفي عام – وذلك لعدم وجود مدلول واقعي له. وثانيتهما رفضه مفهوم «الزمان المطلق» النيوتوني وتعريفه «الزمان» بـ

«موقع عقربة الساعة» (Einstein 1952, 38, 39). وآخذاً في الاعتبار الثورة العظيمة التي أوجدها الجانب النظري لهذا البحث العملاق، لا عجب أن جانبه المنهجي المذكور لم يثر اهتماماً يذكر لأكثر من عشرين سنة.

في عام 1927 أخذ برسي بريجمن ثانية النقطتين المذكورتين، وجعلها أساس كتابه، المعروف، منطق الفيزياء الحديث (Bridgman 1960 لاحظ أيضا Bridgman 1961) الذي بدأت به حركة عرفت باسم الإجرائية أو التعريف الإجرائي. فكطريقة لمعالجة المفاهيم، تكونت إجرائية بريجمن – في جوهرها، وبصرف النظر عن تفاصيلها الفنية – من خطوتين أساسيتين: الأولى، التأكد من أن لكل مفهوم مستخدم في العلم مدلولاً واقعياً، أو، بتعبير الفلاسفة، ما صدقاً موجوداً في الأعيان. والثاني، تحديد ذلك المدلول بصورة تبين بوضوح، ومن دون أي لبس وغموض، ما يعد وما لا يعد جزءاً منه من الواقعيات العينية المختلفة.

لم يثر عمل بريجمن اهتماماً يذكر في حقله الأصلي، علم الفيزياء، ولكنه أخذ في العلوم الاجتماعية، وعلم الاجتماع على وجه الخصوص، أخذ النار في الهشيم؛ وبعد مناقشات ساخنة دامت حتى أواسط الخمسينات[23]، استقر الوضع وقبلت الإجرائية كواحدة من أهم عناصر علم الاجتماع المنهجية.

كان هذا تطوراً مهماً بلا شك، ولكنه، مع الأسف، كان محدوداً من حيث المدى. إذ بينما بدأت الإجرائية كحركة أو عملية لتدقيق لغة العلم، وتنقيتها بصورة شاملة، وفي جميع أشكالها الخطابية، فإنه، كما نعرف، أُخِذَ بها في علم الاجتماع في نطاق عمل البحث فقط، وعند تحديد مشكلة الدراسة وصياغة الفروض على وجه التحديد – ونعرف أنها في عالمنا العربي قلما تطبق بصورة دقيقة وكاملة حتى في هذا النطاق الضيق – وأما خارج مجال البحث، فإن لغة الخطاب في علم الاجتماع – وفي العلوم الإنسانية بوجه عام – قلما تأثرت حتى بروح فكرة الإجرائية؛ فهي لا تزال متسمة بكثير من عيوب اللغة العادية، التي نشأت الإجرائية لمعالجتها، مثل الإبهام والتداخل والترادف و... وحتى فقد الماصدق – فمن هنا الدعوة إلى التحول من «التعريف الإجرائي» المحدود إلى «التفكير الإجرائي» الشامل، التي نادى ولا يزال ينادي بها، بتعابير مختلفة، الكثيرون من أصحاب ذلك العلم وناقدوه، والتي جعلنا منها عنواناً لبحثنا هذا.

وإذا كان هذا الكلام صحيحا بالنسبة لعلم الاجتماع، بصفة عامة، فإنه بالنسبة لعلم الاجتماع المعاصر في العالم العربي أصح وأنسب. وإذا كان في العلم المذكور مفهوم، أو مفاهيم، يصدق عليها هذا الكلام، فإن مفهوم التأصيل من أبرزها. وما قاله يوبنك قبل أكثر من ستين عاماً في نقد مفاهيم علم الاجتماع (الغربي)، وهو «أنها تعني كل شيء لكل فرد» (Eubank 1927, 38)، هو من دون شك أصدق على مفاهيمنا اليوم منه على تلك المفاهيم آنذاك.

هذا بلا شك من أهم عناصر ومؤشرات أزمتنا، ليس فقط في علم الاجتماع، بل وكذلك في تفكيرنا العلمي، وحتى في حياتنا الاجتماعية والسياسية بصفة عامة. وإذا كان بحثي هذا استطاع أن يميط اللثام عن جانب أو جزء صغير من هذه القصة، فإني أعد نفسي ناجحاً، وأجرؤ، بالتالي، على القول، في الجواب عن السؤال القيم المثار في ندوة أبوظبي المذكور سابقا، إن علماء الاجتماع لم ينفذوا ما وصلوا إليه من التوصيات لأن التوصيات المذكورة لم تكن قابلة للتنفيذ، وأنها لم تكن قابلة للتنفيذ لأنها لم تكن مبنية على تصور دقيق وتحديد علمي للمشكلة التي قدمت تلك التوصيات من أجل حلها.

## الهوامش

(1) استُخدِم «المصدر التكويني» هنا كمقابل لمصطلح "existential basis" وهو واحد من العناصر الخمسة المكونة للأنموذج النظري (paradigm) الذي اقترحه مرتن لعلم اجتماع المعرفة. لاحظ Merton 1968, 514-542. ولوصف مرتن وتعريفه لهذا المصطلح لاحظ المصدر نفسه ص104. (وللمعلومات الكاملة عن المصادر المشار إليها في المتن وفي التعليقات، لاحظ «قائمة المراجع» في نهاية البحث).

(2) ومن مصادر هذه النزعة الواسعة والمتزايدة، لاحظ، على سبيل المثال: دسوقي، 1406، 1407 و 1412 (خصوصا ص ص 8-13 و 3-7 و 5-10 على الترتيب)؛ سمالوطي، 1411؛ أحمد، 1410؛ زين العابدين، 1411؛ وبيومي، 1992.

(3) ولأحدث دفاع عن هذا المنظور في علم الاجتماع، لاحظ، على سبيل المثال: Tiryakian, 1986 و Milnar 1992 و Berger, 1993. ولبعض تطبيقات المنظور الحديثة في مجالي علم السياسة وعلم الاقتصاد، لاحظ: Deutsch 1990 و Soroos 1990 بالنسبة لعلم السياسة و Onishi, 1990 بالنسبة لعلم الإقتصاد.

(4) ومن مصادر هذا الاتجاه الواسعة، لاحظ، بالنسبة للعالم العربي، مثلاً، الأربي، 1983؛ المركز الإقليمي، 1983؛ المركز القومي، 1983؛ المركز القومي 1984؛ مركز دراسات الوحدة العربية، 1986؛ Sabagh and Ghazalla 1986؛ زيادة 1987؛ كمير والبكري 1989 وعرابي والهمالي 1990. وفي المستوى العالمي، لاحظ، على سبيل المثال: Atal 1980; Akiwowo 1980; Jellon 1977;

1981; Dube 1982; CPA 1984; Gareau 1984; Weeks 1986; Gareau 1988; Loubser 1988; Park 1988; Sanda 1988; Sanda 1988; Walton 1988; Sinha 1989; and Weeks 1990.

(5) لاحظ تعليقة رقم 1 السابقة.

(6) وللموجز عن تاريخ علم الاجتماع وتطوره في مختلف أقطار العالم العربي لاحظ، على سبيل المثال: سعفان، 430-423:1965؛ سعفان، 1970؛ الاربي، 1983: الصفحات المختلفة وتعليق المترجم في ص88؛ ديالي، 307-290:1986؛ لبيب، 330-309:1986؛ لاحظ أيضا عبدالمعطي، 1981؛ ص ص 250-246 للفترة الأولى من تاريخ علم الاجتماع العربي و ص ص 265-282 لنظرة تحليلية إلى علم الاجتماع المعاصر.

(7) ولعلنا نستطيع أن نرقم بداية هذه الحركة من حلقة نظمتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في الجزائر عام 1973. والجدير بالذكر أن هناك من يرجع تاريخ الحركة إلى أبعد من ذلك، إلى بدايات الستينات: لاحظ صالح، 30:1983 سطر 22.

(8) وهناك أدبيات واسعة ومتزايدة في الموضوع. لاحظ، على سبيل المثال: المركز الإقليمي 1983؛ المركز القومي 1983؛ المركز القومي 1984؛ مركز دراسات الوحدة العربية 1986. (يضم كل واحد من هذه المصادر مجموعة من الأبحاث المرتبطة بمختلف قضايا علم الاجتماع ومشاكله في العالم العربي).

(9) شكري 1986: 86-87؛ وجهينة سلطان العيسى كما نقلت في حجازي 32:1986.

(10) جلال أمين كما نقل في حجازي 1986: 32.

(11) صالح، 1983: 30. لاحظ أيضا مركز دراسات الوحدة العربية، 1986: 383-384.

(12) لاحظ، على سبيل المثال: المركز الإقليمي 10:1983-12؛ صالح 31:1983-38؛ حجازي 1986، 39-40؛ عبدالمعطي 1981، 290-293.

(13) بالنسبة لطريقة العكس، لاحظ الجرجاني، 1403: مادة «العكس».

(14) والجملة المشار إليها لـ ويليام آي. تامس هي في الأصل كما يلي: "If men define situations as real, they are real in their conseqences". (Thomas 1928, 567.)

(15) وبهذا المعنى يكون «التأصيل» مترادفاً لـ "Planting and making established roots". ولاستخدام المفهوم في هذا المعنى في الأدبيات الحديثة، لاحظ، على سبيل المثال، زيادة 177,1987: سطر 4.

(16) فالتأصيل بهذا المعنى يكون مترادفاً لـ "originating". وكان التأصيل بهذا المعنى موضوع جائزة الملك فيصل العالمية للدراسات الإسلامية لعام 1412هـ 1992م. لاحظ جائزة الملك فيصل العالمية، 1412: موضوع الجائزة في قائمة الفائزين لعام 1412/1992 باللغة الإنجليزية.

(17) فالتأصيل بهذا المعنى يكون مترادفاً لـ "pedigreeing, tracing the roots of". وهناك، كما نعرف، أدبيات واسعة خصيصاً في هذا المعنى. منها، على سبيل المثال: موسى، 1982؛ عرابي والهمالي 1990، 27 سطر 16 و 28 سطر 24-29.

(18) مفاهيم صاغها ريسمن في 1950 واستخدمها في كتاباته الأخرى، وهي من مصطلحات علم الاجتماع المعروفة اليوم. لاحظ Riesman 1950,9 و Riesman 1952,3-9.

(19) ولبحث تفصيلي في هذه المكونات وارتباط بعضها ببعض، لاحظ نظامي تالش 403-397,1994 و 413-417.

(20) للفرق بين مفهومي النظرية والقانون لاحظ Nagel 1971, 79-105؛ وفي أنواع البيانات العلمية التي يطلق عليها مفهوم النظرية في علم الاجتماع، لاحظ Merton 1968, 139-155.

(21) عبارة معروفة من زكي نجيب محمود نقلت هنا من فيلالي 1989، 351.

(22) سرنديب، كما نعرف، هو الإسم القديم لما سمي اليوم سيلان. المقصود من كلمة «السرنديبية» (serendipity) اكتشاف شيء بالصدفة ودون توقع مسبق. يرجع تاريخ الكلمة إلى 1754م عندما استخدمها هُرَيس والبول (Horace Walpole) في خطاب له إلى زميله في يناير ذلك العام، مستلهما إياها من قصة فارسية باسم «أمراء سرنديب الثلاثة» (Three Princes of Serendip) المعروفة في ذلك الوقت، والتي تميز أبطالها بالاكتشافات من النوع المذكور. وأما عبارة «الطريقة السرنديبية» (serendipity pattern)، فإنها من الأستاذ رابرت مرتن، الذي صاغها عام 1949 وشاع استعمالها بعد ذلك. لاحظ Merton, 1968,157-158 خصوصا التعليقين برقمي 4 و 4a فيهما.

(23) ومن أدبيات هذه الفترة الواسعة جداً في هذا الموضوع لاحظ:
Bain 1928; Bain 1935; Stevens 1935; Alpert 1938; Dodd 1939; Chapin 1939; Devereux 1939; Blumer 1940; Bergman 1941; Lundberg 1942; Dodd 1943; Burgess 1944; Adler Bain 1947; Timasheff 1947; Lundberg 1955; and Blalock 1961.

## المراجع العربية


أكبر س. أحمد

1990 نحو علم الإنسان الإسلامي: تعريف ونظريات واتجاهات. ترجمة علي خلف الله. فيرجينيا، الولايات المتحدة الأميركية – المعهد العالمي للفكر الإسلامي.

جلال محمد موسى

1982 منهج البحث العلمي عندالعرب في مجال العلوم الطبيعية والكونية. بيروت، دار الكتاب اللبناني.

حسن الساعاتي

1964 «تطور المدرسة الفكرية لعلم الاجتماع في مصر»، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد الأول، العدد (الأول) يناير، 21-34.

———

1984 «أشكال المنهج في العلوم الاجتماعية»، ص ص 45-57 في إشكالية العلوم الاجتماعية في الوطن العربي. المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية. بيروت – دار التنوير للطباعة والنشر.

حسن شحاته سعفان

1965 تاريخ الفكر الاجتماعي والمدارس الاجتماعية. القاهرة – دار النهضة العربية.

1970 موجز في تاريخ علم الاجتماع في مصر منذ بدء القرن الماضي حتى الآن. القاهرة – المجلس الأعلى للفنون والآداب والعلوم الاجتماعية.

خلاف خلف الشاذلي

1994 «مفهوم التأصيل ومتطلباته»، مرآة الجامعة، رسالة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السنة 13، العدد (174)، 21 فبراير، 2.

سعد الدين إبراهيم

1986 «تأملات الآفاق المستقبلية لعلم الاجتماع في الوطن العربي: من إثبات الوجود إلى تحقيق الوعود»، ص ص 334-357 في نحو علم اجتماع عربي: علم الاجتماع والمشكلات العربية الراهنة، سلسلة كتب المستقبل العربي (7). بيروت – مركز دراسات الوحدة العربية.

الشريف علي بن محمد الجرجاني

1983 كتاب التعريفات. بيروت: دار الكتب العلمية.

الطاهر لبيب

1986 «علم الاجتماع في تونس: التدريس نصاً وروحاً»، ص ص 209-329 في نحو علم اجتماع عربي: علم الاجتماع والمشكلات العربية الراهنة سلسلة كتب المستقبل العربي (7). بيروت – مركز دراسات الوحدة العربية.

الطيب زين العابدين (محرر)

1990 المنهجية الإسلامية والعلوم السلوكية والتربوية: بحوث ومناقشات المؤتمر العالمي الرابع للفكر الإسلامي. فيرجينيا، الولايات المتحدة الأميركية – المعهد العالمي للفكر الإسلامي.

عبدالباسط محمد عبدالمعطي

1981 اتجاهات نظرية في علم الاجتماع. سلسلة كتب عالم المعرفة رقم (44). الكويت، أغسطس.

1986 «في استشراف مستقبل علم الاجتماع في الوطن العربي: بيان في التمرد والالتزام»، ص ص 359-380 في نحو علم اجتماع عربي: علم الاجتماع والمشكلات العربية الراهنة، سلسلة كتب المستقبل العربي (7). بيروت - مركز دراسات الوحدة العربية.

1987 في نظرية علم الاجتماع. الكتاب (6) من سلسلة كتب علم الاجتماع وقضايا الإنسان والمجتمع. إسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

عبدالصمد ديالمي

1986 «ملامح تطور السوسيولوجيا في المغرب»، ص ص 287-307 في نحو علم اجتماع عربي: علم الاجتماع والمشكلات العربية الراهنة. سلسلة كتب المستقبل العربي (7). بيروت - مركز دراسات الوحدة العربية.

عبدالقادر الاربي

1983 «حول الوضع الراهن لعلم الاجتماع العربي»، في د.محمد الجوهري (مشرف)، الكتاب السنوي لعلم الاجتماع. العدد الخامس، اكتوبر. القاهرة - دار المعارف بمصر.

عبدالقادر عرابي وعبدالله الهمالي

1990 «إشكالية علم الاجتماع واستخدامه في الجامعات العربية»، المستقبل العربي، العدد (141) نوفمبر.

غالي شكري

1986 «من الإشكاليات المنهجية في الطريق العربي إلى علم اجتماع المعرفة»، ص ص 83-97 في نحو علم اجتماع عربي؛ علم الاجتماع والمشكلات العربية الراهنة سلسلة كتب المستقبل العربي (7). بيروت - مركز دراسات الوحدة العربية.

فاروق أحمد دسوقي

1406 مقومات المجتمع المسلم. بيروت، المكتب الإسلامي.

1987 الإسلام والعلم التجريبي. بيروت: دار الكتاب الإسلامي.

1991 الأصول الاعتقادية للمعرفة ومناهج الدراسات الإنسانية في الإسلام. من دون اسم الناشر.

محمد أحمد بيومي

1992 علم الاجتماع بين الوعي الإسلامي والوعي المغترب. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

محمد أسعد نظامي تالش

1994 «منهجية المنهج: مدخل إلى التأصيل المنهجي»، مجلة جامعة الملك سعود، المجلد السادس، الآداب (1)، 385-424.

محمد عزت حجازي

1986 «الأزمة الراهنة لعلم الاجتماع في الوطن العربي»، ص ص 13-44 في نحو علم اجتماع عربي: علم الاجتماع والمشكلات العربية الراهنة سلسلة كتب المستقبل العربي (7). بيروت: – مركز دراسات الوحدة العربية.

المركز الإقليمي

1983 ندوة نحو علم اجتماعي عربي. أبوظبي 25-28 ابريل، المركز الإقليمي العربي للبحوث والتوثيق في العلوم الاجتماعية.

المركز القومي

1983 مشكلة المنهج في بحوث العلوم الاجتماعية. القاهرة – المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية. أعمال ندوة عقدت في المركز بذلك العنوان في 2-5 يناير.

1984 إشكالية العلوم الاجتماعية في الوطن العربي. بيروت – المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، دار التنوير للطباعة والنشر. نصوص أبحاث ومناقشات ندوة عقدت في المركز بالعنوان المذكور في 26-28 فبراير.

مركز دراسات الوحدة العربية

1986 نحو علم اجتماع عربي: علم الاجتماع والمشكلات العربية الراهنة سلسلة كتب المستقبل العربي (7). بيروت – مركز دراسات الوحدة العربية. (يضم مجموعة من الأبحاث في مختلف جوانب علم الاجتماع المنشورة في مختلف أعداد المستقبل العربي).

مصطفى الفيلالي

1989 «الصحوة الدينية الإسلامية: خصائصها – أطوارها – مستقبلها»، ص ص 333-408 في الحركات الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي. بيروت – مركز دراسات الوحدة العربية.

معن زيادة

1987 معالم على طريق تحديث الفكر العربي. سلسلة كتب عالم المعرفة رقم 115. الكويت – المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، يوليو.

المنظمة العربية

1973 حلقة النهوض بعلم الاجتماع في الوطن العربي. الجزائر – جامعة الدول العربية.

ناهد صالح

1983 «نحو علم اجتماع عربي: دراسة في سوسيولوجية البحث»، ص ص 13-41 في ندوة نحو علم اجتماعي عربي. أبوظبي – 25-28 ابريل – المركز الإقليمي العربي للبحوث والتوثيق في العلوم الاجتماعية.

نبيل سمالوطي

1991 «رؤية منهجية في علم الاجتماع الإسلامي»، مجلة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد (الرابع) فبراير، 401-462.

الواثق كمير وزينب البكري

1989 «الدعوة إلى علم اجتماع عربي بين الايديولوجية والعلمية، «مجلة العلوم الاجتماعية، 17 العدد (2) صيف، 90-110.

# المراجع الأجنبية

Adler, F.

1947 "Operational Definitions in Sociology." The American Journal of Sociology 52 (5) March: 435-444.

Akiwowo, A.A.

1980 "Sociology in Africa Today." Current Sociology 28 (2) Summer: 1-73

Alpert, H.

1938 "Operational Definitions in Sociology." American Sociological Review 3 (6) December: 855-861.

Atal, Y.

1981 "The Call for Indigenization." International Social Science Journal 33 (1) 189-197.

Bain, R.

1928 "An Attitude on Attitude Research." The American Journal of Sociology 33:940-957.

1935 "Measurement in Sociology." The American Journal of Sociology 40 (4) January: 481-488.

1947 "Sociology as a Natural Science." The American Journal of Sociology 53 (1) July: 9-16.

Berger, P.L.

1993 "Sociology: A Disinitiation?." Dialogue 102 February: 38-42.

Bergmann, G. & K. Spence, W.

1941 "Operationalism and Theory in Psychology." The Psychological Review 48 (1) January: 114.

Blalock, H.M. Jr.

1961 "Theory, Measurement, and the Republican in the Social Sciences." The American Journal of Sociology 66 (4) January: 342-347.

Blumer, H.

1940 "The Problem of Concept in Social Psychology." The American Journal of Sociology 45 (5) March: 707-719.

Bridgman, P.W.

1960 The Logic of Modern Physics. New York: The Macmillan Company.

——— 1961 "The Present State of Operationalism." pp 75-80 in P. Frank (Ed.), The Validation of Scientific Theories. New York: Collier Books.

Burgess, E.W.

1944 "Sociological Research Methods." The American Journal of Sociology 50: 474-482.

Chapin, F.S.

1939 "Definition of Definitions of Concepts." Social Forces 18 (2) December: 153-160.

CPA [Collective Public Administration (Research Team)]

1984 "Indigenization for Development: The Case of South East Asia." Philippine Journal of Public Administration 28 (1-2) Jan-Apr: 1-64.

Deutsch, K.W.

1990 "Global Models: Some Uses and Possible Developments." International Political Science Review 11 (2) April: 165-176.

Devereux, G.

1939 "The Conceptual Scheme of Society." The American Journal of Sociology 45: 687-706.

Dodd, S.C.

1939 "A System of Operationally Defined Concepts for Socioloty." American Sociological Review 4 (5) October: 619-634.

——— 1943 "Operational Definitions Operationally Defined." The American Journal of Sociology 48 (4) January: 482-491.

Dube, S.C

1982 "Social Sciences for 1980s: From Rhetoric to Reality." International Social Science Journal 34(3): 495-502.

Einstein, A.

1952 "The Electro Dynamics of Moving Bodies." [1905] pp 37-71 in A.H. Lourentz et al., The Principle of Relativity: A collection of Original Papers on the Special and General Theory of Relativity. Translated by W. Perrett et al. New York: Dover Publications.

Eubank, E.E.

1927 "The Concepts of Sociology." Social Forces (March): 386-400.

Gareau, F.H.

1984 "The United States as a Center of Social Sciences." Social Science Quarterly 65 (3) September: 840-847.

Gareau, F.H.

1988 "Another Type of Third World Dependency: The Case of Social Sciences." International Sociology 3 (2) June: 171-18.

Jellon, T.B.

1977 "Decolonizing Sociology in the Maghreb," in S.E. Ibrahim & N.S. Hopkins (Eds.), Arab Society in Transition: A Reader. Cairo: American University in Cairo.

Loubser, J.J.

1988 "The Need for Indigenisation of the Social Sciences". International Sociology. 3 (2) June: 179-188.

Lundburg, G.A.

1942 "Operational Definitions in the Social Sciences." The American Journal of Sociology. 47 (5) March: 727-745.

Lundberg, G.A.

1955 "The Natural Science Trend in Sociology." The American Journal of Sociology 61 (3) November: 191-202.

Merton, R.K.

1968 Social Theory and Social Structure. New York: The Free Press.

Milnar, A. (Ed.)

1992 Globalisation and Territorial Identities. Aldershot, Hampshire, England: Ashgate Publishing Company.

Nagel, E.

1971 The Structure of Science. London: Routledge and Keagan Paul.

Onishi, A.

1990 "Use of Global Models: A New Generation of FUGI Models for Projections and Policy Simulations of the World Economy." International Political Science Review 11 (2) April: 279-296.

Park, P.

1988 "Towards an Emancipatory Sociology: Abandoning Universalism for True Indigenisation." International Sociology 3 (2) June: 161-170.

Riesman, D. Jr.

1950 The Lonely Crowd: A Study of Changing American Character. New York Haven: Yale University Press.

—— 1952 Faces in the Crowd: Individual Studies in Character and Politics. New Haven: Yale University Press.

Sabagh, G. and Ghazalla, I.

1986 "Arab Sociology Today: A View From Within," Annual Review of Sociology 12: 373-399.

Sanda, A. M.

1988 "In Defense of Indigenisation in Socological Theories." International Sociology 3 (2) June: 189-200.

Sinha, D.

1989 "Research in Psychology in the Developing World: An Overview." Psychology and Developing Societies 1 (1) Jan-June: 105-126.

Soroos, M.S.

1990 "A Theoretical Framework for Global Policy Studies." International Political Science Review 11 (3) July: 309-321.

Stevens, S.S.

1935 "The Operational Basis of Psychology." The American Journal of Psychology 47 (2) April: 323-330.

Thomas, W.I. & Thomas, S.T.

1928 The Child in America. New York: Knopf.

Timasheff, N.S.

1947 "Definitions in the Social Sciences." The American Journal of Sociology 53: 201-209.

Tiryakiyan, E.A.

1986. "Sociology's Great Leap Forward: The Challenge of Internationalization." International Sociology 1 (22) June: 155-172.

Walton, R.G., & Medhat, M. et al.

1988 "The Indigenization and Authentication of Social Work in Egypt." Community Development Journal 23 (3) July: 148-155.

Weeks, P.

1986 "Rural Development and Social Theory Building in the Third World." Philippine Sociological Review 34 (1-4) Jan-Dec: 16-25.

——— 1990 "Post Colonial Challenges to Grand Theory." Human Organization, 94 (3) Fall: 236-244.



# أسباب الانحطاط العربي.. من جديد
# بين الندرة والوفرة

محمد الرميحي*

يحار المرء في تفسير التخلف الذي يتغلغل في كل مشاهد الحياة العربية ويحيط بها، في الحاضرة والبادية، في المدينة والريف، في الجمهورية والملكية، في النظام الشمولي والنظام الذي يحبو نحو الديمقراطية. وعندما طلب مني الصديق الدكتور شفيق الغبرا أن أكتب مقالا لمجلتنا العلوم الاجتماعية، قررت أن أكتب حول أسباب تخلفنا العربي الذي أخشى أن يقيم ي مجتمعاتنا إلى ما شاء الله. وبهذا الشكل تكون الكتابة معالجة لأرق فكري شخصي يرتبط بالهم العام الذي يدفع إلى هذا الأرق.

في بداية هذا القرن كان المثقف العربي ينظر إلى الغرب وأسباب نهضته، وكان يعتقد أن أسباب تلك النهضة هي عناصر الديمقراطية التي أخذت تلف ذلك الغرب، فكتب مؤلفنا الأشهر عبدالرحمن الكواكبي كتابه المشهور الذي طبع أكثر من مرة، ولا يزال يطبع حتى يومنا هذا وهو كتاب «طبائع الاستبداد» الذي قال فيه بعد أن نظر إلى الأمور وتفحصها إن أسباب تخلف الشرق تكمن في «الاستبداد»، كما قال عن وسيلة العلاج بعد أن شخّص الداء: «لقد تمخض عندي أن أصل الداء هو الاستبداد السياسي، ودواء دفعه بالشورى والدستورية»، ولقد توصل إلى

* رئيس تحرير مجلة العربي

مجموعة من الافتراضات، وهو يبحث عن الأسباب المؤدية إلى الاستبداد ونواتجه فلم يرجعها إلى التهاون في الدين، ولا الاختلاف في وجهات النظر، بل أجملها في الاستبداد الدنيوي ذاته وكأنه يتحرى مرضا يؤدي إلى أمراض في تلك الدائرة الخبيثة التي يعرفها رجال الطب. ومن المدهش أن الكواكبي الحلبي المولد الذي ذهب إلى القاهرة ليستفيد من هامش التسامح المتوافر فيها في ذلك الوقت، قد مات مسموما هناك في مطلع هذا القرن، فكأن تلك الدائرة الخبيثة كانت تنتهي بأن تغلق قوسها المميت عليه هو نفسه. والملاحظ أن كوكبة من المثقفين العرب قد لقوا هذه الميتة في تاريخنا العربي الحديث والمعاصر جراء اجتهادهم.

لقد جربت الدول العربية في تاريخها الحديث أشكالا من الممارسات الديمقراطية تختلف أعمارها، وهي على الأغلب قصيرة، وما زلنا نواجه ما واجهه الكواكبي من مظاهر « الانحطاط». وتتجلى بالطبع مظاهر الاستبداد الذي أشار إليه الكواكبي مبكرا، بينما نحن نتأهب لمغادرة القرن العشرين.

ومع ما ذهب إليه الكواكبي في مطلع هذا القرن، فإنني سوف أقدم فكرة أخرى قد تفسر هذا الانحطاط المتواصل حتى الآن. فلقد ابتلينا نحن العرب في هذا القرن القصير بظاهرتين تكادان تكونان متناقضتين، ولكنهما أديتا إلى النتيجة نفسها، هاتان الظاهرتان هما الندرة في بعض بلادنا العربية والوفرة في بلاد عربية أخرى. تناقض الندرة والوفرة أوصل المجتمعات العربية إلى النتيجة نفسها. ففي الأولى كانت حالة الندرة توجه أهل السياسة إلى ما أسموه بالاشتراكية العربية. التي لم تخرج عن كونها نوعا من توزيع الفقر وقيام الدولة بدور الأب الذي تتوجب له الطاعة والإذعان. وفي الحالة الثانية وجهت الوفرة أهل السياسة إلى ما أسموه توزيع الثروة، فأصبحت الدولة لها دور الأب الذي يقدم الخدمات من المهد إلى اللحد، وأصبح المواطن – إن أراد الحصول على تلك الخدمات – يتوجب عليه أن يطيع ما يؤمر به. وهكذا وصلنا إلى النتيجة نفسها برغم اختلاف السبب في الحالتين، وإذا كانت هناك ثمة فروق فإنها فروق في الدرجة وليست في النوع، مما نعرفه جميعا من ذلك التخلف العربي المتسعة دائرته.

هذه الفكرة البسيطة تفسر لنا لماذا، على سبيل المثال، يمكن أن نرشح نفس المرشح في بلد عربي كبير مثل مصر عن الاتحاد القومي فينجح، وعن الاتحاد الاشتراكي فينجح، وعن الحزب الوطني فينجح، والمواطن هو هو لم يتغير.. ذلك لأن كل هذه المؤسسات كانت هي حزب الدولة، أو بمعنى آخر حزب السلطة القائمة.

وحتى أوضح هذه الآلية التي تؤدي إلى التخلف، برغم افتراق الشعبتين المؤديتين إليها، أي الوفرة والندرة، فإنني ألجأ إلى عقد مواجهات أو مقارنات بين الأبنية القاعدية والأبنية الأعلى في تكوين مجتمعات الغرب الصناعي الديمقراطي ومجتمعاتنا العربية، لعلي أخلص بصورة أوضح لمحاولتي تشخيص سبب معاصر لتخلفنا العربي.

الديمقراطية في المجتمعات الغربية هي نتيجة وليست سببا، ونحن نريدها سببا لا نتيجة. فقد أصبح معظم شعبنا العربي في دول الندرة ودول الوفرة – على السواء – أجيرا لدى الدولة بمعنى أو بآخر، تربطنا في ذلك علاقة العامل برب العمل لا المواطن بالدولة. لذلك، نحن نريد من الدولة أن تقدم لنا كل الخدمات، ماء وكهرباء، ودواء، وتعليما وطرقا وحتى الخبز الرخيص، ويا ويلها إن قدمت لنا خبزا بثمن السوق، فقد تقوم عليها القيامة ولا تقعد. علاقة الأجير برب العمل ليست علاقة المواطن بالدولة. الأجير يمكن أن يُهَدَّد في قوت عياله، ويمكن أن يُستغنى عنه أيضا فلا بد له من الطاعة.

في الغرب، كانت الثورة الصناعية وكانت الطبقات الجديدة، وكانت حتى البروتستانتية هي المذهب الديني الجديد الذي اتسق مع أفكار الرأسمالية الوليدة، وظهرت طبقات اجتماعية مستقلة عن الدولة. هذه الطبقات خاضت صراعات شتى ثم اكتشفت في ثنايا هذه الصراعات أنها لا تستطيع حلها بالقوة بل بالتراضي، فنشأت أفكار الديمقراطية الحديثة التي تطورت تطورا تاريخيا، له علاقة بثقافة الشعوب، ودرجة نضجها الاقتصادي والسياسي.

وفي مقام المقارنة يقول بعضهم إن جذور الديمقراطية والشورى كانت لدينا منذ القديم. وهذه الأطروحة كمثل القول إننا اكتشفنا الدواء للأمراض المستعصية عندما اكتشفنا الكي، أو كنا رواد السفر إلى القمر لأن عباس بن فرناس قرر مرة أن يطير.

من دون فئات اجتماعية لها مصلحة في التغيير، ومن دون قاعدة اقتصادية منتجة سنظل نراوح في مكاننا المتضائل بين الأمم. وحتى الديمقراطية التي تبنتها مجتمعات عربية، على أي نمط كانت، ظلت وسيظل يشوبها في الممارسة افتقاد القاعدة الاجتماعية. بعض بلداننا العربية تبنت أشكالا من الديمقراطية منذ القرن الماضي، ولكنها لا تزال بدائية في هذه الممارسات، لأن القائمين بها لم يحولوها إلى مؤسسات، وفي الحقيقة هم غير قادرين على تحويلها إلى ذلك النسق المستمر والمنتج من المؤسسات الدائمة.

في الديمقراطية ثقافة أيضا. وكثيرا ما ألح على خاطري لماذا استمرت إلى حد كبير الديمقراطية في بلد مثل الهند، التي كثيرا ما توصف بأنها أكبر الديمقراطيات، في حين أن بلدا مثل باكستان تتعثر فيها الديمقراطية، برغم تشابه البيئة العامة؟! الدراسات تقول لنا إن ذلك ناتج عن أن الهند توجد فيها قوى اجتماعية وثقافية واقتصادية غير متماثلة. فليس أمامها من طريق في حل صراعاتها إلا القبول بالآخر وعدم نفيه، لأن نفيه معناه قيام الحرب الأهلية بعينها. في حين أن التماثل البنجابي، أو قل الأغلبية البنجابية في باكستان، تمنع آليات الديمقراطية من العمل، وتحل محلها آليات الأبوة. وثقافتنا العربية تعشق التماثل، فهي تصر دائما على القولبة ورفض التعددية، وإن بمداراة. وفي الوقت الذي تمارس العزل سرا، فهي لا تقبل الآخر الاجتماعي أو السياسي. التوحد والتماثل هما الأقرب إلى القبول في المجتمع العربي، لذلك فإن المجتمع مجتمع بترياركي كما وصفه الكثيرون من علماء الاجتماع، وكما وصفه الرئيس السادات عندما اختار لنفسه لقب رب العائلة ومجتمع القرية.

فلا عجب بعد هذا، أن تتعثر الديمقراطية والمشاركة، وتتعثر خطط التنمية، بل تتفشى فينا الديكتاتورية البغيضة، سواء بالتقبل أو بالإذعان. وهي حالة يكون المسؤول فيها وعنها كلا الطرفين: الحاكم والمحكوم.

وإذا أردنا أن نستشرف أفقا للخلاص، فإن البداية تكمن في الأسس، أي نبذ الأبوية بمعناها السلبي. فالأبناء يكبرون أو ينبغي أن يكبروا، وعلى طرفي معادلة المجتمع والسلطة أن يحرصا على ذلك حرصهما على حالة السوية الاجتماعية والسياسية. وبمعنى أكثر ملموسية في ما ذهبنا إليه، أرى أن الخلاص يكمن في الآلية التي نتعامل بها مع حالتي الندرة والوفرة. فبدلا من أن يظل رد فعل مرضيا مكرس لما نحن فيه، ينبغي أن تنقل الآلية إلى مستوى السوية في الفعل، بمعنى الطموح إلى تحويل مجتمعات الندرة إلى مجتمعات كفاية، وتهذيب مجتمعات الوفرة حتى تصير مجتمعات غير متواكلة. وفي الحالتين، فإن احترام قيمة العمل هي المناط. حينئذ، وعند استقرار هذه القيمة، سيغدو طبيعيا أن تنبذ سيادة قيم الاستبداد البترياركي والإذعان من أبناء لا يكبرون.. وهكذا نجد أنفسنا نبلغ ما وصل إليه الكواكبي في بداية هذا القرن، وإن عبر أشكال لأسباب تختلف باختلاف الأزمنة.

# اقتصاد

## فقر الشعوب بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي

حمدي عبدالعظيم

حمدي عبدالعظيم، القاهرة 1995، 320 صفحة

مراجعة: ماجدة الانصاري*

يعتبر كتاب فقر الشعوب أول دراسة علمية باللغة العربية تعالج النقاط التالية: 1 – مقاييس فقر الشعوب من منظور إسلامي – 2 – الفقر المطلق والفقر النسبي في النظم الوضعية والإسلامية. 3 – الفرق بين فقر الشعب وفقر الدولة، وضعيا وإسلاميا. 4 – الفرق بين الفقر والتخلف وكيفية التحول من الفقر إلى التخلف ومن حالة التخلف إلى حاالة النمو، وذلك من المنظور الوضعي ومن المنظور الإسلامي. 5 – الفرق بين فقر الشعوب في الأجل القصير وفقر الشعوب في الأجل الطويل، وذلك من المنظور الوضعي والمنظور الإسلامي.

وإذ يتناول الكتاب دراسة فقر الشعوب، في إطار إسلامي ووضعي في الوقت نفسه، فإن المؤلف وهو يتطرق إلى دراسة البعد الاقتصادي للفقر، لا يقدم توصيفا لمشكلات الفقر والحرمان بمقدار ما يتلمس أسبابها من الزاوية الاقتصادية والاجتماعية. متمثلة في انخفاض معدلات الانتاج وتراجع حجم

* باحثة إحصاء وتخطيط – القاهرة.

الاستثمارات وتدني الدخل وسوء توزيعه، وارتفاع معدلات البطالة وبطء مسار التنمية أو إنعدامها.. وعند دراسة انخفاض مستوى الإنتاج والإنتاجية، يتبين أن هناك تدهورا في الوزن النسبي لانتاج الفقراء مقارنا بإنتاج الأغنياء.

ويناقش المؤلف عنصر البطالة ويرى أن فقر الشعوب يقترن بوجود حالة من البطالة السافرة أو الصريحة والبطالة المقنعة أو غير الصريحة. وتنشأ البطالة السافرة نتيجة عدم وجود استثمارات مناسبة وكافية لتوفير فرص العمل، التي تستوعب الزيادة السنوية في عدد السكان وعدد الباحثين عن عمل. بينما تنشأ البطالة المقنعة نتيجة زيادة أعداد المعينين للعمل في الوظيفة الواحدة، على نحو يفوق حاجة العمل الفعلية إلى الأعداد المعينة. وتشير بيانات البنك الدولي، الواردة في الكتاب، إلى أن النمو الكبير لعدد من السكان في الدول الفقيرة أدى إلى زيادة قوة العمل السنوية خلال الفترة 1980-1985 بمعدلات سنوية مماثلة تقريبا لمعدلات نمو السكان. فقد ارتفع معدل نمو قوة العمل في المتوسط، في باكستان مثلا، بنسبة 3.2٪ خلال الفترة المذكورة، وإلى حوالي 3.5٪ في كينيا، وتنخفض النسبة عن ذلك في معظم الدول الفقيرة. ويشرح المؤلف موقف الإسلام من كل من البطالة والتبعية الاقتصادية. فالإسلام يفرق بين البطالة الإجبارية، والبطالة الاختيارية، ويرفض البطالة الاختيارية ويجعل العمل فريضة على المسلمين ولو كانوا أغنياء. ولا يعترف الإسلام برأس المال كعنصر من عناصر الإنتاج إلا إذا شارك في العمل من خلال المضاربة الشرعية. وكذلك نجد أن الإسلام نهى عن أن يكون الإنسان تابعا لغيره من دون مبرر، خصوصا إذا ما كان تابعا لغيره في الحصول على طعامه وشرابه. إذ يعتبر الإسلام أن [اليد العليا خير من اليد السفلى] كما قال الرسول ﷺ.

ثم يتوجه المؤلف في مبحث آخر إلى البعد الاجتماعي لفقر الشعوب. ويعتبر الفقر في حد ذاته أول مشكلة اجتماعية عرفتها الشعوب، وقد اعتبرها البعض مشكلة سوء توزيع الموارد، وما يرتبط بذلك من ظلم اجتماعي. وفي هذا السياق، يناقش المؤلف محددات البعد الاجتماعي لفقر الشعوب، مثل الأمية وانخفاض المستوى الصحي وسوء ونقص الخدمات الأساسية، ووضع المرأة والعادات والتقاليد الاجتماعية المعوقة للخروج من الفقر. كما يتناول دراسة التبعية الاجتماعية للقوى الامبريالية والشيوعية العالمية.

ويوضح المؤلف وجهة نظر الشريعة الإسلامية في كل نقطة من نقاط البعد الاجتماعي لفقر الشعوب، من خلال ما جاء في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة وأفعال الصحابة والتابعين رضوان الله عليهم أجمعين، ليتناول بعد ذلك دراسة البعد السياسي لفقر الشعوب. ويختص هذا الموضوع بدراسة الجوانب المختلفة لثالث أبعاد الفقر وهو البعد السياسي، حيث يطبق علماء السياسة عادة المنظور التقليدي على الدول الفقيرة، ويرون أنها تتصف بالخصائص السياسية التالية: 1 – سيادة الأنماط الفردية أو الخصوصية ذات الانتشار الواسع أو المتغلغل في الاطار الاجتماعي والاقتصادي والإداري. 2 – استقرار الجماعات المحلية ومحدودية تحركاتها داخل المجتمع جغرافيا. 3 – تغلغل أو انتشار الطبقية (الدرجات الاجتماعية التفضيلية).

ويخصص المؤلف الجزء التالي من كتابه لدراسة الجهود الدولية التي بذلت لعلاج فقر الشعوب وأسباب تعثرها، وعدم فعاليتها في علاج المشكلة، سواء على المستوى المحلي أو على المستوى العالمي، ليقدم حلولا جديدة وغير تقليدية تعتمد على تطبيق نظام مضاربة شرعية إسلامية، على مستوى دول العالم الإسلامي، وتحقيق استغلال الموارد المتاحة أو عناصر الإنتاج المختلفة بالاشتراك مع عنصر العمل المتمثل في ما يوجد لدى الدول الإسلامية من ثروة بشرية يمكن تفاعلها مع بقية عناصر الإنتاج، خصوصا عنصر رأس المال، لتحقيق التكامل في استغلال الموارد والمشاركة في اقتسام العوائد في وقت واحد. ويوضح المؤلف أن الدول الإسلامية مطالبة بتبني استراتيجية الاعتماد الاجتماعي على النفس، باعتبار أن الاعتماد على الذات فضيلة إسلامية واجبة التطبيق كبديل فعال يحقق القضاء على التبعية الاقتصادية للدول الاستعمارية العالمية.

ويوجه المؤلف النظر إلى أهمية البحث في تطوير الجوانب الإدارية والاقتصادية المتعلقة بتحصيل الزكاة واستخداماتها على مستوى العالم الإسلامي، بحيث تطبق على كافة الأنشطة والموارد الاقتصادية المتاحة، بما في ذلك الموارد الاستراتيجية ومنتجات الغابات وعروض التجارة والتجارة العابرة للموانىء والممرات الملاحية الموجودة في الدول الإسلامية، ليتحقق للعالم الإسلامي بشكل جماعي الانتفاع من حصيلة الزكاة على موارده وثرواته.

# سياسة

## دليل إسرائيل العام

تحرير: صبري جريس وأحمد خليفة

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت

مراجعة: فايز سارة*

الهاجس وراء كتاب «دليل إسرائيل العام» هو البحث في واقع اسرائيل وأحوالها. أما الكتاب نفسه، فهو موسوعة مصغرة مزودة بالإحصائيات والأرقام والمعطيات، إلى جانب الخرائط حيث احتاج الأمر، وتطلبت الدقة العلمية والموضوعية... وبصفة عامة، فقد اعتمد الباحثون المشاركون في تأليف الكتاب جملة من المراجع والوثائق المتخصصة - والإسرائيلية أساسا - إلى جانب مصادر ومراجع عربية وأجنبية ذات تخصص ومصداقية علمية ومعرفية عالية. وبهذا وضعوا أمام القارىء العربي معطيات ذات دقة عالية من جهة، وحديثة من الجهة الأخرى، لتقديم كتاب نوعي مميز، تحتاجه المكتبة العربية بكل روادها والمتعاملين معها.

الكتاب في ثلاثة عشر فصلا، وملحقين في خاتمته. الفصل الأول الذي كتبه المحامي الفلسطيني، المقيم في حيفا أنيس شقور، عنوانه «النظام القانوني والنظام القضائي»، وهو يتناول البحث في الأساس القانوني لـ «الدولة» وأهدافها التي تتمركز في جعلها «دولة لليهود» ومنه تتفرع بقية الأهداف التفصيلية، وفي سياق ذلك تم وضع القوانين الأساسية لـ «الدولة اليهودية» ومنها قوانين العودة، والجنسية، وعلى هذا الأساس تم تعريف من هو اليهودي؟». واستناداً إلى ذلك تمت صياغة جملة قوانين أساسية لتنظيم العلاقات الرئيسية داخل الدولة، وبين الدولة وسكانها. وهذه القوانين تعتبر بمثابة أساس لدستور دائم لإسرائيل طبقاً لما يأمل القادة الإسرائيليون.

---

* كاتب وصحافي، دمشق - سوريا

الفصل الثاني مخصص للتركيب السكاني، وقد كتبه محمود ميعاري أستاذ علم الاجتماع في جامعة بيرزيت، وهو يعالج موضوع الهجرة اليهودية إلى فلسطين وبالعكس، متناولا أوضاع «السكان العرب» في التركيبة السكانية لإسرائيل. مع الإشارة إلى التوزع المتعدد لليهود داخل إسرائيل، من حيث طوائفهم ومصادر هجراتهم، إلى جانب التركيز على التوزع الجغرافي للسكان والتمايزات الطبقية والعلاقات الأثنية.

ويتناول الياس شوفاني الباحث في التاريخ الفلسطيني، في الفصل الثالث، نظام الحكم في إسرائيل موضحاً في البداية طبيعة دولة الكيان الاستيطاني، والنتائج المترتبة على ذلك في تأثيراتها على نظام الحكم، من حيث الدستور الذي يسجل غيابا يجعل كيانها له طبيعة مؤقتة تعتمد على جملة من القوانين التي تنتظم الحياة العامة، وفي المقدمة نظام الحكم. ويفرد شوفاني حيزاً لتناول المؤسسة البرلمانية «الكنيست» وطبيعة تأسيسها وتطورها على مدار العقود التي تلت قيام إسرائيل عام 1948، كما يتناول كيفية تشكيل «الحكومة وصلاحيات أعضائها والمؤسسات المتفرعة عنها، ولا سيما الوزارات ومؤسسات الخدمة المدنية، ثم ينتقل بعدها إلى رئاسة الدولة، وبعدها أجهزة مراقبة الدولة والقضاء والحكم المحلي مبيناً صلاحيات كل مؤسسة، والأسس التي تقوم عليها.

وفي الفصل الرابع يتناول أحمد خليفة «الأحزاب السياسية» موضحاً السمات العامة للحياة السياسية من حيث كثرة الأحزاب ثم الانشقاقات والاندماجات التي ترافقها، والأدوار المتعددة للأحزاب السياسية، وأثر الاعتبارات الأيديولوجية، وبعدها يقوم بتوصيف الهيكلية والقيادة في الأحزاب الإسرائيلية، السياسية العلمانية والدينية. ويخصص مكانا لتناول الأحزاب العربية داخل إسرائيل، سواء تلك المنضوية في إطار الحركات السياسية الإسرائيلية أو المستقلة عنها.

الفصل الخامس مخصص لتناول، «اقتصاد إسرائيل» كتبه د. فضل النقيب أستاذ الاقتصاد في جامعة واترلو في كندا، وفي هذا الفصل يقدم الكاتب عدة مفاصل، الأهم فيها المقدمة «الاقتصاد السياسي للمشروع الصهيوني» وهي مقدمة ضرورية لفهم واقع وآفاق تطور الاقتصاد الإسرائيلي، ومستقبله في علاقاته الداخلية وعلاقاته الخارجية الإقليمية والدولية. ويقدم المؤلف خطاً لتطور الاقتصاد

الإسرائيلي ما بين 1948-1993 في مراحله المختلفة والمقسمة إلى أربع مراحل زمنية ونوعية؛ ليدخل بعدها في تفاصيل مهمة تتناول القطاعات الرئيسة في الاقتصاد، ثم القطاع العام ومؤسساته. ويركز أحد مقاطع الفصل على المؤسسة العسكرية والمجمع الصناعي، العسكري.

ويتناول نزار الريس عميد كلية العلوم في جامعة البنات في الأردن في الفصل السادس «العلم والتكنولوجيا» مقدماً مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي بما فيها من جامعات ومعاهد، إضافة إلى المراكز العلمية والصناعية الكبرى، ولا سيما تلك العاملة في ميدان الطاقة النووية وتكنولوجيا الفضاء والصناعات العسكرية، والدقيقة وغيرها. ويتمم عزيز حيدر الأستاذ في علم الاجتماع في جامعة بيرزيت جانبا آخر من الموضوع التعليمي، إذ يتناول في الفصل السابع «التربية والتعليم» من حيث النظام المعمول به في إسرائيل، والعوامل المؤثرة في هذا النظام سياسياً واجتماعياً... وبطبيعة الحال يتضمن الفصل تقديماً مفصلا للمؤسسات الأساسية في التربية والتعليم في إسرائيل والمتعددة التبعية الإدارية.

ونلتقي مع واحد من أهم فصول الكتاب هو الفصل الثامن، وموضوعه «المؤسسة العسكرية»، كتبه محمد زهير دياب، الباحث في الشؤون الاستراتيجية في لندن. ويبدأ الفصل بمقدمة حول أهمية المؤسسة العسكرية، وبعدها انتقالا إلى «المفهوم الأمني الاستراتيجي» و«العقيدة العسكرية القتالية» ثم «تشكيلة القوات المسلحة وعتادها» وفي هذا المجال نتعرف إلى تفاصيل المؤسسات وتراتيبتها والأسلحة والمعدات موزعة على القوات، سواء منها القوات التقليدية أو تلك غير التقليدية، وفي عدادها الأسلحة النووية والصواريخ البالستية والأسلحة الكيميائية والبيولوجية.

ويعالج ايليا زريق أستاذ الاجتماع في جامعة لوينز بكندا في الفصل التاسع «أوضاع الفلسطينيين في إسرائيل» متخذاً من البنية القانونية لأوضاعهم مدخلاً ليحدد طابع الدولة باعتبارها «دولة يهودية» متناولاً طبيعة القوانين الجنائية، وتسييس القوانين. وبعدها ينتقل إلى المفصل الثاني، المتصل بسياسة الاسكان وملكية الأرض، والسياسات الإسرائيلية، ثم «المجالس المحلية العربية» وقطاع التربية، ثم الاقتصاد بكل ما يحيط به وما يتوزع عنه من أنشطة.

وفي الفصل العاشر يتناول خالد عايد الباحث في مؤسسة الدراسات الفلسطينية «الوجود الاستيطاني في الأراضي المحتلة» ويقسم الموضوع إلى بحث الاستيطان في «الضفة الغربية» ثم في «القدس والقدس الكبرى» وبعدها في «قطاع غزة» ثم في «مرتفعات الجولان السورية» وفي كل واحدة من هذه الحالات يتابع النشاط الاستيطاني تبعاً للمراحل التاريخية.

الفصل الحادي عشر عنوانه «المؤسسة الصهيونية»، كتبه الياس شوفاني، وفيه يعالج الموضوع انطلاقاً من الفكرة مروراً بالمؤسسة الصهيونية وتشكيلاتها الأولى منذ عهد هرتزل أواخر القرن التاسع عشر، وما طرأ عليها من تطورات، بدأت في تشكيل المنظمة الصهيونية العالمية، وتوبعت في مؤتمراتها المتتالية.

الفصل الثالث عشر والأخير «يهود العالم»، تناول فيه عبدالوهاب المسيري الباحث في شؤون الصهيونية، مجموعة من المتعلقات ومنها تعريف «اليهود» ثم «التاريخ اليهودي» انتقالا إلى تقسيم اليهود إلى طوائف، وبعدها يدخل المسيري في تعداد اليهود وتوزعهم في العالم متابعا ذلك في مراحل تاريخية، طبقاً لتوزع مكاني، مقدماً بيانات وأرقاماً قبل أن يعالج موضوع الهجرة اليهودية، وبعدها «الجماعات اليهودية والصهيونية» والعلاقات الناظمة بينهم.

وختام الكتاب ملحقان: الأول خاص بأعضاء الحكومة والكنيست يتضمن معلومات ببلوغرافية هامة عن الشخصيات الاسرائيلية الأهم في النخبة الحاكمة سواء في المؤسسة التنفيذية أو في المؤسسة التمثيلية (الكنيست). والملحق الآخر مجموعة خرائط توضيحية.

وبعد، فالكتاب من حيث أهميته للقارىء العربي يبرز في تقديمه المعلومات والمعطيات الأساسية عن اسرائيل والقضايا المتصلة بها، وهو يعطي القارىء قدرات وإمكانيات معرفية علمية وموضوعية مدققة عن اسرائيل في بناها وسياساتها القريبة والبعيدة، ويكشف بعمق عن أهدافها وعلاقاتها المحلية(داخل فلسطين) والاقليمية والدولية.

وإذا كان هناك ما يقال من ملاحظات بصدد «دليل اسرائيل العام» فإن هناك نقطة واحدة تستحق التوقف عندها قليلاً، وهي عدم وجود بحث خاص عن اسرائيل ومسيرة التسوية السياسية للقضية الفلسطينية والصراع العربي - الاسرائيلي، بخاصة أن المرحلة السياسية الراهنة في المنطقة، تشهد تركيزاً واسعاً

على عملية التسوية، ومحاولات متواصلة سعياً إلى انجاز حلقاتها، ولا سيما بعد ما تم من اتفاقات على المسارين الفلسطيني والاردني في المفاوضة مع اسرائيل، مرفقة بتعزيز الجهود للعمل على مساري المفاوضات السورية – الاسرائيلية، واللبنانية – الاسرائيلية.

إن فصلاً كهذا من شأنه أن يضيف أهمية راهنة ومستقبلية لـ «دليل اسرائيل العام» ويمكنه أن يضع القارىء بصورة التطور الأهم في سياسة اسرائيل في التسعينات. تلك السياسة التي يمكن وصفها بالقول أنها تحولت جزئياً من القوة العسكرية باعتبارها أداة للسيطرة والهيمنة إلى السياسة، والاقتصاد باعتبارهما الأداة الاحدث والأكثر فاعلية، والتي قد لا تترك ردات فعل قوية من المحيط العربي، ولا سيما المحيط الرسمي على نحو ما يظهر.

## إسرائيل وهويتها الممزقة

عبدالله عبدالدايم

مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996، 140 صفحة

مراجعة: تركي علي الربيعو*

في بحثه عن الهوية الممزقة للدولة الصهيونية يؤكد عبدالدايم أن العقيدة الصهيونية، وعلى العكس مما يظن الكثير من العرب، ليست عقيدة جامعة مانعة واضحة المعالم، بينة الأركان تلتف حولها الكثرة الكاثرة من أبناء إسرائيل ومن يهود العالم. بل هي، بحق، متخمة بالتناقضات، تتلاعب بها الأهواء وتلعب هي بالأهواء. ومن هنا يوجه عبدالدايم اهتمامه باتجاه قراءة هذه التناقضات وذلك على صعيد ثلاثة مستويات تتوزع على مدار أربعة فصول هي: (1) التناقضات في صلب الديانة اليهودية عبر التاريخ، (2) التناقضات في صلب الدعوة الصهيونية، (3) التناقضات بعد ولادة إسرائيل وحتى اليوم، (4) إسرائيل الممزقة والمستقبل.

وفي تناوله موضوع «التناقضات في صلب الديانة اليهودية عبر التاريخ»، يتابع عبدالدايم هذه التناقضات على مستويين: اليهودية التقليدية، التي ظلت سائدة

* كاتب وباحث سوري.

حتى عهد التنوير. وخلافاً للأوهام الشائعة، الديانة اليهودية لم تكن دوما ديانة توحيدية. ففي معظم أسفار العهد القديم ثمة إشارة إلى آلهة أخرى معترف بها لم يكن يهوه أقواها. ثم مستوى اليهودية بعد عصر التنوير وحتى بزوغ الصهيونية والذي قاد إلى إصلاح ديني يهودي دفع اليهود إلى الخروج من الغيتو Ghetto وسباتهم الفكري والمادي الطويل. وكان من نتائج الإصلاح الديني اليهودي، وبخاصة في أمريكا، نشوء «عقلانية يهودية» تخلت نهائيا عن أي طموح قومي يهودي ولكنها سرعان ما تراجعت تحت ضربات المقاومة العنيفة للحركات الدينية اليهودية الأخرى (ص27).

وفي بحثه في «التناقضات في صلب الدعوة الصهيونية» يركز المؤلف على التناقضات الفكرية وكذلك الغموض والإبهام في داخل الدعوة الصهيونية. فهناك التناقض بين الصهيونية الثقافية والصهيونية السياسية، وبين المنادين من الصهاينة بالعودة إلى أرض إسرائيل المزعومة والصهاينة المخالفين، الذين راحوا يبحثون عن وطن قومي في مكان آخر. كذلك التناقضات بين المنادين بإحياء اللغة العبرية والمخالفين لهذه الدعوة. وهناك «دوما وأبدا» التناقض بين الدعوة الصهيونية والديانة اليهودية، فضلا عن التناقض بين أصحاب النزعة الصهيونية المتدينة والاتجاهات الدينية الأخرى المناهضة للصهيونية، والتناقض بين الصهيونية الهرتزلية وفروعها، من جهة، وبين القومي الصهيوني الفاشي، من جهة أخرى.

وفي تناوله «التناقضات بعد ولادة إسرائيل وحتى اليوم» يرى الدكتور عبدالدايم أن الشقاقات القديمة والحديثة حول هوية إسرائيل ولّدت مزيدا من التناقضات والصراعات، توالدت بدورها وتكاثرت، إلى الدرجة التي تجعل من تاريخ اليهودية والصهيونية شبكة معقدة متنافرة من الرؤى والأفكار والسياسات والصراع، التي تمزق الكيان الإسرائيلي منذ ولادته (ص73). والأهم من ذلك أن النزعات المتناقضة داخل الدولة الإسرائيلية خلّفت لهذه الدولة تركة تشبه القنبلة الموقوتة. وفي هذا يقول المؤلف: «ولعلنا لا نجانب الحقيقة إذا قلنا: إن كل شيء في إسرائيل ينتهي نهاية سيئة لأن كل شيء بدأ بداية سيئة» (ص72).

ما يطمح إليه الدكتور عبدالدايم هو أن ندرك، من وراء هذا كله، كيف تعاظم التناقض في قلب المجتمع الإسرائيلي بعد ولادة دولة إسرائيل وكيف طرحت هذه الولادة مشكلات عصية على الحل، بسبب التناقض الذاتي العميق القائم في قلب الصهيونية قبل ولادة هذه الدولة وبعدها. وقد أدى هذا كله إلى توالد حركات دينية متباينة منها أحزاب دينية أرثوذكسية ومنها أحزاب «مسيحانية» معارضة

للصهيونية ومكفرة للدولة، ومنها أحزاب دينية مسيحانية سفاردية، منها قوى دينية معارضة للصهيونية ومنها حركات مغالية في التشدد الديني وتكفير الدولة، ومنها، أخيراً وليس آخراً، حركة «غوش ايمونيم» المتطرفة (ص108).

وهذا ما يخلص إليه المؤلف وهو يتحدث في الفصل الرابع عن «إسرائيل الممزقة والمستقبل» فالدكتور عبدالدايم يسيّج هذا الحديث بمزيد من التساؤلات: إلى أين مصير إسرائيل؟ هل تفلح إسرائيل في إنقاذ كيانها ولملمة شظايا هذا الوجود المبعثر؟ أم أن ما تشكوه من تمزق معنوي في بنيانها أعمق من أي علاج مؤقت وجزئي ولا يجدي معه أي رتق مصطنع ما دام ينبع من تناقض أصيل، مقيم منذ القدم، في تطور الوجود اليهودي عبر التاريخ؟

الأهم من هذا كله، هو تساؤل عبدالدايم عن قدرة إسرائيل على الأخذ بخيار السلام. فمن وجهة نظره أن قدرة إسرائيل على إقامة سلام حقيقي مع العرب معطلة، تعطيلا شبه كامل، بالتناقضات التي تميز كيانها وتهدد وجودها منذ القدم. وهي تناقضات تتجلى نتائجها الخطيرة أكثر فأكثر كلما تقدم الزمن. ومن العسير على مثل هذا الكيان، الذي تقعده الصراعات المرضية المتجاذبة عن أي عمل صحي وعن أي جهد صادق، أن يحقق سلاماً فعلياً مع العرب قابلاً للبقاء والاستمرار.

بعد هذا العرض الموجز لكتاب «إسرائيل وهويتها الممزقة» لا بد من بعض الملاحظات المنهجية حوله، وهي: أولا: الكتاب لا يأتي بالجديد في سياق دراسته للتناقضات التي تحكم المجتمع والدولة الإسرائيليين. وثانيا: الكتاب يقطع مع التراث النظري المتراكم الذي كتبه باحثون عرب في مجال الايديولوجية الصهيونية. وثالثا: إذا كان الخطاب القومي العربي خطاباً في «الممكنات الذهنية» كما بيّن الجابري في الخطاب العربي المعاصر، فإن خطاب عبدالدايم عن إسرائيل وهويتها الممزقة يدخل في هذا الإطار.

ذلك أنه من الممكن أن تقود التناقضات الداخلية - كما يتمنى خطابنا القومي - إلى القضاء على الكيان الإسرائيلي وبهذا نرتاح ونريح، خصوصا بعد أن فشلنا في مواجهة الدولة الإسرائيلية على أرض الواقع والمعركة. إن لسان هذا الخطاب صريح، إنه ينصحنا بأن نلوذ بالزمن فوحده الكفيل بإسرائيل!.. لكن، أوليس هذا دعوة للهروب إلى الأمام؟

وفي رأيي أن خطاب عبدالدايم يفصح عن الدعوة إلى هذا الهروب بصورة جلية لا لبس فيها، وبذلك يندرج كتابه في إطار الخطاب القومي العربي الذي عودنا على هذا الهروب المستمر!.. هذا مع أن الكتاب ينجح في التأكيد على عجز إسرائيل عن صنع السلام، كنتيجة للتناقضات التي تحف بها.

# علم النفس

## علم النفس و مشكلات الصناعة

طريف شوقي
عبدالمنعم شحاتة
إبراهيم شوقي عبدالحميد
دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، 1996، 375 صفحة.
مراجعة: عبداللطيف محمد خليفة*

هذا الكتاب يمثل أهمية كبيرة للمتخصصين في علم النفس بصفة عامة، وفي مجال الصناعة بصفة خاصة. فقد بذل مؤلفوه جهداً كبيراً في الجمع بين ما هو جديد من البحوث والمؤلفات، وبين البساطة والوضوح في العرض، والإحاطة بجوانب هذا الفرع من فروع علم النفس وعرض أسسه وأهم تطبيقاته، في فصول عشرة، يخصص كل منها لموضوع محدد.

يعرّف الكتاب علم النفس الصناعي بأنه استخدام المنهج العلمي في دراسة عملية التفاعل بين الفرد والجوانب المتنوعة لبيئة العمل التي يعمل فيها بهدف التوصل إلى القوانين التي تحكم هذا التفاعل وتوظيفها على المستوى التطبيقي. ومن ثم يتحدث عن مظاهر أهمية هذا العلم في عدة مجالات مثل اتخاذ القرار، والتوجيه والتدريب المهني، وتقويم الأداء واختيار القادة، ورفع مستوى الإنتاج في المؤسسات الصناعية، والتخطيط للحملات الدعائية لترويج المنتجات والخدمات

* قسم علم النفس – كلية الآداب – جامعة الكويت.

الصناعية. ويعرض المؤلف بعد ذلك لأهم وأبرز موضوعات علم النفس الصناعي مثل المواءمة المهنية، وتقويم الأداء، والتدريب، والدافعية والرضا عن العمل، وظروف العمل، والقيادة، وخصائص البناء التنظيمي والهندسة البشرية والحوادث، وسيكولوجية المستهلك، مع الإشارة إلى مهام الأخصائي النفسي في الصناعة.

وفي تناوله لموضوع تحليل العمل (الفصل الثاني) يعرض د.إبراهيم شوقي لمعنى الموضوع ليعرفه ويعرف المفاهيم المرتبطة به مثل المهمة، والوظيفة، والعمل، والمهنة، ليتحدث في ضوء ذلك عن الاستخدامات المختلفة لتحليل العمل، والأساليب التي يمكن اتباعها في جمع بيانات تحليل العمل.

أما في **الفصل الثالث** المختص بالاختيار والتوجيه المهني، فيعرض مؤلفه د.إبراهيم شوقي لمعنى الاختيار والتوجيه موضحاً أنهما في الأساس عملية اختيار تهدف إلى اختيار أحسن شخص لعمل معين، بينما يهدف التوجيه إلى اختيار أحسن عمل يتناسب مع الفرد. وبالتالي، فإن تحليل العمل يعد بمثابة حجر الأساس لعملية الاختيار كلها لأنه يقدم معلومات عن العمل تساعد على اختيار وسائل التنبؤ والمحطات الأكثر حساسية وارتباطاً بأداء الفرد في العمل.

وينفرد **الفصل الرابع** من الكتاب بالحديث عن أهمية التدريب في تطوير معلومات العمال عن عملهم وإكسابهم مهارات جديدة للأداء، ومساعدتهم على تبني اتجاهات إيجابية نحو عملهم. كما يتحدث عن أسس نجاح التدريب، وطرق التدريب وأساليبه.

ويتحدث بعد ذلك عن تقويم التدريب ومؤشرات تقدير فعالية البرنامج التدريبي مثل تحليل مضمون البرنامج التدريبي ومدى تمثيله لمضمون أداء العمل الذي يتدرب المدرب عليه، وتقدير مدى توافق إجراءات التدريب وخطواته مع اللوائح المنظمة للعمل ولحقوق المتدربين المدنية.

وفي **الفصل الخامس** يعرض د.إبراهيم شوقي لعلم النفس الهندسي بشيء من التفصيل، ويعرفه بأنه علم سلوك الإنسان والآلة وأحد فروع علم النفس التطبيقي التي تسهم في مجال أعم هو الهندسة البشرية، بهدف تصميم وبناء وتطوير نسق فعال للإنسان والآلة، وذلك بدراسة العنصر البشري من حيث خصاله وإمكاناته النفسية والذهنية والحركية المتصلة بالتفاعل مع الآلات، إلى جانب دراسة سلوك الآلة ومتطلباتها من العنصر البشري بحيث تتسق متطلباتها

مع الإمكانات البشرية. ومن ثم، تناول المؤلف الطرق المختلفة التي يتبعها الأخصائي النفسي في كل مجال من هذه المجالات، وجوانب التميز والقصور في كل من الإنسان والآلة.

أما **الفصل السادس** فكان عنوانه: إسهامات علم النفس الاجتماعي في المجال الصناعي والتنظيمي. وتناول فيه د.إبراهيم شوقي هذه الإسهامات من خلال ثلاثة مستويات هي: الفرد، وجماعات العمل، والمنظمة ككل.

وقد اختص **الفصل السابع** بالأسس النفسية للقيادة الإدارية. وعرض فيه د.طريف شوقي لدواعي الحاجة إلى قادة، وإجراءات اختيار القادة والمعلومات التي يجب توافرها لضمان كفاءة ذلك، وتتضمن أربع فئات هي: المهام المطلوب أداؤها، وخصائص بيئة العمل، وخصال المرؤوسين، والسمات والقدرات والمهارات المطلوب توافرها في القائد. ثم عرض المؤلف للتدريب التأهيلي للقادة، وقياس السلوك القيادي، وتقييم فعالية القيادة من خلال نوعين من المحكات هما: المحكات الموضوعية، والذاتية. وتحدث عن أوجه القصور في أداء القائد (أو ما يطلق عليه أمراض القيادة)، والأسباب المسؤولة عن تلك الأمراض، والتي من أهمها نقص الخبرة، وضعف المهارات الاجتماعية، والخوف من تحمل المسؤولية والمساءلة، والقيود والمعوقات التنظيمية، ونقص مرونة السلوك القيادي، وعدم تبني استراتيجيات واضحة للتعامل مع المهام والأفراد. ثم ختم المؤلف هذا الفصل بالحديث عن استراتيجيات تنمية المهارات القيادية، موضحاً خصائص هذه الاستراتيجيات والسبل والوسائل الواجب اتباعها لتنمية تلك المهارات.

ويعرض د.طريف شوقي في **الفصل الثامن** للاتصالات التنظيمية. موضحاً مظاهر أهمية الاتصال في المنظمات، ومكونات وديناميات عملية الاتصال. كما يعرض المؤلف لتقييم كفاءة الاتصال والكشف عن أوجه القصور في العمليات الاتصالية داخل المنظمات، ووضع الخطط والبرامج الكفيلة بتلافيها، والأساليب والإجراءات التي يؤدي تطبيقها إلى رفع كفاءة الاتصالات الإدارية.

وجاء **الفصل التاسع** بعنوان: الظواهر المرضية في الصناعة. وتحدث فيه مؤلفه د.عبدالمنعم شحاتة عن الظواهر التي تؤدي إلى خفض معدل الانتاجية وتُفقد الجهة

المنتجة كثيراً من أموالها وطاقات أفرادها. ومن هذه الظواهر تعاطي المخدرات وإدمانها، والاستهداف للحوادث، والصراع بين الزملاء وبين العمال والرؤساء، والتعصب الإقليمي أو الطبقي والإعزارات السلبية المتبادلة بين الإدارة والمرؤوسين.

أما **الفصل العاشر** والأخير من الكتاب فيتناول الأسس النفسية لعملية التسويق واستهلاك المنتجات. وعرض فيه مؤلفه د.عبدالمنعم شحاتة، لمظاهر أهمية تسويق المنتجات، وفلسفة التسويق والتطورات التي لحقت به، وتعريف علم نفس المستهلك ومجالاته، ومحددات اتخاذ القرار بشراء سلعة والتي يتعلق بعضها بالمنتج وبعضها الآخر بالمستهلك. كما عرض للإطارات النظرية المفسرة لكيفية اتخاذ الفرد قراراً بالشراء وما يترتب على ذلك القرار من آثار على قرارات الفرد الشرائية مستقبلاً، وكيف أن انطباعات الفرد عن السلعة بعد شرائها تعد من المصادر المهمة للقائمين على الانتاج.

..وبعد، فإنه من الأهمية بمكان أن نشير إلى أبرز ما في الكتاب من إيجابيات والملاحظات التي يمكن أن تؤخذ عليه. أما إيجابياته فمنها أنه يسد ثغرة في المجال، ويتسم أسلوبه بالبساطة والوضوح، ويتطرق لعدد من الموضوعات بعضها تقليدي، وبعضها الآخر اتسم بالحداثة فلم يتم تناوله من قبل إلا فيما ندر. وقد اتسم تناول المؤلفين للموضوعات التقليدية بالحداثة والمعاصرة، وللموضوعات الجديدة بالأصالة. فقد اعتمد المؤلفون دراسات ومؤلفات حديثة صدر الكثير منها في التسعينات. وعلى الرغم من أن هذا الكتاب قد اشترك في تأليفه ثلاثة من الباحثين، فإن القارىء يشعر وكأن مؤلفه واحد. ولا غرابة في ذلك، فهؤلاء المؤلفون الثلاثة ينتمون إلى مدرسة واحدة وإلى تخصص واحد هو علم النفس الاجتماعي.

أما الملاحظات التي نأخذها على هذا الكتاب فمنها تناول بعض الموضوعات بإيجاز شديد برغم أهميتها، ومن أمثلة ذلك موضوع استراتيجيات وأساليب تنمية المهارات القيادية، الذي يحتاج أن يفرد له فصل مستقل. لوحظ كذلك أن فصولا من الكتاب اشتملت على ملخص لها في حين خلت فصول أخرى من ذلك. أما عنوان الكتاب فعلى الرغم من جاذبيته، فإنني أرى أنه كان من الأنسب الاحتفاظ بالاسم التقليدي لهذا الفرع من فروع علم النفس، مثلما نجده دائماً في تقسيمات فروع علم النفس، وكما جاء في عنوان الفصل الأول من هذا الكتاب.

# «دور المدرسة والأسرة والمجتمع في تنمية الابتكار»

كلية التربية، جامعة قطر، الدوحة، 25 - 28 مارس 1996
هشام إبراهيم عبدالله*

أربعة أهداف سعى إلى تحقيقها منظمو ندوة «دور المدرسة والأسرة والمجتمع في تنمية الابتكار»، التي انعقدت في جامعة قطر في الفترة بين 25 و 28 مارس 1996. هذه الأهداف هي: بيان الاتجاهات والمستجدات التربوية في مجال دراسات الابتكار، تبادل الخبرات بين ذوي الاختصاص من الباحثين والمسؤولين عن تربية النشء من آباء وأمهات ومعلمين وقيادات، توفير قدر كاف من نتائج الدراسات التي يمكن أن تسهم في صياغة إطار إجرائي لتنمية الابتكار، إتاحة الفرصة لذوي الاهتمام من باحثين ومعلمين لدراسة معوقات وميسرات الابتكار.

وقد شارك في فعاليات هذه الندوة مجموعة من العلماء والباحثين من مختلف الدول العربية والأجنبية منها: المملكة العربية السعودية، الكويت، الامارات العربية المتحدة، سلطنة عمان، مصر، سوريا، المملكة الأردنية الهاشمية، اليمن، والولايات المتحدة الأمريكية، إضافة إلى بعض الجهات التنفيذية القائمة على تربية ورعاية النشء في دولة قطر، منها: وزارة التربية والتعليم، وزارة الإعلام، والهيئة العامة للشباب والرياضة. وقد عرضت في الندوة خبرات وتجارب عدد من الدول العربية في تربية ورعاية المتفوقين والمبتكرين، إضافة إلى استراتيجيات تنمية الابتكار في الولايات المتحدة الامريكية.

* قسم الصحة النفسية، كلية التربية – جامعة قطر.

وبلغ عدد البحوث والدراسات العلمية التي ألقيت في الندوة 47 بحثا، منها 27 بحثا من جامعة قطر، وعرضت هذه البحوث في 12 جلسة صباحية ومسائية على امتداد أربعة أيام وقد شملت الجلسات المحاور التالية:

1 - اثني عشر بحثا حول تجارب ونماذج الابتكار في كل من مصر والأردن والكويت وسوريا واليمن.

2 - تسعة بحوث تناولت القدرات الابتكارية: طبيعتها وقياسها والعوامل المرتبطة بها.

3 - عشرة بحوث تناولت دور المؤسسات التعليمية في تنمية الابتكار، سواء من خلال العملية التعليمية والمنهج أو من خلال التفاعل بين الطالب والمعلم وسبل تيسير الابتكار.

4 - ثمانية بحوث تناولت دور الأسرة والمؤسسات الاجتماعية في رعاية الابتكار.

5 - أربعة بحوث حول علاقة التربية الرياضية بالابتكار.

6 - أربعة بحوث تناولت دور تكنولوجيا التعليم والتربية الفنية في إبراز الجوانب الابتكارية وسبل تنميتها.

وقد خلص المشاركون في الندوة إلى اعتماد مجموعة كبيرة من التوصيات:

**أولاً:** في إطار العموميات، ومنها: اعتبار الابتكار هدفا وطنيا يجب أن توفر له الإمكانيات لتنميته في الأفراد والجماعات والمؤسسات في كل قطاعات المجتمع، إنشاء مراكز علمية لدراسات وتنمية الابتكار على المستويين الوطني والعربي، إعداد وتصميم برامج عربية لتنمية المواهب الابتكارية للأفراد والجماعات والمؤسسات، تستفيد من الخبرات العالمية في هذا المجال، توجيه العناية إلى ضرورة الاهتمام بتنمية الابتكار في جميع مراحل العمر وبخاصة مرحلة الطفولة لأنها المرحلة التي تظهر فيها القدرات الابتكارية، وتخصيص موازنات خاصة من قبل المؤسسات التربوية والاجتماعية والعلمية لدعم برامج المبتكرين ورعايتهم في كل قطاعات المجتمع.

**ثانيا:** مناشدة الأسر تنمية روح الابتكار لدى الأبناء، وإثراء البيئة المنزلية بالمثيرات الثقافية والفنية المناسبة، وتوفير البيئة النفسية والاجتماعية الصحيحة، والاهتمام بترسيخ قيم الابتكار والقيم الجمالية، إعداد برامج خاصة بالتوعية الأسرية بما يؤدي إلى إكسابهم أساليب التنشئة الوالدية الصحيحة المعينة على تنمية القدرات الابتكارية للأبناء، دعم سبل التعاون بين الأسرة والمدرسة للكشف عن الأطفال المبتكرين والاهتمام بهم ورعايتهم.

**ثالثا:** الاهتمام بالكشف عن المبتكرين، وتطوير البرامج التعليمية الاكتشافية والإثرائية الخاصة بهم، وتوفير المناخ الميسر لتطبيق هذه البرامج، مع تخصيص مدارس أو فصول تجريبية لتطبيق البرامج الخاصة باكتشاف المبتكرين. تشكيل لجان متخصصة للنظر في محتوى المقررات والامتحانات المدرسية، بما يؤدي إلى تنمية القدرات الابتكارية، تطوير أساليب التوجيه الفني في المؤسسات التعليمية في ضوء الحقائق والاتجاهات المعينة على تنمية الابتكار لدى المعلمين والتلاميذ، طرح مقرر اختياري عام لطلبة الجامعات «سيكولوجية الابتكار» يهتم بالأسس النفسية والتربوية للابتكار، تأكيد دور «وحدة التعليم المستمر وخدمة المجتمع» بالجامعات في دعم التواصل مع مؤسسات العمل الوطني بمختلف مجالاتها، لاكتشاف المبتكرين في هذه المؤسسات ورعايتهم، وتوجيه اهتمام المعلمين والمعلمات نحو استخدام طرق وأساليب التعليم الأكثر فعالية في تنمية مهارات التلاميذ على الاكتشاف وحل مشاكلهم اليومية بأسلوب علمي.

**رابعا:** توفير المزيد من الاهتمام من جانب المؤسسات المجتمعية، كل في مجال تخصصه، لتشجيع الجهود والإنجازات الابتكارية من خلال سبل كثيرة مثل: النشر الإعلامي، وعقد المسابقات التنافسية، ورصد الجوائز المالية والتكريمية الحافزة، ضرورة الاهتمام بشكل متساو من قبل المؤسسات المجتمعية المختلفة بالابتكار والمبتكرين في مختلف المجالات العلمية والفنية والثقافية والرياضية وغيرها، إعداد وتقديم برامج في وسائل الإعلام المرئية والمسموعة تستهدف وضع المواطن أمام «صورة المستقبل» للمجتمع، دعم التعاون والتنسيق بين الوحدات العلمية بالجامعات ووحدات التدريب في المؤسسات الإنتاجية والخدمية المختلفة، بهدف إمدادها بالمعلومات والخبرات في مجال تنمية الابتكار لدى العاملين بهذه المؤسسات، زيادة اهتمام المؤسسات المجتمعية المختلفة بنتائج البحوث التي تنمي الابتكار والإفادة منها في تنمية القدرات الابتكارية لدى العاملين فيها، العمل بقدر الإمكان على توفير مناخ عمل مؤسسي ميسر للابتكار، يتسم بحرية التعبير، والتفويض في السلطات والمسؤوليات، واللامركزية في اتخاذ القرار، مع تأكيد دور المؤسسات المعنية بالشباب في الاهتمام بالأنشطة الابتكارية في المجالات الفنية والأدبية والثقافية والعلمية، وذلك بالتنسيق والتعاون مع مؤسسات التنشئة الاجتماعية الأخرى في المجتمع.

# منهجية البحث العربي في العلوم الإنسانية والاجتماعية

المؤتمر العالمي الثاني – تونس 2 - 5 مايو 1996

مصطفى العبدالله*

أهمية البحث العلمي وضرورته في معرفة المجتمعات العربية ومشكلاتها، كانت محور الأبحاث التي قدمت في المؤتمر العالمي الثاني حول «منهجية البحث الغربي في العلوم الإنسانية والاجتماعية عن البلاد العربية وتركيا» (تونس من 2 إلى 5 مايو 1996). وقد شارك في المؤتمر 48 باحثا من الدول العربية وأوروبا، قدموا 32 بحثا في مجالات متنوعة، تركزت مواضيعها في العناوين التالية: المنهجية العلمية في العلوم الإنسانية والاجتماعية؛ المدارس الغربية في فهم ودراسة الوطن العربي، المؤسسات والمعاهد والمراكز العلمية والبحث العلمي الغربية والمتخصصة بدراسة الوطن العربي، أوضاع البحث العلمي ومشاغل الباحثين في مؤسسات البحث العلمي العربية، اشكاليات تطبيق المناهج العلمية الحديثة في دراسة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والفكرية في الدول العربية؛ التعاون بين مراكز البحث العلمي العربية والأوروبية.

وخلال ثلاثة أيام من الحوار العلمي المكثف، عقدت إحدى عشرة جلسة عمل، ناقش خلالها المشاركون أبحاثا حول المواضيع الرئيسة التالية: النقص الذي تشكو منه المكتبة الإيطالية في المراجع المتعلقة بالمغرب العربي، تجربة محمد علي في إرسال بعثات علمية إلى فرنسا وإيطاليا وانكلترا، دور مركز الدراسات العربية المعاصرة في جامعة جورج تاون بواشنطن، تأثير جمع المخطوطات

* جامعة دمشق – كلية الاقتصاد.

العربية والتركية في نشوء الدراسات الشرقية في فرنسا، النمو التاريخي غير المتكافىء على مستوى المعرفة بين مختلف دول العالم، مشاكل الباحث العربي اليوم، منهجية التعاون العلمي بين الدول العربية والغرب، الاستمرار والتواصل بخصوص المدينة، التعدد المنهجي والاختلاف المعرفي في الثقافة العربية الإسلامية، مساهمة الجيل الجديد من الباحثين الغربيين والعرب والأتراك في فهم التحولات الاجتماعية والاقتصادية الكبرى في تحديث المجتمعات العربية، القراءات التاريخية المعاصرة لماضي المغرب العربي، منهجية البحث العلمي في علم المعلومات التوثيقية، العلوم المساعدة للتاريخ العثماني، اتجاهات البحث العلمي الغربي حول المغرب العربي، مساهمة الآداب العربية في الأبحاث الدينية بتونس، رهانات البحث في التبادل الثقافي في العالم العربي، تدريس العالم العربي والحديث والمعاصر في الغرب، دور المناهج الغربية المساعد في الأبحاث العربية، التأثير المتبادل بين البحث العلمي العربي والبحث العلمي الغربي ودوره في التحولات وتحديث المجتمعات العربية، مشكلة المنهج في البحث العلمي المعاصر، النموذج التركي للتنمية، مدى ملاءمة المناهج البحثية الاجتماعية الغربية للعالم العربي، مناهج الأنثروبولوجيا الدينية الغربية وقضايا الفكر والنص، المنهجية الجديدة لتوظيف التراث الشفوي، سبل تكوين مفاهيم آلية لمؤلفات النهضة العربية الإسلامية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، الاستعراب في دراسة مقارنة للمناهج والتصانيف القديمة والحديثة.

هذا، وقد جرى «حوار مفتوح حول اشكاليات البحث العلمي» وتحديد الموضوع الذي سيتم مناقشته في المؤتمر العالمي الثالث للبحث العلمي الذي سينعقد في العام 1997.

وفي نهاية المؤتمر توصل الباحثون المشاركون في المؤتمر إلى اقرار التوصيات التالية:

1 – اعتبار البحث في العلوم الإنسانية ضرورة قومية ملحة لتعميق المعرفة بمجتمعاتنا العربية ومشكلاتها واقتراح الحلول المناسبة لها، ووضع سياسات البحث العلمي في كل دولة عربية من أجل تحقيق هذه الغاية. 2 – توفير الدعم المالي الطويل الأمد لمراكز البحث العلمي في الجامعات والمعاهد العربية القائمة وإنشاء معاهد ومراكز جديدة حيث تدعو الحاجة إلى ذلك. 3 – الاشادة بدور

مؤسسات البحث العلمي الخاصة ذات التوجهات المستقبلية القومية السليمة والتي أخذت على عاتقها مهمة تعميق البحث العلمي حول الوطن العربي وخدمة الأجيال القادمة. 4 – تعزيز التعاون بين مراكز البحث العلمي والباحثين العرب في العلوم الإنسانية والاجتماعية وتقديم التسهيلات اللازمة لهم وتبادل المعلومات والمصادر والخبرات دون أية عوائق. ويلفت المشاركون في المؤتمر أنظار المسؤولين العرب إلى حتمية إيلاء ودعم ميزانيات البحث العلمي في العلوم الإنسانية وكذلك إلى مخاطر الهجرة الدائمة للباحثين العرب والنتائج السلبية التي تترتب عليها. 5 – توثيق وتطوير التعاون العلمي القائم بين مراكز البحث العلمي في البلاد العربية والدول الأوروبية على أسس من الاحترام المتبادل والمنفعة المشتركة.



# قواعد النشر التفصيلية في المجلة

تشترط المجلة أن لا يزيد البحث المرسل مع المصادر والهوامش والجداول عن 30 صفحة مطبوعة مسافتين. ويجب أن يرفق مع كل بحث صفحة مستقلة عليها العنوان والاسم والتعريف بالباحث، وورقة مستقلة أخرى عبارة عن ملخص للبحث (Abstract). كما يجب إرسال سيرة ذاتية مختصرة مع البحث. وعلى الباحث أن يوضح إن كان البحث قدم إلى مؤتمر ما، إلا أنه لم ينشر ضمن أعمال المؤتمر، أو حصل على دعم مالي أو مساعدة علمية من شخص أو جهة ما. ومن الضروري عدم تسليم الأبحاث لأية دورية أخرى في الوقت نفسه.

## مراجعات الكتب:

الهدف منها إعطاء فكرة عن الكتاب المراجع وتأمين تقييم يساعد القارئ على معرفة أهم الأفكار والإضافات والمسائل التي يعالجها. لهذا لا تشترط المجلة أن تشمل المراجعة سرد لكل فصل من فصول الكتاب، ولكن تشترط استعراض أهم الأفكار ونقاط القوة والضعف مع بعض الأمثلة من الفصول العديدة فيه. لهذا نسعى لمراجعات تتميز بالمقدرة على العرض لا السرد وبالمقدرة على التقييم عوضا عن المدح أو الذم. إذ من الضروري أن تكون المراجعة قادرة على التقاط جوهر الكتاب وأهم أبعاده. كما نطلب من المراجعين تقييما إضافيا فنيا يتعلق بسلاسة اللغة والأسلوب ومدى خلو الكتاب من الأخطاء المطبعية، وإن كان هناك نواقص تقنية أخرى، ويشترط أن تقع المراجعة الواحدة في 4-6 صفحات مطبوعة مسافتين.

أما بالنسبة لمراجعة عدة كتب (2-5 كتب) بشكل جماعي فالهدف منها هو تقديم تقييم لاتجاهات المعرفة وفق الاصدارات الحديثة في أحد الحقول أو الموضوعات. وقد يكون الموضوع التسوية السلمية، أو الاقتصاد الإسلامي أو الكويتي، أو الارهاب، أو الاتجاهات الجديدة في علم النفس وهكذا.. والمتصدر لهذا النمط من المراجعة يجب أن يكون متخصصا متابعا للإصدارات الدائمة المتعلقة بالموضوع، وهذا يعطيه المقدرة على التقييم والتحليل والإضافة. وتقع على المراجعة مسئولية التقاط الموضوعات الرئيسية والفرعية التي جعلته بالأساس يضع مجموعة الكتب المراجعة في سلة واحدة وبالتالي العمل على مقارنتها ببعضها والتقاط جوهرها وتقييم مدى مقدرتها على عرض موضوعاتها من حيث الإضافة والفائدة. إن هذا النمط من المراجعة لا يتم لكل كتاب على حدة، بل يكون تقييما مقارنا فيه تداخل وترابط وفق المضمون ووفق إضافة كل كتاب ومواقع إلتقاء وإختلاف كل كتاب عن الآخر. لهذا يترك للمراجع حرية

التركيز على المواضيع المتضمنة في كل كتاب، وحرية التركيز بنسب متفاوتة على الكتب المعروضة، ويترك له في الوقت نفسه حرية إعطاء رأيه وتقييمه في إطار الموضوعية. ويجب أن لا تزيد المراجعة الواحدة عن 10-15 صفحة مطبوعة مسافتين.

## التقارير:

الهدف منها إعطاء فكرة عن المؤتمر المنعقد (ونشترط أن يكون ضمن حقول المجلة الستة)، إذ يجب أن ينجح التقرير في تأمين تقييم يساعد القارىء على معرفة أهم الأسئلة والنقاشات التي تعرض لها المؤتمر، وبالتالي أهم الاتجاهات التي برزت فيه. لهذا لا نشترط أن يكون التقرير عبارة عن سرد لكل ما دار في المؤتمر أو صف لأسماء المشاركين دون إختزال وفق الأهمية والإضافة والاتجاه. لهذا فما نطلبه هو تقرير يوضح أهم الانجازات والفوائد، كما يبين مستوى الأبحاث وعلى الأخص أهم الأبحاث، ويوضح إن كان المؤتمر قد حقق أهدافه أم أخفق في تحقيقها، والأسباب المؤدية لهذا النجاح أو الإخفاق. ويجب أن لا يزيد التقرير الواحد عن 4-6 صفحات مطبوعة مسافتين.

## المصادر والهوامش:

**أولا:** يشار إلى جميع المصادر ضمن البحث بالإشارة إلى إسم المؤلف الأخير وسنة النشر ووضعها بين قوسين مثلا (ابن خلدون 1960) و(القوصي ومذكور 1970) و(Smith 1970) (Smith & Jones 1975) أما إذا كان هناك أكثر من مؤلفين للمصدر الواحد فيشار إليهما هكذا (مذكور وآخرون 1980) و(Jones et al 1965) أما إذا كان هناك مصدران لكاتبين مختلفين فيشار إليهما هكذا (القوصي 1973؛ مذكور 1987) و (Smith 1974; Roger 1981) وفي حالة وجود مصدران لكاتب في سنة واحدة فيشار إليهما هكذا (الفارابي أ 1964، ب 1964) (Smith, 1961a, 1961b). وفي حالة الاقتباس يشار بدقة ووضوح إلى الصفحة المقتبس منها في متن البحث هكذا (ابن خلدون 1972، 164) و (Jones 1977, 58-59). وفي حالة طبعة جديدة لعمل قديم يجب ذكر التاريخين بالطريقة التالية: (Piaget [1924] 1969;75)، بحالة كتاب أو نشره لا تحتوي على اسم مؤلف وقامت بنشرها جهة حكومية أو خاصة تكتب: (مؤسسة الكويت للتقدم العلمي 1977)، وعندما يتضمن الباحث جزءا من المصدر أو كله في النص فإنه يحذف بعض المعلومات بين القوس، مثلاً وفق العلي وسمحان (1980,52) فإن المجازفة بإجراء هذه التجارب...

**ثانيا:** تذكر المقالات أو الدراسات أو المعلومات الواردة بالصحف ضمن متن البحث:

- إن كانت دراسة تعامل مثل المراجع الأخرى مع ذكر المؤلف والتاريخ بما فيه اليوم والشهر بالإضافة إلى الصفحة. وتوضع المعلومات الشاملة في المصادر النهائية.
- إن كانت خبر صحفي أو معلومات صحفية، يذكر في النص ما يوضح أنها ليست دراسة.

**مثلا:**

1- وفق مراسل الحياة في القاهرة (أحمد العلي 1996/5/12)، فإن أحداث العنف ارتبطت بالأزمة الاقتصادية.

2- وفق بيرشالينجر مراسل CBS السابق، سقطت طائرة التي دبليو اي من جراء عمل غير مقصود قام به الجيش الأمريكي (وكالة الأنباء الفرنسية 1996/11/10).

3- أكد الرئيس ريغان بأن العقوبات سوف تستمر على جنوب افريقيا، وذلك نظرا لطبيعة الممارسات تجاه الأقلية السوداء (Face the Nation, CBS 6/9/82).

4- وقد وقعت تجاوزات على الحدود دفعت بالأزمة بين الدولتين إلى حالة جديدة مما أثر سلبا على الأداء الاقتصادي لكلا البلدين (New Tork Times, 1/1/96, 18-19).

تذكر المعلومات الشاملة لكل مصدر في لائحة المراجع النهائية.

**ثالثا:** مصادر لا تذكر كمراجع في نهاية الدراسة مثل رسائل خاصة مرسلة للباحث أو المقابلات:

1- أكد Spieth رئيس مركز ألف باء للدراسات بأن القبيلة لا تزال وحدة رئيسية متصاعدة الدور في المجتمع العربي (Andrew Spieth, Letter to the auther 1-6-1995).

2- وفق الجبيلي رئيس تحرير مجلة سياسات فإن العائلة لا تزال وحدة مؤثرة في النشاط الاقتصاد الخاص (الجبيلي، رسالة للباحث 95-6-1).

3- ولقد وقعت كما يؤكد عيسى عبدالقادر أستاذ الأدب المقارن في جامعة سين صاد عزلة بين الباحث وصانع القرار في مجالات عديدة (مقابلة تلفونية مع الباحث 96-4-1).

4- وقد بذلت محاولات عدة للتوفيق بين صانع القرار والباحث السياسي (عبدالقادر، مقابلة مع الباحث 96-4-1).

## الهوامش:

يجب اختصار الهوامش (Footnotes) إلى أقصى حد واختصارها على التعليقات الفردية التي يجب أن تظهر في أسفل الصفحة. ويشار إليها بأرقام متسلسلة ضمن البحث، ووضعها مرقمة حسب التسلسل في نهايته. أما هوامش الجداول فيجب أن تكون تابعة لها،

ويشار بكلمة ملاحظة إذا كان هناك تعليق عام، وتوضع (*) أو أكثر إذا كان التعليق خاصا بإحصائيات معينة، وتوضع كلمة المصدر أمامالمصدر الذي استمدت منه بيانات الجدول ويكتب اسم المؤلف، عنوان الكتاب أو المقال، اسم الناشر أو المجلة، مكان النشر إذا كان كتابا، تاريخ النشر، المجلد والعدد وأرقام الصفحات إذا كان مقالا.

## المراجع

توضع جميع المراجع والمصادر المستخدمة ضمن البحث في نهايته وتكتب بطريقة أبجدية من حيث اسم المؤلف وسنة النشر مثلا:

هدسون، مايكل

1986 «الدولة والمجتمع والشرعية: دراسة عن المأمولات السياسية العربية في التسعينات». ص ص 17-36 في هـ شرابي (محرر) العقد العربي القادم: المستقبلات البديلة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

الخطيب، عمر

1985 «الإنماء السياسي في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربي». مجلة العلوم الاجتماعية (4) 13 شتاء: 169-223.

أبو زهرة، محمد

1974 الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي: العقوبة. القاهرة: دار الفكرالعربي.

Hirshi, T.

1983 "Crime & the Family". pp 53-69 in J Wilson ed. Crime & Public Policy. San Francisco Institute for Contemporary studies.

Kalmuss, D.

1984 "The Intergenerational Transmission of Marital Aggresion" Journal of Marriage & the Family 46(2) February: 11-19.

Quinnety, R.

1979 Criminology. Boston: Little Brown & Company.

## إجازة النشر:

تقوم المجلة بإخطار أصحاب الأبحاث بإجازة أبحاثهم للنشر بعد عرضها على اثنين أو أكثر من المحكمين تختارهم المجلة على نحو سري. وللمجلة أن تطلب إجراء تعديلات شكلية أو موضوعية، وشاملة على البحث قبل إجازته للنشر.

## The Hajj: The Spacial and Physical Limitions

**Mohammad M. Al-Thomaly***

The number of pilgrims performing the Hajj rituals could be increased by full utilization of the time and space needed for each ritual. A model based on the capacity of the ritual sites is proposed, which shows that controlling the flow of pilgrims can maximize the number using these sites and eliminate delays caused by crowding.

* Department of Geography, Umm Al-Qura University, Saudi Arabia.

# Labor Market Trends in the Kuwait Economy

**Yousuf Al-Ibrahim***

Labor is an essential factor in production. Moreover, the availability of jobs in a society has a direct impact on the standard of living, and the social and political stability of the society.

The abundant financial resources in Kuwait, for the past forty years, have allowed the Government to provide jobs for every Kuwaiti citizen willing to work. However, this situation cannot continue due to the decline in oil revenues and the continuous increase in population. In the near future, Kuwait's economy will face an unemployment crisis attributable to increases in labor supply accompanied by a decline in demand for labor. The aim of this paper is to discuss these new developments and their impact on the labor market.

Section One of the paper presents a brief review of the economic literature on the role of labor in economic activities. Section Two reviews the historical development of Kuwait's labor market over the past four decades, and its financial and economic implications. In Section Three, the future profile of the Kuwait labor market, in the next 10-15 years, is estimated on the basis of recent economic conditions and labor and population projections. Section four concludes with a discussion of some policy recommendations and their implications for the labor market.

* Department of Economics, College of Administrative Sciences, Kuwait University.

# Type A Behaviour and Its Relation to Neuroticism and Extroversion

**Hessah A. Al-Naser***

The aim of this study is to examine the correlation between the individual items of the Type A behaviour measure and the total score on both neuroticism (N) and extroversion (E) scales. Our main hypothesis was that personality measures may correlate with some, but not all, components of the Type A behaviour measure.

An abbreviated measure of Type A behaviour, composed by Young and Barboriak (1982), was used in addition to the scales of N and E from the Eysenck Personality Questionnaire (in its Arabic version). These measures were administered to a sample of 283 male and female university students. The results revealed that some individual items of the Type A behaviour measure had a significant correlation with the total score of neuroticism, and the total score of extroversion (namely, 33% and 10% respectively) in males, females and both sexes. This study contributes to our understanding of the relationship between various components of type A behavior and either neuroticism or extroversion.

* Department of Psychology, College of Arts, Kuwait University

# Prospects for an Arab-Israeli Peace

**Hassan Al-Alkim***

The Middle East problem has acquired significant importance since the second Gulf crisis. The peace process witnessed a breakthrough with the Palestinians and Israels concluding a transitional peace accord and the signing of the Jordanian - Israeli peace treaty. The continuation of the Syrian - Israeli peace negotiations, though facing some set backs, is a success in itself.

This study is based on a hypothesis that the conclusion of the peace accords between the negotiating parties do not constitute more than a temporary settlement, since peace means the transfer from a struggling culture to a peaceful culture. The conflict, however, is based on religious, traditional & historical factors. The purpose of the study is to investigate the different variables that led to such changes in both Arabs and Israeli perspectives and to examine the durability of the on-going peace accords.

Since the second Gulf crisis, the Middle East problem has been specially prominent in world affairs. The transitional peace accord between the Palestinians and Israelis and the Jordanian-Israeli peace treaty were major breakthroughs. Although the Syrian-Israeli peace negotiations have suffered some setbacks, their mere existence constitutes a success.

The basis of this study is the hypothesis that the peace accords between the negotiating parties are only temporary settlements, since peace requires cultural transformations that are hindered by religious, traditional and historical factors. The purpose of the study is to investigate the variables which have led to changes in both Arab & Israli perspectives and to discuss the possible durability of the accords.

* Chairman, Department of Political sciences, College of Political sciences, UAE University.

## The Methodology of Triangulation

**Sami Al-Damagh***

This article presents a critical review of the methodology of triangulation and its five types (1) data collection tools triangulation; (2) triangulation of methods; (3) observers triangulation; (4) theory triangulation; and (5) data source triangulation. This is accomplished through (a) examining the various assumptions underlying the different types of triangulation, and (b) examining the advantages and merits of each type.

* Department of Social studies, College of Arts, King Saud University.

Taking the second, the methodological dimension, as its main concern, this paper argues that it consists: (a) of lack of clear conceptualization and definition of the term ta'sil, and (b) of the implicit assumption that the object of ta'sil - the science of sociology - is a simple and uniform entity.

Then, in an attempt to elaborate this argument - and to hopefully correct the two problems -, (i) the various meanings in which the term ta'sil has been used in the literature are taken and used as its operational definition, (ii) the science of sociology as the object of ta'sil is divided into its main components - knowledge, research methods, etc. - and each clearly defined and delineated, and (iii) cross-tabulating the two variables - (i) and (ii) - fifteen forms or types of ta'sil are clearly distinguished. With a brief analysis of these forms, it is shown that (1) ta'sil is a far more complex task than perceived by its' traditional advocates, (2) the forms of ta'sil vary greatly in their underlying assumptions, attainability, usefulness, and ideological-cultural implications, and finally (3), it is futile to speak of ta'sil, let alone trying to bring it about, without clearly specifying which of its various forms is being considered.

The paper ends with a historical digression: drawing attention to the operational movement of the 30's and 40's which was inspired by Einstein's, dismissal of the age old concept "ether" in his epoch making paper of 1905, the paper calls for an extension of the basis tenet of the movement from its currently narrow (definitional) application to a general pattern of thinking and discourse in sociology.

# From Operational Definition to Operational Thinking: Towards a Paradigm for Indigenization of Sociology in the Arab World

**Mohammad Asaad Nezami***

Abstract: Indigenization, ta'sil, and Islamization, aslamah, are two currents which are sweeping the fields of thought, and sociology in particular, in the present-day Arab world. Though overlapping in their objectives and sharing many of the same fads and foibles, each of the two movements has its own history, its own existential bases and its own epistemological assumptions.

This paper is concerned with the first, the indigenization or ta'sil, movement. Drawing its raison d'etre from the many flaws attributed to traditional sociology in the Arab world, the movement has been in vogue for at least twenty years. Yet, after many efforts and much talk about ta'sil, it is generally agreed: (a) that it has had no tangible result, and (b) that no satisfactory answer has yet been given to the question: "why has it not been successful?"

This paper argues that both (a) and (b) above are the results of one and the same underlying cause, namely, misconception of the main problem - the ills of Arabic sociology - which has a theoretical dimension and a methodological one. The first is exemplified by a commonly committed fallacy of misplaced emphasis: the faddish blaming the low quality and flaws of the sociology and sociological literature in the Arab world on the methods of (Western) sociology - and not on the incorrect use of those methods by the producers of that sociology, the Arab sociologists themselves.

* Department of social work, College of Arts, King Saud University.

# Private Consumption in the GCC Countries: An Empirical Investigation (1970-1992)

Yousuf Hasan Jawad
Mohammad*

This paper analyzes the behavior of private consumption in the GCC Countries over the period 1970-1992. It proceeds by specifying and estimating different consumption functions for these countries in an effort to answer several questions such as: (a) Did private consumption in GCC Countries behave according to any known consumption hypotheses? (b) What are the major determinants of private consumption? (c) Were there policy variables (i.e. interest rate) that affected the behavior of private consumers in these countries?

The findings reveal that both the adaptive expectations permanent income hypothesis and the rational expectations random walk hypothesis fit the GCC data reasonably well. The results also indicate that the real interest rate has no significant effect on GCC private consumption, since private consumption in these countries is insensitive to interest rate changes, one of the main policy tools normally used by policymakers to influence consumption patterns.

* Chairman, Department of Economics, College of Administrative Sciences, Kuwait University.

## Dealing with Disaster Victims: A Kuwaiti Model

**Haidi Ridha**[*]

**Malinda Orlin**[**]

This paper reviews the effectiveness of five Kuwaiti institutions created to help Kuwaiti citizens recover from the effects of the Iraqi occupation of 1990-1991. Certain unique aspects of their occupation are discussed, along with Western experience in responding to a wide range of natural and man-made disasters. The Western model for disaster services is seen to be incompatible with Kuwaiti culture, and the development of an intervention and service delivery model more suitable for an Islamic/Arab society is recommended.

* Department of Sociology and Social work, Kuwait University.

** Kuwait university & University of Maryland at Baltimore.




رئيس التحرير

الأستاذ الدكتور عادل الطبطبائي

مجلة فصلية أكاديمية محكّمة تعنى بنشر البحوث
والدراسات القانونية والشرعية
تصدر عن مجلس النشر العلمي. جامعة الكويت

**صدر العدد الأول في يناير ١٩٧٧**

## الاشتراكات

في الكويت : ٣ دنانير للأفراد ، ١٥ ديناراً للمؤسسات
في الدول العربية : ٤ دنانير للأفراد ، ١٥ ديناراً للمؤسسات
في الدول الأجنبية : ١٥ دولاراً للأفراد ، ٦٠ دولاراً للمؤسسات

## المراسلات

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي:
مجلة الحقوق. جامعة الكويت
ص.ب : ٥٤٧٦ الصفاة 13055 الكويت
تلفون : ٤٨٣٥٧٨٩ . فاكس : ٤٨٣١١٤٣

Modigliani, F. and R. Bruberg

1954 "Utility Analysis and the Consumption Function." pp. 381-396 in K.K. Kurihara (Ed.), Post Keynesian Economics. New Brunswick, N.J.: Rutgers University Press.

Modigliani, F.

1949 "Fluctuations in the Saving Income Ratios: A Problem in Economic Forecasting." Studies in Income and Wealth, 11. New York: National Bureau of Economic Research.

Pourgerami, A. and S.S. Ghouri

1991 "Effects of Interest Rate on Consumption Under Alternative Expectations Hypotheses: Evidence from Pakistan". The American Economist 35 (2): 25-31.

Weber, W.E.

1977 "The Effects of Interest Rates on Aggregate Consumption." American Economic Review IX (4): 591-600.

Wright, C.

1969 "Estimating Permanent Income: A Note." Journal of Political Economy 77: 845-850.



Evans, M.K.

1969 Macroeconomic Activity. Harper and Row: New York.

Flavin, M.

1981 "The Adjustment of Consumption to Changing Expectation about Future Income." Journal of Political Economy 89: 974-1009.

Friedman, M.

1957 A Theory of Consumption Function. Princeton: Princeton University Press.

Hall, R.E.

1978 "Stochastic Implications of the Life Cycle-Permanent Income Hypothesis: Theory and Evidence." Journal of Political Economy 96: 971-987.

Heien, D.M.

1972 "Demographic Effects of Multiperiod Consumption Function." Journal of Political Economy 80 (1): 125-188.

IMF

1994 "International Financial Statistics." Washington D.C.: International Monetary Fund.

IMF

1994 "Government Finance Statistics Yearbook." Washington D.C.: International Monetary Fund.

Kuznets, S.S.

1946 "National Product Since 1869." New York: National Bureau of Economic Research.

Laumas, P. and G. Laumas

1976 "The Permanent Income Hypothesis in an Underdeveloped Economy." Journal of Development Economics 3: 289-297.

Modigliani, F.

1986 "Life Cycle, Individual Thrift, and the Wealth of Nations." American Economic Review 76: 297-313.

## FOOTNOTES

(1) IMF, International Financial Statistics, Year Book, 1994.

(2) This is based on the notion that the long-run consumption function is linear.

(3) Assets Include real assets (e.g. capital goods), financial assets (e.g. bonds and stocks), and monetary assets (e.g. bank deposits).

(4) It is also expected that consumption will depend on the size of an individual's income relative to that of his associates.

(5) It can, also, be stated that because we employ macro data, autonomous consumption Is meaningless, i.e. it is meaningless to have negative autonomous consumption simply because at the micro level there is no such thing as zero income.

## REFERENCES

Blinder, A.S. and A. Deaton

1985 "The Time Series Consumption Revisited." Brookings Papers on Economic Activity. pp. 465-521. Brookings Institute.

Brown, T.M.

1952 "Habit Persistence and Lags in Consumer Behavior." Econometrica 20: 355-371.

Campbell, J.Y. and N.G. Mankiw

1989 "Consumption, Income, and Interest Rate: Reinterpreting the Time Series Evidence." pp. 185-216 In O.J. Blanchard and S . Fischer (Eds.), NBER Macroeconomics Annual 1989. Cambridge, Mass: MIT Press.

Deaton, A.

1985 "Panel Data from a Time-Series of Cross-Sections." Journal of Econometrics 30: 109-126.

Deaton, A.

1992 Understanding Consumption. New York: Clarendon Press, Oxford University Press.

Duesenberry, J.S.

1949 "Income, Saving, and the Theory of Consumer Behavior." Cambridge, Mass: Harvard University Press.

## TABLE (11)
## INTEREST RATE EFFECTS: GCC COUNTRIES (1970-1992)

$$C_t = g_0 + g_1 Y_t^P + g_2 Y_t^T + g_3 r_t + u_2 \qquad \text{Eq. (18')}$$

| | Constant | $Y_t^P$ | $Y_t^T$ | $r_t$ | $R^2$ | F | D.W. |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| All GCC | -896.12<br>(-0.467) | 0.4974<br>(9.538) | 0.1266<br>(2.989) | -4429.4<br>(-0.704) | 0.974 | 1615.1 | 1.764 |
| Bahrain | -275.56<br>(-1.819) | 0.5045<br>(9.720) | 0.4397<br>(16.343) | 2421.0<br>(0.035) | 0.962 | 1607.3 | 1.754 |
| Kuwait | -11521.0<br>(-2.270) | 0.8041<br>(3.241) | 0.1493<br>(1.495) | -4672.4<br>(-0.356) | 0.803 | 164.5 | 2.085 |
| Oman | -945.57<br>(4.123) | 0.1736<br>(1.233) | 0.9129<br>(5.377) | 2860.1<br>(3.538) | 0.964 | 150.8 | 1.657 |
| Qatar | -52.72<br>(-0.537) | 0.2825<br>(20.011) | 0.2696<br>(26.996) | -1505.0<br>(-1.909) | 0.984 | 3954.7 | 2.083 |
| Saudi Arabia | -1456.0<br>(-0.572) | 0.4980<br>(12.275) | 0.7027<br>(7.406) | 2123.9<br>(0.471) | 0.969 | 177.6 | 1.803 |
| UAE | 930.33<br>(2.275) | 0.3546<br>(21.466) | 0.4321<br>(12.184) | -3474.7<br>(-0.7318) | 0.967 | 185.6 | 2.033 |

Figures in parentheses are the t values

## TABLE (10)
## INTEREST RATE EFFECTS: GCC COUNTRIES (1970-1992)

$$C_t = \delta_0 + \delta_1 Y_t + \delta_3 Y_t^P .r + u_1 \quad \text{Eq. (17)}$$

| | Constant | $Y_t^P$ | $Y_t^T$ | $Y_t^P.r$ | $R^2$ | F | D.W. |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| All GCC | -1205.5 (-0.69) | 0.4745 (0.09) | 0.1344 (3.10) | 0.3531 (1.44) | 0.974 | 1634.7 | 1.916 |
| Bahrain | -247.4 (-1.71) | 0.4893 (8.36) | 0.4364 (15.41) | 0.1612 (0.576) | 0.963 | 240.0 | 1.743 |
| Kuwait | -10256 (-2.31) | 0.7078 (3.55) | 0.1663 (1.63) | 0.6579 (1.21) | 0.815 | 27.9 | 2.123 |
| Oman | -525.7 (-2.89) | 0.1101 (2.10) | 0.8266 (5.14) | 1.3724 (2.56) | 0.968 | 194.1 | 1.816 |
| Qatar | -122.2 (-1.05) | 0.2692 (11.10) | 0.2598 (15.45) | -0.0201 (-0.13) | 0.984 | 3880.1 | 2.508 |
| Saudi Arabia | 3139.2 (0.47) | 0.5095 (4.58) | 0.2674 (1.71) | 0.4357 (0.80) | 0.971 | 186.1 | 1.75 |
| UAE | 714.7 (2.06) | 0.3535 (12.44) | 0.4157 (14.17) | -0.0103 (-0.01) | 0.962 | 180.4 | 2.03 |

**Figures in Parentheses are the t values**

## TABLE (9)
## RANDOM WALK HYPOTHESIS: GCC COUNTRIES (1970-1992)

$$C_t = h_0 + C_{t-1} + h_2C_{t-2} + h_3Y_{t-1} + h_4Y_{t-2} + h_5Y_{t-3} + h_6Y_{t-4} + w_4 \quad \text{Eq. (12')}$$

| | Bahrain | Kuwait | Oman | Qatar | Saudi Arabia | UAE | All GCC |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| $C_{t-1}$ | 0.9327<br>(4.238) | 0.8939<br>(2.972) | 0.8654<br>(2.651) | 0.9787<br>(3.433) | 0.9520<br>(3.490) | 0.8954<br>(2.211) | 0.8050<br>(8.091) |
| $C_{t-2}$ | 0.1185<br>(0.275) | 0.1322<br>(0.424) | 0.0151<br>(0.043) | 0.9768<br>(0.938) | -0.1005<br>(-.387) | 0.689<br>(1.846) | 0.0529<br>(0.534) |
| $Y_{t-1}$ | -0.4003<br>(-0.859) | 0.2325<br>(1.392) | -0.0849<br>(-.343) | 0.0994<br>(0.378) | 0.1098<br>(0.9133) | 0.5783<br>(2.893) | 0.0591<br>(1.405) |
| $Y_{t-2}$ | -0.0410<br>(-0.380) | -0.0390<br>(-0.194) | -0.1647<br>(-.530) | -0.2966<br>(-0.883) | 0.0359<br>(0.2201) | -0.5136<br>(-2.181) | 0.0634<br>(1.099) |
| $Y_{t-3}$ | -0.0041<br>(-0.123) | -0.0366<br>(-0.193) | 0.4537<br>(1.155) | 0.0049<br>(0.207) | -0.0608<br>(-0.366) | 0.1660<br>(1.043) | -.0155<br>(-0.280) |
| $Y_{t-4}$ | -0.0334<br>(-1.261) | 0.1846<br>(1.214) | -0.1696<br>(-0.828) | -0.0218<br>(-1.023) | 0.0195<br>(0.157) | -0.0829<br>(-0.824) | -0.0329<br>(-0.805) |
| Constant | 447.15<br>(3.752) | -7859.40<br>(-2.217) | 249.95<br>(1.129) | 235.59<br>(0.864) | -2126.0<br>(-0.962) | 1765.9<br>(2.162) | -312.15<br>(-1.551) |
| $R^2$ | 0.885 | 0.659 | 0.922 | 0.674 | 0.978 | 0.850 | 0.970 |
| F | 20.5 | 5.2 | 31.54 | 5.5 | 98.1 | 15.1 | 679.8 |
| D.W. | 1.821 | 1.502 | 2.062 | 1.703 | 2.091 | 2.371 | 1.362* |

*** D.h value**
**Figures in patentheses are the t values**

## TABLE (8)
## RANDOM WALK HYPOTHESIS: GCC COUNTRIES (1970-1992)

$$C_t = h_0 + h_1C_{t-1} + h_2C_{t-2} + h_3C_{t-3} + h_4C_{t-4} + w_3 \quad \text{Eq. (11')}$$

| | Bahrain | Kuwait | Oman | Qatar | Saudi Arabia | UAE | All GCC |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| $C_{t-1}$ | .9094<br>(9.310 | .9312<br>(4.88) | .9490<br>(4.536) | .9011<br>(3.49) | 1.0795<br>(4.436) | 1.0051<br>(5.09) | 1.038<br>(11.83) |
| $C_{t-2}$ | -.049<br>(-.637) | 0.120<br>(.550) | -.440<br>(-1.71) | 0.002<br>(0.58) | -0.646<br>(-1.27) | -.412<br>(-1.21) | 0.326<br>(0.63) |
| $C_{t-3}$ | -.362<br>(-.465) | -.249<br>(-1.14) | -.987<br>(-2.32) | -0.009<br>(-.36) | -0.631<br>(-1.14) | .353<br>(1.03) | -0.308<br>(-.48) |
| $C_{t-4}$ | -.169<br>(-.218) | .203<br>(.913) | -.555<br>(1.47) | -0.019<br>(-.782) | 0.428<br>(1.48) | -.216<br>(-.999) | -0.074<br>(-.79) |
| Constant | 1111.6<br>(2.791) | 6911.5<br>(1.759) | 200.31<br>(1.703) | 1093.1<br>(1.79) | 949.22<br>(1.37) | 1288.6<br>(1.96) | 258.3<br>(1.29) |
| $R^2$ | .921 | .654 | .941 | .937 | 0.978 | .763 | .965 |
| F | 52.4 | 8.5 | 72.1 | 149.2 | 163.9 | 12.39 | 897.7 |
| D.W. | 1.638 | 1.690 | 1.955 | 1.778 | 2.235 | 2.074 | 1.986* |

*D.h value
Figures in parentheses are t values.

**TABLE (7)**
**PERMANENT INCOME HYPOTHESIS: GCC COUNTRIES (1970-1992)**

$$C_t = \gamma_0 + \gamma_1 Y_t^P + \gamma_2 Y_t^T + w_2 \qquad \text{Eq. (10)}$$

| | Constant | $Y_t^P$ | $Y_t^T$ | $R^2$ | F | D.W. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| All GCC | -1246.7<br>(-0.682) | 0.4946<br>(9.586) | 0.1244<br>(2.908) | 0.974 | 243.7 | 1.798 |
| Bahrain | -273.06<br>(-2.074) | 0.5044<br>(0.973) | 0.4397<br>(16.760) | 0.962 | 2537.7 | 1.755 |
| Kuwait | -11187<br>(-2.3091) | 0.7716<br>(3.645) | 0.1532<br>(1.575) | 0.803 | 40.7 | 2.099 |
| Oman | -538.37<br>(-2.173) | 0.1388<br>(2.175) | 0.8586<br>(4.768) | 0.960 | 242.0 | 1.590 |
| Qatar | -117.81<br>(-1.057) | 0.2676<br>(12.453) | 0.2591<br>(16.118) | 0.984 | 612.2 | 2.521 |
| Saudi Arabia | 3484.6<br>(0.498) | 0.5283<br>(4.707) | 0.2761<br>(1.803) | 0.971 | 285.3 | 1.537 |
| UAE | 721.44<br>(2.491) | 0.3527<br>(21.869) | 0.4160<br>(15.106) | 0.966 | 284.8 | 2.032 |

- figures in parentheses are the t values

TABLE (6)
RELATIVE INCOME HYPOTHESIS: GCC COUNTRIES (1970-1990)

$$C_t = \beta_0 + \beta_1 Y_1 + \beta_2 C_{t-1} + V \qquad \text{Eq. (8)}$$

| | Constant | $Y_t$ | $C_{t-1}$ | $R^2$ | F | D.W. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| All GCC | -92.12<br>(-0.577) | 0.0953<br>(6.164) | 0.7185<br>(16.429) | 0.895 | 556.4 | 1.791* |
| Bahrain | 414.92<br>(1.212) | 0.1875<br>(4.166) | 0.3599<br>(2.593) | 0.739 | 28.3 | 1.712 |
| Kuwait | -33.75<br>(-0.035) | 0.0586<br>(1.929) | 0.7510<br>(5.520) | 0.646 | 18.2 | 1.820 |
| Oman | -228.86<br>(-2.531) | 0.2113<br>(2.218) | 0.4342<br>(2.040) | 0.875 | 66.6 | 1.401 |
| Qatar | -225.01<br>(-1.287) | 0.1843<br>(10.875) | 0.2710<br>(3.915) | 0.968 | 285.5 | 1.634 |
| Saudi Arabia | -1395.8<br>(-2.734) | 0.2175<br>(3.712) | 0.9060<br>(10.008) | 0.854 | 52.5 | 2.367 |
| UAE | -939.86<br>(-1.688) | 0.4676<br>(14.151) | 0.4149<br>(6.677) | 0.946 | 176.4 | 1.467 |

- **figures in parentheses are the t values**
- * **D.h (for individual countries D.W. is replaced for D .h because of the small sample size).**

TABLE (5)

ABSOLUTE INCOME HYPOTHESIS: GCC COUNTRIES (1970-1992)

$C_t = a_0 + a_1Y_t + \varepsilon_1$ Eq. (6)

| | Constant | $Y_t$ | $R^2$ | F | D.W. |
|---|---|---|---|---|---|
| All GCC | 414.41<br>(0.653) | 0.2786<br>(11.036) | 0.927 | 1700.2 | 2.039 |
| Bahrain | 1381.0<br>(5.055) | 0.1911<br>(7.684) | 0.867 | 137.3 | 1.255 |
| Kuwait | 2010.4<br>(1.153) | 0.1371<br>(1.959) | 0.689 | 46.6 | 1.780 |
| Oman | -728.69<br>(-2.047) | 0.4145<br>(6.375) | 0.727 | 20.4 | 1.904 |
| Qatar | 92.83<br>(0.254) | 0.228<br>(11.021) | 0.973 | 706.6 | 2.657 |
| Saudi Arabia | -4.763<br>(-0.003) | 0.3949<br>(3.245) | 0.828 | 91.4 | 1.450 |
| UAE | -937.11<br>(-1.432) | 0.451<br>(15.877) | 0.948 | 383.3 | 2.071 |

- Figures in parentheses are t values.

framework that is based on a life cycle model, or what is referred to as "A Model of Intertemporal Choice".

The main findings reveal that both the adaptive expectations permanent income hypothesis and rational expectations random walk hypothesis fit the GCC data reasonably well. This simply implies that the best guess about current consumption in these countries is the last period consumption because it is based on the latest assessment of permanent income. In this respect, permanent income is expected to embody all available information at the time of forming expectations (i.e. the current period).

The results also indicate that the real interest rate has no significant effect on private consumption in the GCC countries. It follows that interest-insensitive consumption behavior in high income countries (i.e. the GCC countries) implies that individuals are unwilling to significantly alter their consumption path to benefit from the return on financial assets. In the GCC context these findings indicate that individuals in these countries do not respond to changes in the interest rate when they make consumption decisions. The main reason for this could be that the observed rate of interest does not correctly reflect the actual cost of holding money. In the GCC countries, as it is the case in most developing countries, the interest rate is distorted for many reasons such as: (a) Institutional rigidities that govern the determination of the discount and interest rates. (b) Distorted money and financial markets which offer a limited range of alternative assets. Under such conditions, physical assets represent the most common form of wealth accumulation.

Because private consumption in the GCC countries is insensitive to interest rate changes, the policy maker in these countries can not use one of the main policy tools available, i.e. the rate of interest. Moreover, because individuals are unwilling to benefit from the expected returns on interest bearing assets (i.e. do not respond to changes in the rate of interest) policy makers in the GCC countries are expected to face difficulties in their attempt to develop efficient financial markets. There is no doubt that this represents a major obstacle for other efforts such as privatization in these countries.

consumer uses all available information about past consumption (and consequently past income) his expectation will be rational. This is the idea of the Random-Walk Hypothesis that is represented by equations (11') and (12'). If this hypothesis proved to be true, one would expect that the value of the coefficient of one period lagged consumption to be unity (or close to unity), while the coefficients of all other lagged variables included in equations (11') and (12'), to be equal to zero.

The results represented in tables (8) and (9) show that the estimated coefficients of the one-period lagged consumption are close to unity and significantly different from zero in all the GCC Countries. Coefficients of additional lagged consumption or income are statistically insignificant meaning that consumption in the GCC Countries follows a random-walk behavior.

6. The results in tables (10 and (11) indicate the real interest rate had no significant impact on consumption in the GCC Countries over the period 1970-1992. Again, the exception is Oman, where the real interest rate positively affected consumption. This implies that consumers in Oman made favorable expectations as for future income (non-labor income in particular) and, therefore, raised current consumption. It follows that, the income effect of the interest rate in oman outweighs the substitution effect.

The interest-insensitive consumption behavior is expected to reduce the effectiveness of both monetary and fiscal policies in the GCC countries. Credit restrictions represent the major source of distortion for the interest-consumption relationship. Individuals are expected to take credit availability into consideration when they revise and adjust the current level of consumption in light of permanent income. If credit is restricted, individuals would have to liquidate part of their assets in order to maintain a certain level of current real consumption (especially in the time of inflation). Our empirical evidence does not rule out this possibility in the GCC countries where credit restrictions are eminent.

## V. CONCLUSIONS

This paper represents an attempt to test consumption hypoteses in the GCC countries over the period 1970-1992, by employing a theoretical

2. As it is expected, according to the theoretical framework in the previous section, conventional consumption hypotheses proved to be valid as far as the GCC data is concerned. Basic statistics (i.e. the $R^2$, t-ratio, F-ratio, D.W. statistic and D.h. statistic) indicate that equations (6), (8), and (10) (i.e. the absolute Income Hypothesis, the Relative Income Hypothesis, and the Permanent Income Hypotesis, respectively) are statistically significant. Having found that all conventional consumption hypothesis hold in the GCC Countries is not a surprise, simply because (as it is shown in the previous section) all hypothesis take consumption as a function of income, even though income is defined differently in each particular case.

3. The marginal propensity to consume out of current income is very low in all GCC countries. It ranges from a minimum value of 0.1911 in Kuwait to a maximum value of 0.451 in the united Arab Emirates (i.e. equation 6 in table 5). One explanation for this result is these countries have very high per capita income. Moreover, consumption expenditures are strictly directed to consumption goods while durables tend to capture a large fraction of income in these countries.

4. The marginal propensity to consume out of permanent income ($\gamma_1$ in table 7) is greater than the marginal propensity to consume out of transitory income ($\gamma_2$ in table 7), except in Oman and UAE. The coefficient of transitory income is, however, positive and significantly different from zero, meaning that consumers in the GCC Countries allocate part of their transitory income for consumption. The majority of citizens in the GCC countries are employed by the public sector, this is less so in Oman and UAE.

5. The results in tables (5), (6), and (7) explain one particular side of the behavior of consumption in the GCC Countries, that is, the degree of responsiveness of consumers to changes in income (either labor income or income generated by the accumulated stock of assets). However, individuals are expected to make expectation about future consumption. Such expectations will be affected by the predictions made for life-time (future) income.

The best guess about future consumption is based on current consumption which, in turn, depends (in part) on past consumption. This implies that consumption follows a random-walk behavior, and if the

domestic interest rates were replaced by the London Inter-Bank Offer Rate. Data was taken from IMF's "International Financial Statistics," (1994).

The time series for permanent and transitory incomes were generated in the way described in the previous section using equation (13) and by taking an estimated value for $\lambda$ that is equal to 0.219 (see equation 14). Data was taken from: IMF's "International Financial Statistics" except data on income taxes (that is required to calculate disposable income) that was taken from: IMF's "Government Finance Statistics Yearbook." (1994).

The estimated equations are as follows:

$$C_t = a_0 + a_1 + Y_t + \varepsilon \qquad (6)$$

$$C_t = \beta_0 + \beta_1 Y_t + \beta_2 C_{t-1} + v \qquad (8)$$

$$C_t = \gamma_0 + \gamma_1 Y_t^P + \gamma_2 Y_t^T + w_2 \qquad (10)$$

$$C_t = \alpha_0 + \alpha_1 C_{t-1} + \alpha_2 C_{t-2} + \alpha_3 C_{t-3} + \alpha_4 C_{t-4} + w_3 \qquad (11')$$

$$C_t = h_0 + h_1 C_{t-1} + h_2 C_{t-2} + h_3 Y_{t-1} + h_4 Y_{t-2} + h_5 Y_{t-3} + h_6 Y_{t-4} + w_4 \qquad (12')$$

$$C_t = \delta_0 + \delta_1 Y_t^P + \delta_2 Y_t^T + \delta_3 Y_t^P .r + u_1 \qquad (17')$$

$$C_t = g_0 + g_1 Y_t^P + g_2 Y_t^T + g_3 .r + u_2 \qquad (18')$$

The results are shown in tables (5) to (11). The method of estimation is ordinary least squares (OLS). The variables that are included in all equations and shown in the tables of results are:

C = Real Per Capita Consumption.

Y = Real Per Capita Disposable Income.

$Y^P$ = Real Per Capita Permanent Income.

$Y^T$ = Real Per Capita Transitory Income.

r = Real Interest Rate.

The main results can be summarized as follows:

1. In most equations included in tables (5), (6), and (7) the autonomous consumption (i.e. the constant term) is statistically insignificant. Because these equations represent conventional consumption hypotheses, this result implies the existence of a long-run consumption relationship in the GCC Countries.[5]

The net effect of these three possible and conflicting effects of the interest rate on consumption will depend on the efficiency of the financial markets, monetary policy and local values and customs. This point will be discussed later in the context of the GCC countries.

The interest rate (r) can be introduced into the consumption function by using equation (9). This equation implies, as mentioned earlier, that the value of the coefficient of proportionality ($\eta$) between current consumption and permanent income will depend on a number of variables of which the rate of interest is the most important. If $\eta$ is taken as the marginal propensity to consume out of permanent income (Pourgerami & Ghouri 1991, 27), equation (9) can be re-expressed to include both permanent and transitory income such that:

$$C_t = \eta Y_t^P + \gamma_2 Y_t^T \qquad (15)$$

where: $\eta$ can, also, be taken as a linear function of the interest rate as follows:

$$\eta = \delta + \phi \ r_t \qquad (16)$$

Substituting (16) into (15) we get:

$$C_t = \delta Y_t^P + \gamma_2 Y_t^T + \phi Y_t^P . r \qquad (17)$$

Equation (17) implies that the interest rate implicitly affects consumption, i.e. through permanent income. This equation will be estimated and the results will be compared to those obtained from an alternative formulation which introduces the interest rate explicitly into the consumption function as presented below in equation (18).

$$C_t = \eta Y_t^P + \gamma Y_t^T + v.r \qquad (18)$$

## IV. ESTIMATION RESULTS

The data employed in the empirical investigation represents the annual observations of real private consumption and real disposable income (both at 1980 prices). In order to take population into consideration the two variables were converted into per capita real private consumption and per capita real disposable income. The nominal interest rate (the annual lending rate) was adjusted for the inflation rate. The latter was taken as the relative change in the GDP deflator (base year 1980 = 100). Because the GCC economies are small and open, and because it is difficult to construct a time series for the interest rates in these countries, the

contrast, Keynes argued that changes in the interest rate have no significant impact on consumption behavior. Similarly, Kuznets (1946) indicated that saving rates proved to be stable in the long run irrespective of changes in the interest rates. More recently, the works by Deaton (1985 and 1992) and Campbell and Mankiw (1989) lent empirical support to Keynes' proposition that the interest rate has no significant effect on consumption. However, Freidman (1957) suggested that the interest rate will be a major determinant of the marginal propensity to consume if current income is replaced by permanent income in the consumption function. The reason for that stems from the fact that the interest rate affects non-labor income which, in turn, represents a major component of the permanent income (refer back to subsection III.2).

It follows from the above discussion, that the relationship between the interest rate and consumption is theoretically unsettled and, therefore, is left to be empirically determined. In this respect, Wright (1969) and Heien (1972) proved empirically that consumption is negatively and significantly affected by the interest rate in the developed countries. While, Weber (1977) found the interest rate in these countries to positively affect consumption. This implies that the relationship between consumption and the interest rate is an empirical issue. This would require that, before conducting an empirical investigation, the interest rate must be introduced into a well-behaved consumption function.

Referring back to equation (5) it can be concluded that the overall effect of the interest rate (r) on consumption is a mixture of a number of conflicting effects as follows:

1. An increase in the interest rate will make future consumption less costly (cheaper) than current consumption. This is a "substitution effect" that implies that future consumption replaces current consumption and, consequently, current saving increases.

2. An increase in the interest rate reduces the present value of the expected accumulation of assets over the life cycle, and, therefore, consumers are expected to sacrifice current consumption in order to assure a reasonable (an acceptable) level of consumption in the future.

3. An increase in the interest rate would encourage consumers to keep or raise current consumption. This is because higher interest rates would result in increases in the expected returns on assets in the future.

Evans (1969) suggests estimating $\lambda$ using the following equation:

$$C_t = h_0 + h_1 Y_t + h_2 C_{t-1} + \varepsilon_t \qquad (14)$$

**where:** $\lambda = 1 - h_2$

Using GCC annual data for 1970 - 1992, equation (14) is estimated to be:

$$C_t = -12.314 + 0.0719\, Y_t + 0.781 C_{t-1}$$

$$(4.840) \qquad (18.682)$$

$$R^2 = 0.891 \qquad F = 537.3 \quad D.h = 1.277$$

Such an estimate gives a value of $\lambda = 0.219$. It follows that, for the GCC as a group, we cannot reject the hypothesis that current income is different from permanent income and, therefore, there is an indication that the Absolute Income Hypothesis is a mis-specification of consumption function.

4. Equations (11) and (12) give an empirical representation of the Random-Walk Hypothesis (RWH) which express the rational expectation consumption behavior. The RWH indicates that the best guess about future consumption is the current consumption, because, the latter is based on the latest assessment of permanent income. According to our earlier specification, the measurement of permanent income embodies all available information at the time of forming expectations. The main hypothesis we seek to test by estimating equations (11) and (12) is that current consumption is orthogonal to lagged consumption and lagged income. We note that up to four periods lagged values of these variables are used.

**III.3. Consumption and the Interest Rate**

Equation (5) shows that the interest rate is expected to play an important role in the consumer's decisions with respect to consumption and asset accumulation (or saving). On the one hand, the interest rate affects the consumer's decision to substitute current (future) consumption for future (current) consumption. On the other hand, the interest rate influences the decision to hold particular types of assets. It also affects the expected return on assets and their prices.

However, the overall effect of the interest rate on consumption (and saving) has been subject to controversy. Before Keynes, there was an agreement that the interest rate is the main determinant of saving. In

$$C_t = C_{t-1} + \sum_{j=1}^{4} C_{t-j} + w_3 \qquad (11)$$

$$C_t = \sum_{i=1}^{2} C_{t-i} + \sum_{j=1}^{4} Y^P_{t-j} + w_4 \qquad (12)$$

**Where:** L = Logarithm

C = Consumption

Y = Income

$Y^P$ Permanent Income

$Y^T$ = Transitory Income

A number of analytical comments about the above specifications are noteworthy.

1. Equation (6) will be estimated primarily to measure the marginal propensity to consume out of current income, while equation (7) will be used in estimating the elasticity of consumption with respect to current income.

2. Equation (8) is a form of the relative income hypothesis. This form is used in order to estimate the speed with which consumers adjust their current consumption level to its desired level. The speed of adjustment will depend on the value of the partial adjustment coefficient ($\beta_2$).

3. In equations (9) and (10), an adaptive expectation approach is utilized to generate values of the unobservable permanent and transitory incomes (i.e. $Y^P$ and $Y^T$). If permanent income is taken as a «weighted sum of current and past levels of income» (i.e. Deaton 1992, 107), then, it will be rational to generate a time series for permanent income, which is also taken as the expected value of future income, by estimating a distributed lag function of past income with geometrically declining weights. Friedman (1957) suggests that permanent income in period t may be estimated as follows:

$$Y^P_t = \lambda Y_t + \lambda (1-\lambda) Y_{t-1} + \lambda (1-\lambda)^2 Y_{t-2} + \dots \qquad (13)$$

Such an approach is useful in the sense that it gives higher weights to current income than previous income. Which, in turn, is consistent with consumers' behavior. if the value of λ is unity, or close to unity, it will be insignificant to differentiate current income ($Y_t$) from permanent income ($Y^P_t$), and the Absolute Income Hypothesis would not be a mis-specificaiton.

similar. In the former, consumption is determined by permanent income that is defined as the annual value of lifetime resources. However, the PIH is not concenrned with the relationship between consumption and different forms of resources (i.e. wealth). Rather, the model is a good explanation of the dynamic behavior of consumption over the short run (Deaton 1992, 76). The PIH takes permanent consumption ($C^P$) as a proportional function of permanent income ($Y^P$):

$$C_t^P = \eta Y_t^P$$

Where $\eta$ is the factor of proportionality. The magnitude of $\eta$ will depend on a number of resource-based variables such as human capital, real rate of interest, and individual's valuation of current and future consumption. In this respect, the following expectations will emerge:

(i) Transitory income ($Y^T$) will be either saved and/or spent on durable goods. This would imply a weak correlation between transitory income and consumption. Over the life span, transitory income is expected to be positive in some periods and negative in others, and consequently, will not have a significant impact on consumption.

(ii) It is expected that the marginal propensity to consume out of permanent income will be positive and greater than the marginal propensity to consume out of transitory income (Laumas & Laumas 1976).

(iii) Permanent income will be smoother than current income. Such an expectation stems from the fact that permanent income does not depend on income in one particular year, rather it depends on income over a number of years, perhaps the life time.

Based on the foregoing discussion, a number of econometric models can be specified in order to test the different consumption hypotheses for the GCC Countries:

$$C_t = a_0 + a_1 Y_t + \varepsilon_1 \quad (6)$$

$$L_n C_t = b_0 + b_1 L_n Y_t + \varepsilon_2 \quad (7)$$

$$C_t = \beta_0 + \beta_1 Y_t + \beta_2 C_{t-1} + v \quad (8)$$

$$C_t = k_0 + k_1 Y_t^P + w_1 \quad (9)$$

$$C_t = \gamma_0 + \gamma_1 Y_t^P + \gamma_2 Y_t^T + w_2 \quad (10)$$

Following the above simple representation of the life cycle model, one could identify the main variables that ought to be considered in a study of consumption behavior. These variables are: consumption, income (with different definitions), saving (as a means of accumulating assets), and the interest rate (as a return on assets). In what follows we will consider the main relationships among these major variable within the framework of different consumption hypotheses.

**III.2. Consumption and Income:**

The life cycle model, as presented by equation (5) and figure (7), can be taken as a basic framework for all known consumption hypotheses. This will be true if one realizes that the different consumption hypotheses take consumption as a positive function of income, even though income is viewed differently by each hypothesis.

**1. The Absolute Income Hypothesis:**

The implicit assumption of this hypothesis is that the accumulated stock of assets will have no impact on consumption decisions. Moreover, this hypothesis gives no clear indication that individuals accumulate assets for precautionary motives related to future consumption. Accordingly, current consumption is a positive and stable function of current income: $C_t = f(Y_t)$

**2. The Relative Income Hypothesis:**

Equation (5) and figure (7) indicate that individuals adjust - or ought to adjust - consumption levels over time in order to maintain a certain standard of living throughout the life cycle. One way to undertake this adjustment process is to take into consideration, as suggested by Duesenberry (1949), Modigliani (1949), and Modigliani & Bruberg (1954), not only the current level of income, but also the highest peak value of previous income.[4] Brown (1952) generalized this proposition and argued that current consumption is always influenced by current income and consumption in the previous period, which in turn, depends on previous income. Therefore, the conventional relative income hypothesis can be stated as:

$$C_t = f(Y_t, C_{t-1})$$

**3. The Permanent Income Hypothesis (PIH):**

Basically, the life cycle and permanent income hypothesis are very

Equation (2) implies that the stock of assets in the next period ($A_{t+1}$) is broken down into two parts: the first part is the current stock of assets plus its expected return, or $(1+r)\ A_t$, and the second part can be called excess income plus its expected return (if any), or $(1 + r)\ (Y_t - C_t)$. If the stock of assets in the end of life time is zero, consumption will be:

$$C_T = A_T + Y_T \qquad (3)$$

or

$$A_T = C_T - Y_T \qquad (4)$$

Using (4) to solve (2) we get:

$$\Sigma\, C_t / (1+r)^{t-1} = A_t + \Sigma\, Y_t / (1+r)^{t-1} \qquad (5)$$

Equation (5) indicates that the present value of consumption over the life time of an individual is equal to the current stock of assets he owns in addition to the present value of his labor income over his life time.

If individuals followed a behaviour similar to that described by equation (5), one would expect consumption to occur at constant rates which, in turn, would be equal - or close - to the expected average consumption over the life cycle (Modigliani 1986, 312). This also implies that individuals will continuously adjust their consumption levels over time taking into consideration the expected life-time income and the expected stock of life-time assets. Figure (7) is an illustration of this adjustment process undertaken by a hypothetical consumer. The figure indicates that labor income (Y) is constant throughout the years of working life (say 60 years) and zero throughout the years of retirement. According to equation (5), consumption rates are also constant over life-time (say 70 years).

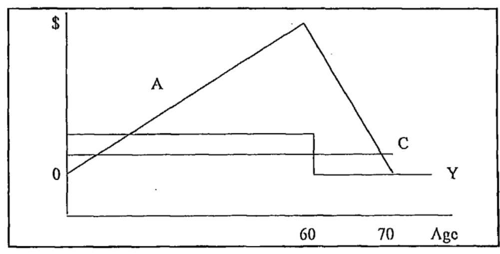



Figure (7)

consumption in the short-run. This would require the relaxation of the strong assumption of the absolute income hypotheses that individuals make consumption decisions regardless of what happened in the past and/ or what would happen in the future. In other words, the proposed theoretical framework is based on the life-cycle hypothesis.

(ii) Emphasize the role of the interest rate as another variable (other than income) in explaining the behavior of private consumption.

Consumption can be viewed as a decision to spend income (or parts of income) now as opposed to holding income to finance expenditure in the future. In this respect, the theory of consumption can be expressed as a theory of "intertemporal choice.". This theory is simply a representation of the trade-off between current and future consumption (i.e. saving). It follows that an individual's consumption decision is a kind of intertemporal allocation of income, and not a decision at a point in time as suggested by the absolute income hypothesis. This allocation decision is undertaken within a time span that is extended to the whole life of the consumer. In other words, when individuals make consumption decisions they will be affected by the expected lifetime income and not just by the current income. Accordingly, the individual's utility function can be stated as:

$$U = u\,(C_1, C_2, C_3, \ldots C_T) \qquad (1)$$

**where:** U is utility, C is consumption, and the life time starts from year 1 to year T.

Equation (1) is simply the life time utility function that allows for "substitutability and complementarity between consumption levels in different periods,..." (Deaton 1992, 4). The consumer will always aim at maximizing (1) subject to his budget constraint. In this respect, the consumer will try to adjust his consumption level every time period in accordance with the past, current and expected future levels of income.

Since the utility function (1) is a function of intertemporal choice, the related budget constraint ought to be the life-time income constraint. This is certainly not the current income. According to Deaton (1992) the life-time income of a consumer consists of labor income (Y) and returns on the current stock of assets.[3] This current stock of assets ($A_t$) is expected to change in the next period such that:

$$A_{t+1} = (1+r)\,(A_t + Y_t - C_t) \qquad (2)$$

**where:** r is the rate of return on assets (or the rate of interest).

TABLE (4)
THE MPC AND ELASTICITY OF CONSUMPTION WITH RESPECT TO INCOME IN GCC
1970-1992)

| Country | Income Elasticity of Consumption | Marginal Prospensity to Consume (MPC) |
|---|---|---|
| All GCC | 1.068 | 0.190 |
| Bahrain | 0.941 | 0.313 |
| Kuwait | 0.411 | 0.072 |
| Oman | 1.953 | 0.415 |
| Qatar | 1.075 | 0.020 |
| Saudi Arabia | 0.725 | 0.089 |
| United Arab Emirates | 1.160 | 0.451 |

## III. THEORETICAL FRAMEWORK

### III. 1. The Life Cycle Model

The macro-economic picture of private consumption in the GCC countries, as it is shown in section II, opens the question of whether private consumption behaves according to any of the conventional consumption hypotheses. The prime objectives of these hypotheses are to test the long-run proportionality of consumption and disposable income, and to test for the stability of the propensities to consume in the long run. The findings of section II do not give a clear-cut indication that the propositions of proportionality and stability were valid in the GCC Countries over the period 1970-1992. This would imply that consumer expenditure in these countries did not follow a systematic behaviour.

It follows that a study of the behavior of private consumption in the GCC Countries is best undertaken within a theoretical framework that is different from the conventional hypotheses. The proposed framework should meet two basic requirements:

(i) Provide an explanation of the dynamic behavior of private

The patterns of the marginal propensity to consume (mpc) and the elasticity of consumption with respect to income lead to similar conclusions. On the one hand, the value of the mpc for Kuwait and Saudi Arabia (i.e. table 4) is smaller than the apc (i.e. table 2). Also, the elasticity of consumption with respect to income is smaller than one (0.411 and 0.725, respectively). This again suggests that consumption behavior in Kuwait and Saudi Arabia did conform to economic theory during the period 1970-1992. On the other hand, data for Oman and UAE reveal that the average propensity to consume was smaller than the marginal propensity to consume and the elasticity of consumption with respect to income was greater than one.

**TABLE (3): BEHAVIOR OF APC IN THE GCC COUNTRIES (1970-1992)**

$$(C / Y) = c_0 + c_1 Y + e$$

| Country (Sample period) | $c_0$ | $c_1$ | $R^2$ | D.W. |
|---|---|---|---|---|
| Bahrain (1970-1992) | 0.4738 (8.943) | -0.00001 (-1.489) | 0.320 | 1.58 |
| Kuwait (1970-1992) | 0.3861 (4.959) | -0.00001 (-1.761) | 0.695 | 2.07 |
| Oman (1970-1992) | 0.0463 (0.559) | 0.00004 (2.543) | 0.831 | 1.74 |
| Qatar (1970-1992) | 0.4738 (8.943) | -0.00001 (-1.489) | 0.320 | 1.579 |
| Saudi Arabia (1970-1989) | 0.4526 (2.828) | -0.00002 (-1.791) | 0.940 | 0.981 |
| United Arab Emirates (1970-1992) | 0.3436 (13.142) | 0.000003 (2.448) | 0.232 | 1.96 |
| All GCC (1970-1973) | 0.1719 (2.585) | 0.000004 (1.294) | 0.470 | 1.63 |
| All GCC (1974-1982) | 0.2956 (6.721) | -0.0000001 (-0.265) | 0.521 | 1.79 |
| All GCC (1983-1992) | 0.4032 (9.463) | -0.00003 (-1.138) | 0.554 | 2.16 |
| All GCC (1970-1992) | 0.2843 (9.377) | 0.000002 (1.339) | 0.499 | 1.93 |

* Figures in parentheses are t values..

however, does not lend support to this expectation for the GCC Countries as a group and for Bahrain and Qatar as two individual cases.

2. The behavior of the apc in Kuwait and Saudi Arabia seem to follow the prediction of economic theory. The coefficient $c_1$ is negative and significantly different from zero. In contrast, there seems to be a strong statistical evidence that the apc has increased with the increase in per capita income in Oman and UAE.

**Figures (1) - (6)**

**Average Propensity to Consume (apc) in the GCC Countries (1970-1992)**

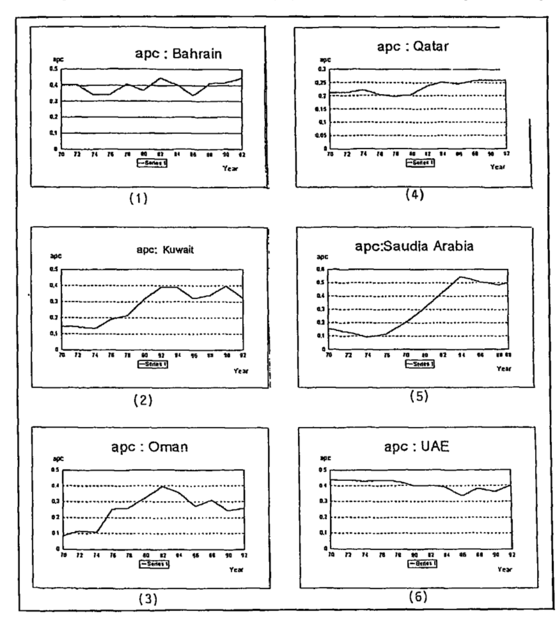


TABLE (2)
AVERAGE PROPENSITY TO CONSUME (APC)
IN THE GCC COUNTRIES (1970 - 1992)

| | Bahrain | Kuwait | Oman | Qatar | Saudi Arabia | United Arab Emirates |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1970 | 0.400 | 0.147 | 0.083 | 0.210 | 0.155 | 0.435 |
| 1972 | 0.400 | 0.142 | 0.115 | 0.210 | 0.127 | 0.436 |
| 1974 | 0.339 | 0.130 | 0.106 | 0.221 | 0.092 | 0.427 |
| 1976 | 0.340 | 0.187 | 0.252 | 0.204 | 0.116 | 0.436 |
| 1978 | 0.407 | 0.213 | 0.259 | 0.196 | 0.202 | 0.427 |
| 1980 | 0.366 | 0.314 | 0.327 | 0.205 | 0.310 | 0.397 |
| 1982 | 0.444 | 0.387 | 0.395 | 0.237 | 0.423 | 0.401 |
| 1984 | 0.404 | 0.389 | 0.357 | 0.251 | 0.545 | 0.390 |
| 1986 | 0.336 | 0.318 | 0.270 | 0.243 | 0.507 | 0.336 |
| 1988 | 0.410 | 0.339 | 0.309 | 0.257 | 0.481 | 0.381 |
| 1990 | 0.415 | 0.397 | 0.242 | 0.259 | 0.496* | 0.362 |
| 1992 | 0.445 | 0.321 | 0.257 | 0.259 | – | 0.399 |

*** Using 1989 data.**

**- Not available.**

In order to test the above proposition, the apc was regressed against per capita income. The results (as shown in table 3) and discussed below are inconclusive:

1. For all GCC Countries as a group we cannot reject the null hypothesis that $c_1$ = zero. That is, statistical evidence does not support the hypothesis that changes in per capita income had significant effects on the apc's. It is noted that, according to economic theory one would expect the value of $c_1$ during the period 1974-1982 (i.e. the oil boom period) to be negative and significantly different from zero. Our data,

patterns for real income and real consumption have two important implications as far as the analysis in this study is concerned:

(i) The remarkable fall in both income and consumption growth after 1982 (i.e. the end of the oil boom) would imply that the GCC Countries have experienced certain shifts in their consumption behavior over different time periods (i.e. before, during, and after the oil boom).

(ii) The empirical fact that consumption growth exceeds income growth seems to indicate that the elasticity of consumption with respect to income exceeds unity and/or the average propensity to consume is positively correlated with income over time. If this proves to be true, it will be wrong to assume that consumption behavior in the GCC Countries behaves according to known and commonly accepted consumption hypotheses.

Consequently, before modeling consumption behavior in the GCC Countries, it is necessary to test the validity of the above two propsitions in order to correctly specify the appropriate consumption functions for these countries.

According to economic theory, the propensities to consume (average and marginal) are expected to decline, in the short-run, as income increases. In the long-run, however, the propensities to consume tend to stabilize.[2] This implies that the income elasticity of consumption tends to be smaller than one in the short-run and close to one in the long-run.

Examining table (2), which lists the average propensity to consume (apc) in the various GCC Countries, it clearly reveals that the average propensity to consume is very low and not stable over time. In addition, as figures (1) to (6) show, there were marked increases in the apc's of Kuwait, Oman and Saudi Arabia during the oil boom period (1974-192). In contrast, for Bahrain, Qatar, and United Arab Emirates their apc's were relatively stable over the entire period (1970-1992). However, table (2) and figures (1) to (6) do not clearly indicate whether the apc's in the GCC Countries have increased with the increase in real per capita income. If this proves to be true, it would suggest that the behavior of private consumption expenditures in the GCC Countries does not conform to economic theory.

## TABLE (1): ANNUAL COMPOUND GROWTH RATES FOR PER CAPITA DISPOSABLE INCOME AND PER CAPITA CONSUMPTION IN THE GCC COUNTRIES (1970 - 1992)+

| COUNTRY | 1970-1982 | 1982-1992 |
|---|---|---|
| Bahrain | 5.6<br>(6.5) | -1.1<br>(-0.1) |
| Kuwait | 1.3<br>(7.7) | -5.7<br>(-7.8) |
| Oman | 8.6<br>(24.6) | 1.9<br>(-2.4) |
| Qatar | 16.3<br>(16.6) | -7.5<br>(-6.5) |
| Saudi Arabia | 7.1<br>(18.0) | -6.3*<br>(-7.4)* |
| UAE | 1.2<br>(2.7) | -4.4<br>(-4.7) |

+) Calculated by estimating a semi-log trend function of the form:
$\chi_t = \chi_0 e^{rt}$ or in log form: $L_n \chi_t = a + rt$.
The compound growth rate is: r = [anti-$l_n$ r-1] 100.

*) Using data for the period 1983 - 1989.

Note: Figures in parentheses are the compound growth rates for per capita consumption.

Figures in table (1) indicate that, in all GCC Countries, real per capita disposable income and real per capita consumption experienced positive and substantial compound growth rates during the period 1970-1982. However, the period 1983-1992 witnessed compound growth rates for consumption and income (in real term) that were negative. It is also noted that over the two time periods growth rates of real consumption were greater than the corresponding growth rates for real income. These growth

and use available information. Because the policy maker represents a major source of information, one would expect policy variables - i.e. the interest rate in our case - to affect consumer decisions. In this respect, if the interest rate is distorted - as it is the case in the GCC countries - private consumers will ignore its signals. This implies that the interest rate in the GCC countries will have no significant effect on consumers' decisions concerning consumption, saving, and asset accumulation.

The analytical approach we follow - as it is fully described in section III -is based on a constructed model of Intertemporal Choice. This model is assumed throughout this study to form the basis for all known consumption hypotheses. Also, this model is believed relevant to tracing individuals' decisions about consumption. This is true in the sense that individuals are expected to regularly adjust current consumption according to their valuation of permanent income and its determinants.

The remaining part of this paper is divided as follows: Section II presents the macro-economic picture of private consumption in the GCC countries over the period 1970-1992. Section III discusses the theoretical framework that consists of a model of intertemporal choice and the relevant consumption hypotheses amenable to empirical testing. Section IV reports the main econometric tests and results. Finally, section V presents the main conclusions and policy implications.

## II. THE MACROECONOMIC PICTURE

The mid 1970's witnessed sudden and large increases in per capita income in the GCC Countries due to what was commonly referred to as the "oil boom". In 1974 the price of oil was pushed up to $11.22 per barrel after a long period of stagnant prices (i.e. $2.11 per barrel over the period 1964-1973).[1] The dramatic rise in oil revenues was reflected in the growth rates of both real per capita disposable income and real per capita consumption, as governments spread the newly acquired wealth to the people of these countries.

In contrast, over the period 1983-1992 the oil market experienced a persistent decline in oil prices and consequently oil revenues of the GCC governments fell sharply. This in turn was reflected in reduced government spending leading to lower economic activity. Table (1) below shows the annual compound growth rates for both per capita disposable income and per capita consumption in the GCC Countries for the period 1970-1992.

For example, Hall (1978), Flavin (1981) and Blinder and Deaton (1985) in three major empirical studies concluded that current consumption is significantly sensitive to changes in expected income. This implies that current consumption is sensitive to past income (which is normally taken as a basis for forecasting future income). This conclusion simply implies that the permanent income hypothesis is not necessarily the ideal form to explain consumption behavior. This is because it implicitly assumes, in contrast to the previous conclusion, that changes in consumption can not be predicted.

Based on the above discussion, it follows that a study of the behavior of private consumption must not rely entirely on one particular hypothesis. Rather, it would be more fruitful to consider all major consumption theories and view them as alternative hypotheses that should be empirically tested. In this respect, it should be noted that empirical tests of different consumption hypotheses could prove them all correct. The reason for that stems from the fact that different consumption hypotheses take income - albeit with different definitions - as the main determinant of consumption.

Following the above reasoning, this study analyzes the behavior of private consumption in the GCC countries over the period 1970-1992 in an attempt to answer the following questions: (a) Did private consumption in the GCC countries behave in accordance with any known consumption hypothesis? (b) What were the major determinants of private consumption in the GCC countries, and why? (c) Were there policy variables that affected the behavior of private consumers in these countries, in a way that helps policy makers understand why people consume more and save less, or simply, why people do not save out of current income?

The objective of this study is to specify and estimate the consumption function that is relevant to explain the behavior of private consumption in the GCC countries over the period 1970-1992. In addition to this major objective, the study also aims to examine the possible effects of the interest rate - as a policy variable - on private consumption and, hence, on private saving. Moreover, it is aimed at ascertaining whether private consumption in the GCC countries followed a Random-Walk behavior over the same period.

The main hypothesis we seek to test here is whether private consumers are rational when they make decisions about consumption and asset accumulation. They are rational in the sense that they correctly read

# Private Consumption in the GCC Countries: An Empirical Investigation (1970-1992)

**Yousuf H.J. Mohammad**(*)

## I. INTRODUCTION

Prior to the 1970s there was a general consensus that the consumption function was well-behaved and followed a systematic path. In this respect, it was believed that the permanent income is the major determinant of consumption decisions. In addition, some other variables can be added to the consumption function to reflect the effects of economic policy on private consumption (e.g. the rate of interest and credit availability).

Since the mid 1970s, however, there have been notable developments in the empirical work dealing with the consumption function. The main conclusion that can be drawn from these developments is that the points of controversy around the behavior of private consumption outweigh the points of agreement. In this respect, empirical works before the mid seventies (e.g. Wright 1969, Modigliani & Bruberg 1954 and Friedman 1957) were concentrating on proving that private consumption does not depend entirely on current income, but rather it is mainly determined by individuals' expectation of life time income (e.g. the permanent income). In contrast, empirical studies during the last twenty years have been concentrating on questioning the permanent income hypothesis itself.

(*) Department of Economics College of Administrative Sciences Kuwait University March 1996
Acknowledgement: The author extends his gratitude to Dr. Mohamed Ghars El-Din for his very useful comments on the various drafts of this paper, all remaining errors are the responsibility of the author.

## References

Al-Sarawee, M.

1992 "The Impact of the Ecological Destruction of the Iraqi Invasion". Arab Journal for the Humanities 40: 197-237.

Birmingham, S.

1988 "Planning to Deal with Disasters". Social Work Today. August 11: 7-8.

Crook, John.

1987 "When disaster strikes". Social Services Insight. June 19: 12-14.

Casey, J. & Jones,.

1990 "Shock waves". Social Work Today. November 22: 26-27.

Garbarino, James

1993 Unpublished study quoted in Al Qabaas newspaper, no. 7067.

Maqusood, M.

1992 Ways of helping children and adolescents who were affected by crisis and war: Parents and teachers guidance. Kuwait: Kuwait Society for Advancement of Arab Children.

Ministry of Social Affairs

1992 Annual Report. Kuwait: Ministry of Social Affairs, Juvenile Welfare Department, Probation and Parole Office.

Quarantelli, E.L. ed.

1978 Disasters: Theory and Research. Beverly Hills, Calif: Sage Publications.

Ridha, H. et al

1992 "The social and psychological impact of the Iraqi occupation." Arab Journal for the Humanities 40: 170-205.

Stewart, Michael

1988 "Lessons Social Work can Learn About Moving On". Social Work Today. August 11: 18-19.

Stewart, Michael

1989 "Mirrors of pain". Social Work today. 2 February: 19-21.

others from the Iraqis. Consequently, owning and using guns changed from being an illegal act againist a legal government to a heroic act against an illegal occupation force. The traditional safety and security that Kuwaitis had felt before 1990 was shattered by the invasion, contributing to the confusion about whether people needed to act to protect their own families. The local government Ministries should be more active in terms of awareness and enforcing the law. For instance the Ministry of Interior should be more assertive in punishing the outlaws. The Ministry of Communication should remind people of the different laws and regulations concerning using and owning guns.

Schools and other social service sites such as hospitals and medical clinics are particularly critical institutions. Teachers can be trained to identify children and families presenting behavioral or emotional problems. Teachers and other professionals should be informed about the likely sequelae of trauma for victims and their families and taught when and how to refer them to specialized sources for treament (Maqusood 1992). School personnel can work with parents to help them help their children. An example is educating a mother to distinguish between her child's normal fear of separation and the child's abnormal terror that may be the result of witnessing violence or having been separated from the family[3].

In conclusion, the lesson learned from the post-occupation services offered in Kuwait and from the Western literature on disasters is that services must be appropriate for the disaster and for the culture experiencing it. To prepare for any future emergencies, Kuwaitis should develop disaster plans and intervention models that are based in the Islamic and Arabic culture and specific to Kuwait.

**Notes**

1. The exact number of persons held prisoner is 627.
2. The most notable exception was the Al-raqui Specialized Center, which specialized in psychological treament, particularly of posttraumatic stress disorder case. It did not get involved in multiple services, such as case assistance and recreational activities, restricting its interventions to psychological treatment.
3. UNICEF contributed to a booklet entitled Parental Guidance that was widely distributed. It was a guide to help parents with their children's behavioral problems.

needed assistance. These would include the Women's Cultural Social Society, Girls Clubs, the Islamic Welfare Society, and Biader Al-Salam Society. The government should provide these organizations with equipment and training that would enable their workers to reach women and girls who might be unwilling to go to a hospital or who would feel stigmatized by the use of formal therapeutic institutions. Such institutions had no problems in providing counseling to their members and non-members. Their officials stated: "we would welcome specialists to work with people who needed help or counseling." All different societies and institutions believed in counseling and mental health services unless their work conflicted with Islamic rules and regulations. Islamic rules and regulations were not against counseling generally speaking. One obstacle that might appear would be (al Khelwa) which means privacy or being alone with the opposite sex. Religious sheikhs differed in interpreting (Al Khelwa). Some of them were against it totally; others had no problem if emotions were not involved between the therapist and the client.

Similar to religion, families are the essential first lines of support in any disaster. Their support is financial, social, and psychological. However, for families to help most constructively, they will need training to recognize signs of trauma, to learn how they can help, and to know when a family member needs professional assistance. For example, after the Iraqi occupation, families needed to know the signs of unresolved trauma in children. Physiological complaints such as stomachaches or headaches and psychological changes such as unsual feelings of rage and anger or striking out to hurt others could be manifestations of unresolved trauma. Parents should consult with mental health professionals to determine whether they can help their children alone, through strengthening family ties and relationships, or whether they need professional intervention. Generally speaking, parents and families in Kuwait started to believe in mental health professionals. As one therapist stated; my telephone does not stop ringing ... parents always asking me to help their children even with minor problems."

After such a total calamity as the invasion/occupation, it should be expected that long-held values and principles would have been disrupted (Quarantelli 1978). Areas of belief for which there had been near consensus before the invasion were called into question as a result of the occupation. One example is beliefs about using and owning weapons. Before the invasion, weapons were strickly regulated, and people had to have permission to own and use them. During the occupation, however, weapons were used by resistance groups to protect themselves and

may find this procedure helpful in integrating a traumatic experience, it is not suitable for the Islamic/Arabic culture. Much more appropriate in this culture would be the symbolism of resistance and confrontation, which transmits a notion of hero, not victim. To be effective in engaging survivors of any type of disaster, the framework used to explain the event and the individual's participation in it must be congruent with the individual's culture.

## A Model for Kuwait

Although no one anticipates another national catastrophe for Kuwait on the scale of the Iraqi invasion, it is unrealistic to believe that the country can escape all future disasters on some level. Therefore, prudence requires that an intervention and service delivery model be designed now before it is needed. Such a model must be compatible with the Islamic/ Arabic culture.It should use vital social institutions such as Islam and the family to provide concrete and therapeutic services. Western concepts for helping survivors of disasters can be the basis for these services, but they must be reshaped to fit the Kuwaiti culture. The experience gained from the five institutions established to help war victims shows that cuturally based services are vital. Religion is one example.

Because the clergy have more authority and ligitimacy to many Kuwaitis than Western-Oriented therapists, and because they are part of the accepted way of seeking help, religious leaders (sheikhs) and institutions should be used as mediators between persons needing services and institutions providing mental health services. All religious sheikhs stated that there was no problem to refer persons who needed help to mental health services and/or counseling. Victims could be reached and served through classes, seminars, and religious teachings that are appropriate. a successful example from the post-occupational period were the seminars conducted by the Kuwaiti National Committee for Missing and POWs; these concentrated on religious concepts such as fate, patience, prayer, optimism, and hope. Religious concepts were used to help survivors adapt to their new reality.

When the victims are male, assistance should be provided through institutions such as the Al-Eslah Society, the Ehia Al-Tourath Society, Al-Sanabel Society, and the Cutural Social Society. In normal times, these societies goals were to help Muslims everwhere economically, to live a better life. In addition, these societies help people understand, believe, and practice Islamic religion. For women victims, traditional women's societies and institutions should intervene, making it easier for women to seek

A third problem was most Kuwaitis' lack of trust in counseling and their view of therapy as stigmatized. This attitude, however, is found even in cultures with considerable experience with therapy and sophisticated knowledge of trauma and victim response to disaster. It is demonstrated in a number of the studies that investigated the Bradford Football Stadium disaster and its effects on surviviors. This incident involved the collapse of one end of a filled football stadium in Bradford city, England. The collapse was because of a huge fire. In the crush, 56 people were killed and 211 were wounded. Stewart's (1988) study of this disaster showed the reluctance of survivors to accept mental health services. Despite the effects that anxiety and post-traumatic stress disorder were having on the daily lives of survivors and the ready availability of services, many were reluctant to use them. Some people were afraid of being identified (stigmatized as "clients"). Others were not convinced the services would be helpful ("No one can understand what I am feeling"). Some could not tolerate the idea of admitting emotional or psychological needs ("People should be able to get over their own problems'). Finally, some who were already suffering from survivior guilt were afraid they would be questioned about their survival, increasing their sense of guilt ("Why did you survive?" "What did you do to save yourself").

Although lack of faith in the efficacy of counseling is not restricted to Kuwait, it was an important limitation experienced by the agencies offering post-occupation services. Kuwaitis were reluctant to use services that identified them as victims or that was associated in their minds with the national psychiatric hospital, which has a dreadful reputation.

The most disruptive problem experienced by the agencies to help war victims was the misfit between Kuwaiti culture and the traditional Western model for disaster services. Kuwait is a traditional, conservative Islamic society in which many individuals rely on Islam to shape the affairs of their daily lives. Many Kuwaitis interpret the Koran and the Hadeeth as directing them away from counseling and other interventions that involve talking about a situation with persons outside the family. The Hadeeth says, "If a tragedy strikes your life, keep it hidden." This instruction is antithetical to the tenets of Western therapy, which require disclosure of events and feelings to a non-family therapist.

Another example of the difficulty in grafting a Western model onto Kuwaiti culture is the very definition of war victim. A process that requires clients to reveal their victimization and suffering during the occupation stresses their loss of control and powerlessness. Although Western victims

of the war and occupation. Although these organizations had different missions, they shared one common problem: they were not able to engage victims and keep them engaged. Obviously, unless clients can be engaged, services cannot be effective. Some of the blame for the failure of the agencies rests on the speed with which the services had to be established. Other, more important factors, however, were social and cultural.

All agencies suffered from a lack of stable funding that would have enabled them to establish furnished offices, hire trained personnel, and provide outreach to victims. Because of the country's total disruption, mental health and concrete services were not made available in some cases until months after the liberation. This delay reduced the likelihood of therapeutic success with victims as early intervention is an important factor in successful treatment.

A second problem was that most agencies provided a mix of therapeutic and concrete services, such as both counseling and housing assistance. This mix, coupled with traditional Kuwaiti reluctance to use the Western therapeutic model, allowed clients to concentrate on the concrete services, ignoring the counseling that was also essential. The director of one of the five agencies, who was interviewed for this study, pointed out the difficulties he encountered in working with clients because of the mixture of services. He noted that sometimes when he was attempting to conduct a therapeutic session focusing on the victim's trauma and consequent feelings, his roles as therapist and director of the agency would confuse the counseling session. Participants would respond to him as director, the person controlling the physical resources for help, not as their therapist; thus clients would refocus the intervention away from psychological/emotional treatment to requests for concrete services, or complaint about the quality of services or speed with which they were provided[2].

The rift between therapeutic and concrete services was further aggravated by the lack of clarity about the compensation to which people were entitled. This confusion led to inflated expectations and consequent dissatisfaction with the government's response. The flow of services and compensation could not keep pace with people's desires, and their impatience grew with the passage of time. Immediately after liberation, people were content with minimal services. If their home had been destroyed, they were grateful for a tent. After six months, however, they wanted a house "right now". People seeking compensation for essential material factors such as housing are unlikely to accept counseling in its place.

## The Official Post-Occupation Response

When the occupation was over and rebuilding began, Kuwait looked primarily to Western experience with natural and manmade disasters to establish special medical, social, and educational programs. The Western literature divides interventions into two types: survival services and rebuilding services. Each has its own purpose and justification. The first type involves services and programs established during or immediately after the disaster to help people and communities survive it, thus limiting the circle of damage. Services of this type include rescue and evacuation, creation of temporary shelter and feeding stations, removal of the dead, reunification of families, emergency medical triage, and psychological crisis intervention with survivors and emergency workers (Birmingham 1988; Casey & Jones 1990; Crook 1987; Stewart 1988, 1989).

The design of these services, the blueprints for which are found in the disaster plans of most countries and communities, is based on the assumption that only some people are affected- -as is the case with an earthquake or cyclone. A further assumption is that basic social structures remain and that these can be brought in to limit the damage and to provide emergency care for those directly involved. For the case of Kuwait, these assumptions were false: all of society was temporarily disrupted. The government was in exile. The entire country was occupied by foreign troops. There were no people or social structures outside the circle of the destruction to care for those directly involved. The entire country was included in the circle of destruction.

In these circumstances, only services of the second type, could be created- -services to remedy the damage done to individuals, to repair and rebuild communities, and to begin to restore balance and normality to the nation. The focus of these programs had to be rebuilding and healing.

## Difficulties Faced by Organizations for War Victims

Five organizations, named earlier, were created specifically to work with war victims. In addition to these, many regular social institutions, such as schools, were used in the rebuilding and healing process. As discussed later, the regular institutions were often more effective than those created especially for the postwar reconstruction.

The author's interview with representatives from the five organizations revealed common difficulties among all the agencies created to help victims

almost no chance for abortion, and having an illegitimate child imposes a heavy social stigma, even when the child is the result of rape by a criminal aggressor.

A third class of victims, the children, suffered extremely from their loss of security. James Garbarino (1993) examined the effect of the occupation on Kuwait's children and found that 62% of those in his study were psychologically traumatized. Without debating the exact meaning of traumatized, it is probably true that all children older than infants were affected negatively by the occupation. If they did not lose relatives - - and many did – they had to live with the fear that someone dear to them would be killed. They were also under constant threat of direct physical harm to themselves. All lost the sense of security and stability that had marked their lives in pre-war Kuwait. Symptoms observed among the most severely affected children were disturbed sleep patterns, anxiety, excessive fear of the dark or loud noises, feelings of hopelessness and lack of control, aggressive behavior against other persons, and destruction of property.

For the subset of children who had been inclined toward or actually engaged in delinquent acts before the invasion, the occupation encouraged their deviant behavior. The occupying Iraqi soldiers demonstrated the effectiveness of using force and loosened the cultural bias against violence as a means for getting one's own way. Consequently, among the other destructive aspects of the occupation, the crime rate went up after liberation, increasing 96% between 1989 and 1992 (Ministry of Social Affairs 1992).

The occupation had a generally negative effect on Kuwaiti society and its social structures. Although Kuwaitis united during the dark days of the occupation, divisions began to appear after liberation. A primary rift was between those who had stayed in Kuwait and had acted as a resistance force and those who had left the country. The Kuwaitis who suffered through the occupation began to feel frustration because they saw the actions they had taken during the resistance not being acknowledged or appreciated by officials. They believed that the citizens who had left the country had not sacrificed as much as they had, but they felt that their sacrifices were devalued; for some, even their loyalty to their country was affected (Ridha et al 1992).

presents their evaluation and recommendation for ways to increase the effectiveness of future disaster/emergency programs in Kuwait.

## Effects of the Occupation

There are common, predictable elements and stages that individuals and communities experience following disasters, regardless of the type; the interaction of a specific disaster and the culture it affects, however, produces a unique situation. Three elements of the Iraqi invasion and occupation of Kuwait created the singular circumstances faced by the Kuwaiti government and citizenry in healing the wounds of war and rebuilding their society. First, the disaster was total. The effects were felt by all Kuwaitis without exception, whether they were in country or abroad. Second, the disaster was manmade, purposefully done. It was not an unavoidable natural occurence that people could accept as inevitable. Compounding this element, the perpetrator was a neighbor who had accepted support from Kuwait for the eight years of the Iran-Iraq war. The betrayal by Saddam Hussein was most bitterly felt. Third, Kuwait was without leadership during the occupation as the government had gone into exile. Because the invaders destroyed the country's infrastructure, most public and private institutions, such as schools and ministries, ceased to function during the occupation. All social institutions were permanently changed as a result of this war.

The entire Kuwaiti citizenry suffered enormously during the Iraqi occupation and its aftermath- -those who remained in the country as well as those who left before the war started. Obviously, the greatest suffering was borne by the Kuwaitis who experienced injury, torture, or death. But all, even those living abroad, experienced fear and anxiety for their families and friends in Kuwait and the threat of loss of their national identity (Ridha et al 1992).

The direct victims, those men who were injured in the war or were held prisoner by the Iraqis suffered both physically and psychologically[1]. If they were not physically tortured, they were still deprived of freedom, home, and family. They were in constant fear for their families living in Kuwait during the occupation, knowing that their family members faced the threat of death or prison and lived with terror and insecurity.

The women who were raped by Iraqi soldiers were particularly victimized. These women as well as their families suffered extreme social and psychological trauma because of the rape, which sometimes resulted in pregnancy. In a traditional society such as that of Kuwait, there is

# Dealing with Disaster Victims: A Kuwaiti Model

**Hadi Ridha***
**Malinda Orlin****

Kuwait was invaded and brutally occupied by Iraqi troops for seven months in 1990-91. During this period, the Iraqi forces looted museums, libraries, hospitals, and individual homes; destroyed schools, houses, buildings, water and electricity stations, and communications systems. In retreat, the Iraqis ignited the Kuwaiti oil field, intending to cause the total ecological and economic destruction of the country (Al-Sarawee 1992).

In the aftermath of the war, five institutions were created to help Kuwaiti citizens recover from the effects of the occupation. One of these was private: the Kuwaiti Association for Defending War Victims. The remaining four were created and funded by the government: the National committee for POWs and Missing Persons Affairs, the Al-Raquai Specialized Center, the Martyr's Office, and the Social Development Office. The Kuwaiti Association for Defending War Victims and the National Committee both were concerned with finding war victims. All but the National Committee offered counseling services for the clients. This article is based on information obtained from interviewing representatives of all five organizations created to help the war victims. Additional sources of information were the personal participation of one of the authors and reviews of published reports and the academic literature. On the basis of these data sources, the authors evaluated the programs and services established to respond to the occupation and its aftermath. This article

* Sociology Social work Department Kuwait University.

** School of Social work and community planning Kuwait University & University of Maryland at Baltimore.

# JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES



The Journal Of the Social Sciences is a refereed quarterly published by Kuwait University since 1973. The Journal encourages submission of manuscripts in Arabic in the fields of Economics, Political and Human Geography, Political Science, Psychology, Social Anthropology, and Sociology.

Submissions should be based on origiinal research and analysis. The material published must be sound, informative and of theoretical significance.

1996 Kuwait University, Council of Academic Publication ISSN - 0253-1097.

## Subscriptions:

### Kuwait/ Arab States

Individuals: One year 3 K.D, two years 6 K.D, three years 8 K.D.

For mail in the Arab States, add one K.D. per year.

Institutions: One year 15 K.D., two years 25 K.D., three years 40 K.D.

### International Subscribers

Individuals: One year $15.

Institutions: One year $60, two years $110 , three years $150.

Payment should be made in advance by cheque drawn on a Kuwaiti bank to Journal of the Social Sciences, Or by bank transfer to the Journal, account No. 07101685, Gulf Bank (Adelia Branch).

### Address

Journal of the Social Sciences
Kuwait University, P.O. Box 27780 Safat, 13055 Kuwait
Tel.: (00965) - 4810436, 4846843 Ext. (4477, 4347, 4296, 8112),
Fax: (00965) - 4836026

# JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

**Dealing with Disaster Victims**

Hadi Ridha

Malinda Orlin

**Private Consumption in the GCC Countries**

Yousuf Mohammad




Kuwait University Council of Academic Pub.
Vol. 24 - No. 4 - Winter 1996